قضاة بغداد في العصر العباسي

"دراسة في الادارة الاسلامية"

الدكتور صالح احمد العلي

لا ريب ان العدالة هي المعيار الرئيسة الذي يحكم الناس بموجبه على صلاح الحكومات في الشرق الاوسط منذ اقدم الازمنة ، فخير الحكام هو الحاكم العادل واسوأهم هو الحاكم الظالم . واحسن ما يخلد ذكر الحاكم الصالح هو ايراد القصص والاخبار التي تظهر حرصه على تطبيق العدالة ، وأقوى شعار يرفعه الثائرون ضد أي حاكم هو ادعاؤهم الدفاع عن العدالة ووصم الحاكم بالظلم .

وقد أولى الاسلام العدالة أهمية خاصة فقال تعالى « ان الله يأمر بالعدل والاحسان وايتاء ذي القربى وينهي عن الفحشاء والمنكر والبغي يعظكم لعلكم تتقون (النحل ٩٠) .

« يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ولا يجرمنكم شنآن قوم على الا تعدلوا ، اعدلوا هو اقرب للتقوى واتقوا الله ان الله خبير بما تعملون »(المائدة ٨) «ان الله يأمركم ان تؤدوا الامانات الى اهلها واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل ان الله نعمّا يعظكم به ان الله كان سميعاً بصيرا »(النساء ٥٨)« واذا قلتم فاعـــدلوا ولو كان ذا قربى » (الانعام ١٥٢) « وضرب الله مثلا رجلين احـــدهما أبكم لايقدر على شيء وهو كَلٌّ على مولاه اينما يوجهه لا يأت بخير هل يستوي هو ومن يأمر بالعدل وهو على صراط مستقيم

(النحـــل ٧١) « .. وقل آمنت بما انزل الله من كتب وأمرت لأعـــدل بينكم .. » (الشورى ١٥) .

ولا ريب ان تطبيق العـدالة والحكم فيما ينشأ بين الناس من خلافات ، يتطلب نظـاماً قضائياً يتناسب مع اهمية هـــذه المؤسسة . وقد كان فقدان هذا النظام واقتصـارد على الحكام عند عرب الجاهلية من أبرز نقاط الضعف في الجاهلية ، وقد اهتم الرسول بمعالجتها منذ ان هاجر الى المدينة ووضع التنظيمات الخاصة بادارتها ، كما بينا في مقالنا عن تنظيمات الرسول الادارية في المدينة ، حيث ذكرنا ان تنظيم القضاء مستند الى الآية الـكريمة « فلا وربك لايؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لايجدوا حرجاً مما حكمت ويسلموا تسليما » أي انه جعل الرجوع الى الرسول في القضاء وقبول احكامه وتنفيذها جزءاً من الايمان .

وقد تابع الخلفاء الراشدون والأمويون العناية بأمر القضاء ، سائرين على الاسس التي وضعها الرسول . ولما كان بحثنا الحالي يقتصر على العصر العباسي ، فاننا نـكتفي بالاشارة الى ان تنظيم ادارة القضاء كان في هذه الفترة في دور التـكوين ، ولما تستقر أسسه .

لقد أولى الخلفاء العباســيون القضاء اهتماماً خاصاً فأوجدوا منصب قاضي القضاة ببغداد ، وكانوا هم الذين يعينون القضاة في بغداد والامصار بعد أن كان تعيينهم في العصر الراشدي والأموي بيد الولاة (ابن ســعد ٥ /١١٧ وكيع : اخبار القضاة ١ /١٤١) الخطيب : تاريخ بغداد ١٤/١٠٣ مصعب الزبيري : نسب قريش ٢٨٤) .

مصادر البحث :

لقد كان القضاء من الوظائف الرئيسة في الدولة ، ويتصل عمله بالناس من مختلف الطبقات ، كما يتصل بالشريعة والفقه اللذين أولى المفكرون المسلمون دراستهما عناية خاصة ، لذلك اهتم عدد من المؤرخين بالقضاة واوردوا اسماء بعض قضاة بغداد وخاصة فيما عقدوه من فصول عن اسماء كبار موظفي كل خليفـة او خلال الاحداث التي يذكرونها والتي كان للقاضي صلة بها ، وممن فعل ذلك « خليفة بن خياط » و « اليعقوبي » و « الطبري » و « المسعودي » ثم « ابن الاثير » و « ابن الساعي » وصاحب « الحوادث الجامعة » .

غير ان اياً من هذه المصادر لم يقدم قائمة كاملة بأسماء كافة من ولى القضاء ببغداد ، فقد اغفل كل منهم ذكر عدد غير قليل من القضاة ، وكثيراً ما اغفلوا اماكن تعيينهم أو زمن ذلك التعيين . والواقع ان مجموع ما يذكره مؤرخوا الحوادث لايكون قائمة كاملة لكافة قضاة بغداد .

وبالنظر للصلة الوثيقة بين القضاء وعلم الفقه ، فان كتب طبقات الفقهاء وخاصة المصنفة لتراجم اصحاب مذهب فقهي معين كطبقات الشافعية لكل من الاسنوي والسبكي، والجواهر المضية في طبقات الحنفية لعبد القادر بن ابي الوفاء القرشي ، وتاج التراجم في طبقات الحنفية لابن قطلوبغا وطبقات الحنابلة لابي يعلى وذيله لابن رجب ، أوردت عن بعض قضاة بغداد بضمن من ترجمت له من رجال المذهب ، وبذلك ثبتت معلومات عن مذاهب القضاة، فضلاً عن المعلومات الاخرى التي تقدمها عن تعيينهم ، غير انه حتى لو جمعت كافة الاسماء الواردة في كتب طبقات المذاهب الفقهية فانه لايمكن تكوين قائمة كاملة لكل قضاة بغداد ، لان عدداً من هؤلاء القضاة لم يعرف عنهم انتماؤهم الى مذهب فقهي معين .

واقدم قائمة كبيرة وصلتنا عن قضاة بغداد هي التي وردت في كتاب اخبار القضاة لوكيع ، محمد بن خلف (ت ٣٣٠ هـ) وقد تضمنت اسماء قضاة بغداد وقضاة الجانب الشرقي والشرقية ومدينة المنصور ومن تولى قضاء القضاة بالاضافة الى معلومات قيمة عن عدد منهم وخاصة عن مذاهبهم الفقهية . وقد اعتمدنا أساساً لدراستنا قائمته التي تنتهي الى سنة ٣٠١ هـ .

وقد تضمن تاريخ بغداد للخطيب تراجم غنية لمن ولى منصب القضاء في بغداد وذكر لشيوخ كل منهم ورواته ومعلومات عن توليهم القضاء وتنقلهم في مناصبه وهي معلومات تتصل بصميم بحثنا . وقد اعتمد الخطيب في هذه المعلومات على « علي بن المحسن » الذي كان ممن ولى القضاء في عدد من البلدان ، ومن الغريب ان الخطيب الذي اقتبس من وكيع معظم نصوصه عن خطط بغداد، لم يشر الى أنه اخذ من وكيع أي نص يتعلق بالقضاة بالرغم

من شهرة كتاب الاخير في اخبار القضاة .

اعتمد علي بن المحسن بدوره فيما نقله عنه الخطيب عن قضاة بغداد على طلحة بن محمد بن جعفر (٢٩١ـ٣٨٠) الذي تصل رواياته عن القضاة الى قبيل سنة ٣٦٠ حيث ان آخر رواياته تتعلق بعمرو بن أكثم الذي ولي قضاء القضاة بين سنة ٣٥٢ـ٣٥٦ (الخطيب ١١/٢٥٠) ؛ وقد ترجم لأبي الحسن محمد بن صالح بن ام شيبان ولم يذكر توليه قضاء القضاة سنة ٣٦٤ كما انه لم ينقل عنه ترجمة لابن محمد عبيد الله بن معروف الذي ولي قضاء القضاة سنة ٣٦٠ (الخطيب ١٠/٣٦٧) .

وقد ذكر علي بن المحسن « وحدثنا طلحة بن محمد بن جعفر في تسمية قضاة بغداد » (٤/٣١) وهي عبارة قد يفهم منها ان طلحة بن محمد الف كتاباً في تسمية قضاة بغداد ، غير ان الخطيب لا يذكر في ترجمته المقتضبة لطلحة بن محمد بن جعفر (٩/٣٥١) انه ألف مثل هذا الكتاب .

ويلاحظ ان المعلومات التي اوردها طلحة بن محمد عن قضاة بغداد الى سنة ٣٠١ تشبه كثيراً ما اورده وكيع مما قد يدل على اعتماده على وكيع . وجدير بالملاحظة ان طلحة بن محمد لم يترك في بحثه احداً من قضاة بغداد الى نهاية الفترة التي يتناولها . ومن المعلوم ان تنظيم ادارة القضاء قد تبدل اساسياً بعد تلك الفترة كما سنبين فيما بعد ، ولا نعلم ما اذا كان عدم تدوين « طلحة ابن محمد » راجع الى عدم رضاه عن التبديلات التي حدثت ام الى انه انجز تأليف كتابه قبل حدوث هذه التبدلات .

وقد نقل الخطيب ايضاً عن اسماعيل بن علي الخطبي نصوصاً عن تولية محمد بن ابي موسى (٢ / ٤٠٣) وابي الطاهر الذهلي (١ / ٣١٣) ومحمد بن عيسى بن ابي موسى (٢ / ٤٠٣) .

اما الفترة التالية فقد اعتمد فيها الخطيب على علي بن المحسن فقط ، ويلاحظ ان المعلومات التي قدمت عن هذه الفترة التالية غير كاملة ولا دقيقة ، فهو لم يذكر كل قضاة بغداد ، كما انه لم يذكر مكان تولية من ذكرهم وسني توليتهم وعزلهم . واذا كان لغياب الخطيب

عن بغداد في هذه الفترة بعض العذر في اغفاله ترجمة بعض قضاة هذه الحقبة في بغداد ، فان هذا العذر لا يكفي لاهمال ذكر من اشغل وظيفة رئيسة ذات صلة بنطاق اختصاص الخطيب اي الفقه والحديث ، والراجح ان هذا الاغفال راجع الى الاضطراب الذي رافق الاوضاع السيئة التي سادت بغداد آنذاك ، وفي طبقات الحنابلة اشارة الى ذلك حيث يقول في ترجمة القاضي الموقر الحنبلي المتوفى سنة ٤٣٧ « كان يقضي بين عسكر بغداد نحو اربعة الاف غلام تمضي قضاياه بهم ابلغ من قضاة (كذا ولعله قضاء) المقدم عليه وهو ابو عبدالله بن ما كولا ،لما كان له في نفوسهم من الدين ولا يبرم الاحكام بينهم الا على مذهب امامنا » (طبقات الحنابلة ٢ / ١٨٩).

لقد كان كتاب الخطيب المصدر الذي اعتمد عليه كلياً ونقل ما فيه من تراجم كل من ابن الجوزي في المنتظم ، وابن الفراء في طبقات الحنابلة ، والقرشي في الجواهر المضيئة ، وابن خلكان في وفيات الاعيان. وكان آخر من ترجم له الخطيب هو ابو عمرو عبدالله بن محمد الدامغاني الذي ولي قضاء القضاة سنة ٤٤٧ هـ.

فاما ابن الجوزي فان طريقته في المنتظم هي ان يذكر الاحداث التي جرت في كل سنة ثم يذكر تراجم اشهر من توفي في تلك السنة ، وفي هذه التراجم اعتمد كلياً على الخطيب الى سنة ٤٥٠ هـ اما تراجم السنوات التالية فلا نعلم من اين استقاها .

غير ان ابن الجوزي يورد في كلامه عن الاحداث معلومات غير قليلة عن تولية القضاة او عزلهم وبذلك يساعد في تحديد سني ولاية القضاة الذين يتحدث عنهم . ويبدو انه اعتمد كثيراً على هلال بن المحسن الصابي كما يتجلى ذلك من التطابق الحرفي بين كثير مما اورده مع القطعة المنشورة من كتاب هلال في ذيل تاريخ مسكويه .

غير ان ابن الجوزي اهتم بذكر من ولي منصب قاضي القضاة ، اما بقية القضاة فلم يهتم بذكرهم ، ولم يذكر الا قليلا منهم وبصورة عرضية ، ولذلك فان القائمة المستمدة مما ذكره غير كاملة ولا وافية فضلا عن انها تقف عند سنة ٥٧٤ هـ حيث ينتهي الكتاب .

اما كتب الاحداث التاريخية التي تلت المنتظم ، مثل مرآة الزمان لسبط ابن الجوزي وذيله لليونيني ، وتاريخ ابن الفرات فلم تشر الى القضاة الا نادراً .

وقد دون ابن الاثير قدراً طيباً من اخبار القضاة وتوليتهم، وتابعه مؤلف العسجد المسبوك.

وقد الف ابو العباس احمد بن بختيار بن علي المندائي الواسطي (ت ٥٥٢ هـ) « تاريخ الحكام في مدينة السلام » لم تصلنا منه الا المقتطفات الكثيرة التي اقتبسها ابن الدبيثي في ذيل تاريخ بغداد ، ويتبين من هذه المقتطفات ان ابن بختيار اهتم بذكر الشهود ومن زكاهم وتاريخ تزكيتهم وتوليتهم القضاء ، يبدأ النقل عنه من تزكية الحسن بن محمد بن الحسن التي تمت ســنة ٥١٣ هـ، غير اننا لا نستطيع الجزم فيما اذا كان حصر الحكام الذين نقل ابن الدبيثي اخبارهم عن ابن بختيار بهذه الفترة راجع الى ان كتاب ابن بختيار اقتصر على هذه الفترة من الزمن او الى ان ابن الدبيثي اهتم بنقل ما يتعلق بهذه الفترة فقط .

ولكتاب ابن الدبيثي الذي ذيل به على ذيل تاريخ بغداد للسمعاني اهميـة خاصة فقد ذكر فيه من تأخر وخاصة عن وفاة السمعاني الى سنة ٦٢٠هـ ، وفيهم عدد غير قليل من القضاة .

وقد بقيت منه ثلاثــة اجزاء في ثلاث مخطوطات في باريس برقم ١٩٢١ وهي تشمل تراجم من اسمه محمد وأحمد ، وقد وضعت لها فيما ذكرته من مصادر رقم (٢) والثانيـة في باريس برقم ١٩٢٢ تشمل تراجم من اسمه الحسن الى علي بن الحسن ، وقد جعلتهـا في مصادري رقم (٢) ، والثالثة برقم ٧١٧ وهي تشمل تراجم من اسمه احمد الى من اسمه حبش ابن محمد وقد رمزت اليها برقم (٣). ويتبين من ذلك ان الموجود من الكتاب يشمل الاسماء من محمد الى علي بن الحسين ، أي اكثر من ثلثي الكتاب .

ولا بد من الاشارة الى أن لكتاب ابن الدبيثي ملخصاً عمله الذهبي ونشر بعضه الاستاذ مصطفى جواد مع تعليقات قيمة واضافات لبعض ما ترك الذهبي في تلخيصه .

لقد كان ابن الدبيثي من المصادر الرئيسة للمنذري الذي شمل كتابه « التكملة في وفيات النقلة » تراجم من توفوا بين سنة ٥٨٠هـ ـ ٦٤٠هـ واعتمد في كثير من معلوماته على ابن الدبيثي

(انظر في ذلك المقدمة التي كتبها بشار عواد لكتاب التكملة الذي حصل بها على اجازة الماجستير) .

وقد اعتمد ابن قطلوبغا ايضاً على ابن الدبيثي في تراجم القضاة الذين ذكرهم في كتابه « الجواهر المضية في طبقات الحنفية » .

اما الدراسات الحديثة عن القضاء فلا ريب ان أوسعها هي دراسة « تيان » عن تنظيم القضاء في الاقطار الاسلامية . Emile Tyan. Histoire de L'Organization Judicaire de Pays D islam 1938-1943

وقد شملت دراسة واسعة لمكانة القضاة واختصاصاتهم والجهات التي كانت تمارس سلطات قضائية من غير القضاة، ولكن بحثه بالرغم من سعته فهو عام لكل بلاد الاسلام، ولا يختص بالعراق، كما انه لم يتطرق الى ادارة القضاء وتوزيع القضاة .

ولاريب فيه ان كثيراً من الكتب التي تبحث عن الحضارة الاسلامية ومؤسساتها في العالم الاسلامي أو في اقليم معين قد تطرقت الى بحث القضاء اما عن قضاة بغداد فلا اعلم الا القائمة التي نشرها الاستاذ لويس ماسينيون سنة ١٩٤٨ بعنوان :

Cadis et Naqib Baghdadiens

واعيد نشرها سنة ١٩٦٣ في مجموعة كتاباته : Opera Minori 1958

وهي تقتصر على أسماء من ولي منصب قاضي القضاة ببغداد وسني اشغالهم هذا المنصب، وهي قائمة مقتضبة محدودة .

وفي العربية بحوث كثيرة عن أدب القضاء، بعضها فصول من كتب في الفقه، وبعضها كتب قائمة بذاتها، تبحث في القضاء وشروطه والمباديء التي ينبغي السير عليها، وتتطرق احياناً الى ديوان القضاء والشهود، ولما كانت هذه البحوث تتطرق الى الاحكام الفقهية، والى المباديء العامة، فاننا لم نعتمد عليها، خاصة وانها قلما تتطرق الى الاوضاع الواقعية من ادارة القضاء وهو موضوع بحثنا .

ويتضح من مطالعة الجدول الذي وضعته في آخر المقال عن قضاة بغداد، ان فيه بعض

النقـائص ، وخاصة في قضاة النصف الاول من القرن الخامس ، وقضاة العقود الاخيرة من العهد العباسي . وقد فضلت نشرها بشكلها الناقص ، باعتبارها استوعبت ما في الكتب المتداولة ، وهي قريبة من الكمال ، وعسى ان نجد في المستقبل ما يكمل نقائصها القليلة .

ان مقالي مقتصر على اعداد قائمة شاملة لاسماء القضاة في بغداد وسني عملهم ومراكز عملهم ، مع ملاحظات عامة عن التكوين الثقافي والاجتماعي لهؤلاء القضاة ، وهو بحث اشد صلة بالادارة منه بعمل القضاء ، فان هـذا الموضوع الاخير يتطلب دراسة الفصول والكتب التي ألفت عن أدب القضـاة ومدى تطبيق الآراء الفقهية ، وهو موضوع شامل نرجو ان نوفق الى الكتابة فيه في المستقبل .

مطار القضاء :

لقد كانت بغداد مدينة محدثة بناها أبو جعفر المنصور بعد ان استقر ملكه وتثبتت دولته ، لذلك لم يتأثر هو ومن تلاه في تنظيم القضـاء في عاصمة ملكه إلا بالاعتبارات العملية ؛ ولما كانت المدينة عند انشائها غير كبيرة ، وهي تتبع خليفة واحداً يرى أنه ظل الله في ارضه ، لذلك كان يكفي لسد حاجات هذه المدينة الجديدة قاضٍ واحد ، خاصة وانه لم يكن في الادارة القضائية ما نراه اليوم من تخصص كمحاكم جزائية ومدنية ... الخ . هذا الى ان الدولة لم تعترف بوجود مذاهب تستلزم تعدد القضاة .

ولا ريب في ان عمل القضاة هو الحكم في الخلافات التي تظهر بين الناس ، فصلته بالسكان وثيقة ، وهم ملزمون بتطبيق القواعد المعترف بها بين الناس ومراعاة المبادىء التي يؤكد عليها الاسلام ؛ فلم يكن للقضاء سلطان على السياسة والادارة التي تدخل في صميم واجبات الخليفة ، اي انها كانت بعيدة نسبياً عن الخليفة وأشـد صلة بالناس والقواعد التي يقرها الاسلام ومبادؤه ، ولهذا لم تفرد للقضاء بناية خاصة يقوم فيها القاضي بعمله ، بل كان مركز عمله في الجامع الذي يعبر عن الاسـلام وروحه وقواعده ويتصل بالجماهير والشعب فهو لذلك اكثر الاماكن ملاءمة لعمل القاضي ، واتخاذ القضاة الجامع مركزاً لعملهم يجعل القضاء مفتوحاً للشعب ويكسبه صبغة قدسية .

وقد كان هذا الطابع الشعبي والديني هو الذي جعل مجالس القضاة بسيطة ، فقد كانوا « يجلسون على الوطاء ويتكأون حتى جاء علي بن ظبيان فكان يجلس على بارية » (وكيع ٣/٢٨٦ الخطيب ١١ / ٤٤٥) وبالرغم من بساطة البارية في نظرنا الا انها اعتبرت من مظاهر الترف التي لفتت انظار المؤرخين فسجلوها .

كما ان مقتضيات عمل القاضي كان بسيطاً الى ان جاء سوار (حوالى سنة ١٤٠ هـ وكان على قضاء البصرة) فكان « اول من تشدد في القضاء وعظم امره واتخذ الامناء واجرى عليهم الارزاق وقدم على القرعة وقبض الوقوف وادخل على الاوصياء الامناء وطول السجلات ودعا الناس باسمائهم لم يكنّهم وضم الاموال المجهول اربابها وسماها الحشرية » (وكيع ٢ / ٥٨) .

لقد ذكرنا ان صلة القضاء بالناس والدين قضت ان يكون الجامع مركز عمل القضاة ويقتضي منطق الاحوال ان يتخذ قاضي مدينة المنصور محل قضائه في جامعها ، غير انه ليست لدينا عن ذلك الا اشارة واحدة ، فيذكر الخطيب ان محمد بن يوسف لما ولي قضاء مدينة المنصور والاعمال المتصلة بها سنة ٣٨٤ هـ « جلس في المسجد الجامع بالمدينة » (٣ / ٤٠٢ انظر ايضاً المنتظم ، ٥ / ٤٥ ـ ١٧٠ ، ٦ / ٢٤٧)

اما قضاة الجانب الشرقي فقد وردت عدة اشارات الى انهم كانوا يقضون في مسجد الرصافة ، فيذكر الخطيب ان محمد بن عبدالله بن علاثة « وعافية بن يزيد » كانا يقضيان في المسجد الجامع بالرصافة » (الخطيب ٥/٣٩٠ ، ١٢/٣٠٨ ، انظر ايضاً ابن سعد ٧ـ٢/٦٩ وكيع ٣/٢٥١) . « وكان عمر بن حبيب يقضي في مسجد الرصافة » (الخطيب ١١/١٩٨) « وقتيبة بن مسلم يحكم في جامع الرصافة » (الخطيب ١٤ / ١٩٤) « وكان يحي بن اكثم يجلس في مسجد الرصافة مجلس القضاء » (الخطيب ١٤ / ١٩٤) ويقول ابراهيم الحربي عن القاضي الحسن ابن علي بن الجعد (سنة ٢٤٢) « فرأيته في المسجد جالساً كلما تقدم احدهم الى الحسن .. »

(وكيع ٣ / ٢٨٣) وكان محمد بن معروف (سنة ٣٥٩هـ)« يجلس للقضاء في مسجد الرصافة» (الخطيب ١٠ / ٣٦٦) كما ان أبا نصر يوسف بن عمر « استخلف اباه وجلس سنة ٣٢٧ هـ في جامع الرصافة وقرأ عهده بذلك » (المنتظم ٦/٢٩٦) وكذلك ابن البهلول (المنتظم ٦/٣٤٢)

اما قاضي الشرقية فيذكر اليعقوبي « وانما سميت الشرقية لانها قدرت مدينة للمهدي قبل ان يعزم على ان يكون نزول المهدي في الجانب الشرقي من دجلة، فسميت الشرقية ، وبها المسجد الكبير وكان يجمع فيه يوم الجمعة وفيه منبر ، وهو المسجد الذي يجلس فيه قاضي الشرقية ، ثم اخرج المنبر منه » (البلدان ٢٤٥) ويذكر الخطيب ان المنصور امر باخراج الاسواق من المدينة وان يبنى ما بين الصراة الى نهر عيسى، ثم امر أن يبنى لأهل الاسواق مسجد يجتمعون فيه يوم الجمعة لا يدخلون فيه المدينة ،ويفرد لهم ذلك،وقلد ذلك رجل يقال له الوضاح بن شبا ، فبنى القصر الذي يقال له قصر الوضاح والمسجد الذي فيه ،وسميت الشرقية لانها شرقي الصراة..ثم اخرج منه المنبر بعد»(١/٨٠ــ٨١).ويلاحظ ان الخطيب في كلامه عن المساجد التي تقام فيها الجمعة ببغداد لم يشر الى مسجد الشرقية ، مما يؤيد اليعقوبي في ذلك.

ويذكر ابن سعد ان علي بن ظبيان ، الذي ولي القضاء في عهد هرون الرشيد ،كان يجلس في المسجد الذي ينسب الى الخلد فيقضي فيه (الطبقات ٦/٢٨٠ الخطيب ١١/٤٤٣) .

ولما كان عمل القضاة متصلاً بالمسجد فقد كانت عهود توليتهم تقرأ فيه ،فيذكر الصولي ان عهد احمد بن اسحق الخرقي قرىء في جامع الرصافة (اخبار الراضي والمتقي ٢٢٦) .

وقد قرىء عهد ابن ماكولا الذي تولى قضاء القضاة سـنة ٤٢٠ هـ ، في دار الخلافة وخلع عليه « ثم قرىء عهده بعد ذلك في جامع الرصافة وجامع المدينة » (المنتظم ٨/٤٤) وقد قرىء بجامع القصر عهد كل من أبي الحسن علي بن محمد الدامغاني (الجامع المختصر ٢٠١) ، الدبيثي ١/٢١٣أ) وأبي القاسم الدامغاني (الدبيثي ١/٩١أ) .

وقرىء عهد الاكمل الزينبي « وخلع عليه بالديوان ومضى الى جامع المنصور للتثبيت» (المنتظم ١٠ ــ ٢٠٤) .

اما قضاة الجانب الغربي فقد كانت عهودهم تقرأ في جامع المنصور (الدبيثي ٢ــ٨٠أ) .

سلطة التعيين :

والقضاء مؤسسة حكومية رسمية كان اختيار من يليها من اختصاصات الخليفة بصرف النظر عن المؤثرات التي يخضع لها او الاستشارات والآراء التي قد يسمعها عند اختيار أي قاضي . ولم تذكر المصادر حادثة تساهل فيها الخليفة في استعمال هذا الحق في القرون الاربعة الاولى حتى في الفترات التي كان سلطانه الزمني هزيلا او بحكم المعدوم ، ويبدو انه حتى الذين سيطروا على بغداد وجردوا الخليفة من سلطاته الزمنية لم يحاولوا مس هـــذا الحق او تجريد الخليفة منه اللهم الا حادثة واحدة تعين فيها قاضي قضاة رغم ارادة الخليفة وهي انه عندما توفي أبو السائب سنة ٣٥٠ هـ ضمن أبو العباس بن عبد الله بن الحسن بن أبي الشوارب (ان يؤدي كل سنة مائتي الف درهم ، وهو أول من ضمن القضاء وكان ذلك ايام معز الدولة ، ولم يسمع بذلك قبله فلم يأذن له الخليفة المطيع لله بالدخول عليه وأمر بان لا يحضر الموكب ، لما ارتكبه من ضمان القضاء »(الهمداني . تكملة تاريخ الطبري ١٧٩ ، ابن الاثير ٨ـ١٩٢) .

ولما قلد بهاء الدولة الحسين بن موسى قضاء القضاة « لم ينظر في قضاء القضاة لامتناع القادر بالله من الاذن له وترددت في هذا اقوال انتهت الى الوقوف »(المنتظم٧ـ٢٢٦ـ٧) .

لم تذكر المصادر ان الخلفاء استجابوا لآراء الناس في اختيار قضاة بغداد الا في حادثة واحدةحيث يذكر الخطيب« وكان اهل بغداد قد ضجوا من اصحاب ابن أبي دؤاد وقالوا بعد أن عزلعبيد الله بن احمد بن غالب لا يلي علينا الا من نرضى به » (١١ـ٥٢) والواقع ان عمل القضاء في العصر العباسي كان ضعيف الصلة بالسياســـة والادارة ، ووثيق الصلة بالناس ، وبالفقه الذي اكتسب طابعاً دينياً وكان موضوع دراسة الفقهاء الذين اعتبروا مكانتهم متوقفة على عمق دراساتهم ونضج افكارهم وسلامة سلوكهم وحسن سمعتهم بين الناس اكثر مما تتوقف على ثرواتهم او مكانتهم عند رجال الادارة .

وقد ذكرت المصادر عدداً من الحالات ، وخاصة في القرن السادس الهجري ، كان فيها

الوزراء ، وليس الخلفاء ، هم الذين يعينون قاضي القضاة .

فقد ذكر ابن الدبيثي في ترجمته لـكل من ابي الحسن علي بن احمد الدامغاني وروح بن احمد الحديثي والبخاري وابي القاسم عبدالله بن الحسن الدامغاني أن الذي ولاهم قضاء القضاة هو الوزير . فاما عن أبي الحسن الدامغاني فقد ذكر انه « تولى قضاء القضاة في ١٥ ذي الحجة سـنة ٥٤٣هـ ولاه نائب الوزراء يومئذ نقيب النقباء أبو احمد طلحة بن علي الزيني والديوان العزيز ولما اعيد الى قضاء القضاة في ١٣ ربيع الأول سنة ٥٧[٥]» ولاه ذلك نائب الوزارة يومئذ علم الدين أبو الفضل يحيى بن جعفر (١ـ٢١٣أ) .

اما روح بن احمد فانه في سنة ٥٦٦هـ ولاه الوزير أبو الفرج محمد بن عبدالله بن المظفر قضاء القضاة شرقاً وغرباً باذن الامام المستضيء بالله وخاطبه بالولاية من غير أن يخلع عليه ولا كتب عهده لأجل أن الامام المستنجد بالله لم يخلع عليه ، وقرىء عهده بعـــد ذلك (١ ـ ١٥٢) .

اما أبو الفضل احمد بن علي البخاري (٥٩٥ هـ) فقد ولاه أبو القاسم الحسن بن نصر بن الناقد وكان يومئذ صدر المخزن المعمور والنائب عن ديوان المجلس في داره بدرب الجب » (الجامع المختصر ١٩٤) .

اما أبو القاسم عبد الله بن الحسين الدامغاني « فانه ولي قضاء القضاة شرقاً وغرباً سنة ٦٠٣هـ » ، ولاه ذلك الوزير يومئذ أبو الحسين ناصر بن مهدي وخلع عليه الخلعة السوداء والعمامة الـكحلية والطرحـة الـكحلية وسلم اليه العهد بذلك (١ـ٩١أ انظر ايضاً الجامع المختصر ٢٠١) .

وكان تعيين القضاة في القرون الاولى بيد الخليفة ايضاً ، الا أن للقاضي ان يختار من يخلفه ، وفي القرن الخامس تشير الاخبار الى ان تعيين القضاة كان يتم من قبل قاضي القضاة الامر الذي يدل على ان سلطة تعيينهم اصبحت بيد قاضي القضاة بعد أن كانت بيد الخليفة ومن الطبيعي ان يصبح عزل القضاة بيد قاضي القضاة ايضاً .

ويلاحظ ان المصادر كانت تستعمل في القرون المتأخرة لتعيين القاضي كلمة (جعله) او (استنابه) بينما استعملت في القرون الاولى كلمة (استخلاف). وهي ايضاً تذكر في الفترة المتأخرة (الحكم والقضاء) واحياناً تستعمل كلمة (الحكم في مدينة السلام) ويلاحظ ان وظيفة القضاء في الجاهليـة كان يقوم بها « الحكم »، وان كلمة الحُـكْم ، والحَـكَمَ وردت في عدد كبير من الآيات الكريمة ولـكن المسلمين استعملوا كلمة القضاء دون الحكم ، وصارت كلمة الحكم والحاكم منحصرة بالسلطة التنفيذية وبمن يمارسها دون السلطة القضائية . وقد ظل الامر كـذلك حتى القرن السادس الهجري حيث بدأت كلمة الحكم والحاكم يكثر استعمالها مكان كلمة القضاء والقاضي أو بجانبهما ، ولا نعلم سبب ذلك .

والمفروض ان يعين للقضاء من قبلت شهادته واثبتت تزكيته وخاصة في العهود المتأخرة التي اصبحت فيه للشهادة والتزكية اهمية خاصة ونظاماً مستقراً ، والواقع ان معظم من عين للقضاء تم تعيينهم بعد أن قبلت شهادتهم واثبتت تزكيتهم، ولـكن يبدو أن هذا لم يكن قاعدة عامة فان المصادر اشارت الى من ولي القضاء قبل ان تتم تزكيته ، فيذكر ابن الدبيثي في ترجمته لابي المظفر الحسين بن احمد بن علي الدامغاني ، ان اخاه قاضي القضاة ابا الحسن علي بن احمد استنابه في الحكم والقضاء بمدينة السلام سنة ٥٤٦هـ، ثم قبل شهادته سنة ٥٥٢هـ (٣ـ١٨٤ ب) ويذكر ايضاً ان قاضي القضـاة ابا القاسم عبد الله بن الدامغـــاني استناب اخاه محمد بن الحسن بن احمد يوم ولايته سنة ٦٠٣هـ « في الحكم بدار الخلافة المعظمة وما يليها واذن للشهود بالشهادة عنده وعليه فيما يسجله ، ثم قبل شهادته » (٢ـ٨٨أ) .

ولا بد ان نشير الى ان اختصاص القاضي كان حينئذ النظر في الاحوال الشخصية وفي شؤون اليتامى والحفاظ على اموالهم وفي بعض الخلافات التي تدخل اليوم ضمن القانون المدني والتجاري ، فلم يكن يدخل في اختصاص القاضي الخلافات السياسية والادارية الناجمة من تصرفات الخليفة وموظفي الادارة ، وقد ادى هذا الى اقفال باب رئيسي للخلاف بينه وبين الحكومة وجعله قادراً على العمل بمعزل عن التقلبات الادارية والسياسية العنيفة التي طالما اجتاحت الدولة العباسية .

ثم ان الخلفاء العباسيين بتركيز اهتمامهم بالجيش وحفظ الامن ، لم يكثروا من التدخل المباشر في شؤون التجار واصحاب الاعمال والحرف والعمال الذين تزايد عددهم واتسع نشاطهم وانشأوا لانفسهم تنظيمات خاصة بهم قامت بصورة شبه مستقلة عن الدولة ، وكانوا يتبعون قواعد قانونية معترف بها يحكم بموجبها في الخلافات التي قد تظهر بينهم .

وقد نما بجانب هذه التطورات دراسات نظرية دقيقة للقواعد والاحكام الفقهية قام بها علماء من اماكن واوساط مختلفة ، ولكن قلما اشغل واحد من علماء الفقه المبرزين وظيفة في الدولة ، فكانوا « رقيبا غير رسمي » على القضاة مما عزز الصلة بينه وبين العامة .

اصول القضاة :

تحاشى الخلفاء العباسيون تولية القضاء رجالا من افراد اسرتهم ، فيذكر طلحة بن محمد ابن جعفر الذي ترجم قضاة بغداد الى سنة ٣٩٠ هـ في كلامه عن أبي الحسن محمد بن صالح المعروف بابن ام شيبان الذي ولاه المطيع القضاء (٣٣٤ هـ) « ولا اعلم قاضياً تقلد القضاء بمدينة السلام من بني هاشم غيره » (٥-٣٦٤) ويبدو أن محمد بن طلحة لم يدخل في قضاء بغداد من ولي قضاء القضاة عندما كانت الخلافة العباسية في سامراء ، اذ وليه في تلك الفترة من العباسيين جعفر بن عبد الواحد بن جعفر بن سليمان بن علي (الخطيب ٦-٣٨٧ ، ٧-١١٤ ، ٤١٠) .

ثم ولي القضاء ببغداد بعد زمن طلحة بن محمد ، علي بن محمد بن عبد الصمد بن المهتدي بالله المعروف بابن الغريق فانه « ولي القضاء بمدينة المنصور وما اتصل بها ..) . (الخطيب ٣-١٠٨ المنتظم ٨-٢٨٣) كما وليه منهم ايضاً علي بن عبدالله الهاشمي (ت٤١٥ هـ) الذي ولي قضاء مدينة المنصور (الخطيب ١٢-٨) وفي العهود المتأخرة ولي من العباسيين قضاء القضاة كل من أبي القاسم الزينبي ومحمد بن جعفر العباسي .

لقد قضت الاحوال السائدة في اوائل عهد انشاء بغداد ان يولى الخلفاء عليها قضاة يجلبون من اماكن اخرى ، وقد حرص الخلفاء العباسيون الاولون ان يولوا القضاء في بغداد رجالا من اهل المدينة المنورة من الانصار وقريش ، وكذلك من اهل الكوفة ، ولكنهم

لم يتمسكوا بمبدأ قصر ولاية القضاء على العرب كما كان الحال في العهد الاموي، بل استخدموا منذ اوائل عهدهم بعض الموالي مثل نوح بن دراج وعبدالرحمن بن اسحق مولى بني امية. غير ان عدد هؤلاء الموالي قليل نسبياً اذا ما قورن بالقضاة من العرب.

لا يمكن استنباط قاعدة عامة تقيد بها الخلفاء العباسيون في اختيار قضاة بغداد، فدراسة اسمائهم وتراجمهم تبين انهم كانوا متباينين في معظم خصائصهم، فاصولهم، ما عدا الاولين منهم، ترجع الى مدن مختلفة، وفيهم عدد ممن ولي القضاء ببغداد لاول مرة، بجانب عدد غير قليل ممن ولي القضاء في مدن اخرى قبل توليته ببغداد، كما ان عدداً غير قليل منهم نقل الى مدن اخرى بعد توليه القضاء ببغداد.

غير ان بعض الاسر تولى منها عدة قضاة، فيذكر الخطيب في ترجمته ليوسف بن عمرو ابن ابي عمرو محمد بن يوسف بن يعقوب بن اسماعيل بن حماد بن زيد بن درهم « ولا نعلم قاضيا تقلد هذا البلد اعرق في القضاء منه ومن اخيه الحسين، لانه يوسف بن عمرو بن محمد ابن يوسف بن يعقوب، وكل هؤلاء تقلدوا الحضرة غير يعقوب فانه كان قاضيا على مدينة الرسول (ص) ثم تقلد فارس ومات بها » (١٤ / ٣٢٣، انظر ايضاً المنتظم ٧ / ٤٢) وكان « ابو نصر يوسف بن عمرو بن محمد بن يوسف آخر من ولي القضاء ببغداد من ولد حماد بن زيد » (طبقات الفقهاء للشيرازي ١٩٠) ويجدر ان نذكر ان اسماعيل بن اسحق بن اسماعيل بن حماد بن زيد ولي القضاء في الجانب الغربي والجانب الشرقي، ثم جمعت له بغداد كلها « وكان اسماعيل بن اسحق نيفاً وخمسين سنة على القضاء، ما عزل الا سنتين » (الخطيب ٦ / ٢٨٧).

ومن ابرز الاسر التي انجبت رجالاً تولوا القضاء ببغداد هم آل ابي الشوارب وهم امويون من نسل سعيد بن العاص، وجدهم الاعلى عتاب بن اسيد الذي ولاه الرسول (ص) مكة، فقد ولي القضاء منهم اربعة وعشرون اكثرهم ببغداد وولي ثمانية منهم قضاء القضاة (الخطيب ٥ / ٤٨ المنتظم ٨ / ٢٥ وانظر ايضاً جمهرة النسب لابن حزم ١٠٥).

وفي القرنين الخامس والسادس ولي اربعة من اسرة الدامغاني منصب قضاء القضاة

(الجامع المختصر ٢٠١) ، تلخيص مجمع الالقـاب ٤ـ٢ / ٧٤٨) كما ولي عـدد غير قليل من افراد هذه الاسرة القضاء في بغداد ، وفي المدن الاخرى .

وقد توارث القضاء من كل من اسرة البيضاوي ، وعلي بن عبد الرشيد الهمـــداني ثلاثة اجيال ، كما ان عدداً من القضاة اعقبوا آباءهم في المنصب .

المذاهب الفقهية للقضاة :

لاريب ان للقضاء علاقة وثيقة بالفقه الذي هو دراسة القواعـد القانونية التي ينبغي السير عليها والحكم بموجبها فيما ينجم من خلافات بين الناس . غير ان العلاقـة بين القضاء والفقه بالرغم من قوتها ، لم تصل الى حد المطابقة التامة من الناحية العملية ، ومن المعلوم ان القضاة يقومون بتطبيق القواعد الفقهية ، اي ان عملهم متصل بالجانب التطبيقي العملي الذي لا يستلزم حتما التبحر في الدراسات النظرية التي يتطلبها الفقه ، ولدينا شواهد كثيرة اليوم من علمـــاء في القانون متبحرون في دراسته واساتذة نظريون لم يمـارسوا تطبيق القانون ، في حين نجد عدداً كبيراً من حكام وقضاة بارزين لم يؤلف واحد منهم كتابا او ينشر بحثاً في القانون الذي يطبقه ، واذا كان الجمع بين البحث النظري والتطبيق العملي يعتبر مفخرة تستحق الاشادة بها ، فان عدم الجمع بينهما لا يعتبر عيباً او مطعناً .

ان هذا الوضع القـائم اليوم كان له ما يشبهه في العصر العباسي الذي انجب فيه العـالم الاسلامي عدداً كبيراً جداً من الفقهاء الذين درسوا الفقه والفوا فيه فابدعوا ، لم يشغل منهم منصب القضاء الاعدد قليل جداً . كما ان قل من قضاة بغداد من عرف عنه انه الف كتبا في الفقه او اشتهر عنه تبحره في دراساته النظرية .

وقد اشار وكيع الى ان عبدالرحمن بن اسحق « لا علم له بالفقه » (٣ / ٢٨٣) ونقل عن محمد بن سماعه ان « محمد بن ابي رجاء لم يكن له علم بالاصول » (٣ / ٢٨٩) .

غير ان هذه حالات شاذة ، اما الاغلبية المطلقة من القضاة فقد عرف عنهم اطلاعهم على العلوم النقلية ، وخاصة الفقه وكان بعضهم ممن أُخذ عنه العلم .

ويبدو ان الخلفاء العباسيين لم يراعوا في اختيارهم قضاة بغـــداد ان يكون القاضي ممن يتبع مذهباً فقهياً معيناً ، ولذلك ولي قضاء بغداد رجال مذاهبهم الفقهية مختلفة .

فأما المذهب المالـكي (المنسـوب الى الامام مالك بن انس الأصبحي) مذهب أهل المدينة ، فالراجح انه كان مذهب المدنيين الذين ولوا القضاء ببغداد في العهود الأولى .

وقد اشارت المصادر صراحة الى اتباع عدد من قضاة بغـداد المذهب المالـكي في الفقـه ، ومن هؤلاء « أبو يحيي الزهري ، هارون بن عبد الله ، وكان من الفقهـاء على مذهب أهل المدينة من اصحاب مالك » (وكيع ٣/٢٧٤ الخطيب ١٤/١٣) .

ومنهم ايضاً اسماعيل بن اسحق الذي كان« من الفقهـاء على مذهب مالك بن أنس يعتل ويحتج وعمل كتباً حملها الناس »(وكيع ٣/٢٨٠) ، « وهو الذي بسط فقه مالكواحتج له ، وصنففيه الـكتب ، ودعىاليه الناسورغبهم فيه » (الفهرست ٢٨٢) « ونشر عن مذهب مالكوفضله ما لم يكن بالعراق في وقت من الأوقات ، وصنف في الاحتجاج لمذهب مالك ، وشرعله ما صارلأهلهذا المذهب مثالاً يحتذونه وطريقاً يسلـكونه» (الخطيب٥/٣٩٤عن طلحة بن محمد بن جعفر) وقد ظل اسماعيل بن اسحق يلي القضاء ببغداد قرابة خمسين سنة ، كما ان عـدداً غير قليل من نسله ولى القضاء فيها ، ولعلهم كانوا من المالـكية ايضاً ، وان لم تشر المصادر الى ذلك صراحة ما عـدا اخاه حماد الذي يشير ابن النديم صراحة الى انه كان من المالـكية (الفهرست ٢٨٢) .

ومن المالـكية ايضاً محمد بن احمد أبو الطـاهر الذهلي الذي ولى القضاء في زمن المتقي والمستكفي ، وكان « متوسط الفقه على مذهب مالك » (الخطيب ١/٣١٣) .

ومنهم ايضاً محمد بن صالح الهاشمي (الخطيب ٥/٣٩٤ شذرات الذهب ٣/٧٠) .

اما من الشافعية فقد ولىقضاء القضاةأبو السائب (الخطيب١١/٢٤٩،١٢/٣٢٠)وهو أول من ولي قضاء القضاة من الشافعية (شذرات الذهب ٣/٥) كما وليه كل من عمر بن اكثم

الأسـدي (الخطيب ١١/٢٤٩) وابن ماكولا (الخطيب ٨/٨٠ المنتظم ٨/١٦٧ ابن الاثير ٩/٦١٥ شذرات الذهب ٣/٢٧٥) ومحمد بن المظفر الحموي (شذرات الذهب ٣/٣٩١ ومحيي الدين بن فضلان (شذرات الذهب ٥/١٤٦) وعبدالله بن محمد البدراني (شذرات ٥/٢٦٩).

ومن القضاة الشافعية احمد بن عمر بن سريج (الخطيب ٤/٢٨٧) وابو عمران موسى ابن الاشيب (الفهرست ٣٠١) وأبو المعالي عزيزي (ابن الاثير ١٠/٣٢٦ ، شذرات الذهب ٣/٤٠١) وابن السيبي (ابن النجـار ١٧٣ أ) واحمد بن سلامة الرطبي (شـذرات الذهب ٤/٨٠) واحمد بن محمد أبو العباس الابيوردي (الخطيب ٥/٥١ ، المنتظم ٨/٨٠) وطاهر بن عبد الله أبو الطيب الطبري (الخطيب ٩/٣٥٩ الاباب لابن الاثير ١/٨١) ومحمد بن عبد الله البيضاوي (الخطيب ٥/٤٧٦) ،وباي بن جعفر الجيلي (الخطيب ٧/١٢٦ أنساب السمعاني ٣ـ٤٦٢)

وكان من اصحاب داود الظاهري عبد العزيز بن احمد الخرزي (الخطيب ١٠ ـ ٤٦٦) غير أن ابن النديم يذكر انه كان شافعياً . الفهرست ٣٠٧) .

اما الحنابلة فلم يتول منهم قضاء القضاة غير أبي صالح نصر بن أبي بكر بن عبد الرزاق الجيلي (الحوادث الجامعة ٨٧ شذرات الذهب ٥ ـ ٢٨٤) ويذكر ابن رجب الحنبلي عنه « لا اعلم احداً من اصحابنا دعي بقاضي القضاة قبله ، ولا استقل منهم بولاية قضاء القضاة بعصر غيره » (ذيل طبقات الحنابلة ٢ ـ ١٩١) .

غير ان عـدداً من الحنـابلة ولي القضاء في العهود المتأخرة ، ومنهم يعقوب بن ابراهيم البرزبيني (اللباب لابن الأثير ١ ـ ١١١ الاكمال لابن ماكولا ١ ـ ١٦١ طبقات الحنابلة لابن الفراء ٢ ـ ٢٤٨ ذيله ١ـ٩٢) وعلي بن محمد ابو منصور الانباري (طبقات الحنابلة ٢ ـ ٢٥٧ ذيله ١ـ١٣٧)وعلي بن روح النهرواني (الجامع المختصر ٢٣٧) ومحمد بن الحسـين الفراء (طبقات الحنابلة ٢ ـ ٢٠٠) .

ومن الشيعة كان القاضي الجعابي (الفهرست ٢٧٩ وانظر ايضاً الخطيب ٤ـ٢٦ فما بعد) .

ويذكر ابن الجوزي ان قاضي القضاة روح بن احمد الحديثي كان « ينبز بالرفض » (المنتظم

١٠ ـ ٢٥٥) ، ومنهم ابن الجير (شذرات الذهب ٥ ـ ٣١) ومحمد بن عبدالله السامري (شذرات الذهب ٤ ـ ٧٠، ٢٠٥) .

ومن الطبيعي ان يكون اكثر قضاة بغداد ممن كانوا يعتنقون المذهب الحنفي ، وقد خصت المصادر ، وخاصة الخطيب ، بالذكر عدداً غير قليل منهم فقد ذكر الخطيب انه كان على مذهب أهل العراق كل من احمد بن يحيى بن أبي يوسف (٥ ـ ٢٠١) والحسن ابن عبد الله السيرافي (٧ ـ ٢٤١) وعبيد الله بن غالب (٨ ـ ٢١٨) ومحمد بن عيسى الضرير (٢ ـ ٤٠٣) واحمد بن محمد بن عيسى البرتي (٥ ـ ٦٢) وكان ابن البهلول « حسن المعرفة بمذهب اهل العراق » (٤ـ٣١) .

وذكرت لنا المصادر من أصحاب أبي يوسف كلاً من محمد بن أبي رجاء (الخطيب ٥ـ٢٧٥) وعكرمة بن طارق السرخي (الخطيب ١٢ ـ ٢٦٣) ومحمد بن سماعه (وكيع ٣ـ٢٨٢) وأبن أبي يوسف (وكيع ٣ ـ ٢٨٦) ، وحماد ، والحسن بن زياد اللؤلؤي (وكيع ٣ـ٢٨٢) وقتيبة ابن زياد (وكيع ٣ ـ ٢٩١) وأبي خازم عبد الحميد بن عبد العزيز (وكيع ٣ ـ ٢٩٢) .

وذكرت المصادر لنا من القضاة الحنفية أسد بن عمرو البجلي (الخطيب ٧ ـ ١٦) وبشر بن الوليد (الخطيب ٧ ـ ٨١ ، وقد ذكر ابن النديم انه من أصحاب الرأي (الفهرست ٢٨٩) وعبد الرحمن ابن اسحق الضبي (الخطيب ٨ـ٣١٨) وعبد الله بن محمد الخلنجي (الخطيب ٨ ـ ٧٣) وأبي خازم (الخطيب ١١ ـ ٥٢ تاج التراجم لابن قطلوبغا ٣٣١) وعلي بن حرملة التيمي (الخطيب ١١ ـ ٤١٠ وكيع ٣ ـ ٢٨٨) ومحمد بن عبد الله المؤذن (الخطيب ٥ ـ ٤١٦) . والصيمري « قاضي الكرخ شيخ اصحاب أبي حنيفة في زمنه » (ابن الاثير ٩ ـ ٥٢٧ ، اللباب ٢ ـ ٦٦ ، تاج التراجم ٢٦ ، شذرات الذهب ٣ ـ ٢٥٦)

ومن أبرز القضاة الحنفية آل الدامغاني ، فان رأس العائلة أبي عبد الله الدامغاني « انتهت اليه الرئاسة في مذهب العراقيين » (الخطيب ٣ ـ ١٠٩) وقد سيطرت هذه الأسرة على القضاء فترة غير قصيرة من الزمن ، حيث ولي منها منصب قاضي القضاة عدة

رجال ، فضلاً عمن كان ينيبه كل منهم من اسرته على القضاة ببغداد .
وقد اعتبر صاحب الجواهر المضية كافة القضاة من اسرة الدامغاني من رجال المذهب الحنفي.

امتداد سلطان القاضي :

كان عمل بعض القضاة في بغداد يشمل أيضاً عدداً من المدن والاماكن الأخرى ، فقد ذكر أن يوسف بن يعقوب بن اسماعيل بن حماد « قد ولي القضاء بالبصرة سنة ٢٧٦ ﻫ وضم اليه قضاء واسط ثم اضيف الى ذلك قضاء الجانب الشرقي من بغداد .. اي انه ولي القضاء بين أهل الجانب الشرقي اضافة الى ما كان يتولاه من قضاء واسط والبصرة (الخطيب ١٤ـ٣١٠) ويذكر ابن الجوزي ان يوسف بن يعقوب « قلد قضاء الجانب الشرقي من بغداد ، وكلواذى ، ونهربين ، والنهروانات ، وكور دجلة ، وواسط ، مضافاً الى ما تولاه من القضاء بالكوفة واعمالها ، وذلك بعد ان مكثت بغداد ثلاثة أشهر وثمانية عشر يوماً بعد وفاة اسماعيل بن اسحق بغير قاض » (المنتظم ٥ ـ ١٦٢ ، ٦ ـ ٩٦) .

وفي سنة ٢٨٣ ﻫ « جعل علي بن محمد بن أبي الشوارب على قضاء المدينة ، يعني مدينة المنصور ، مضافاً الى ما كان يتقلده من القضاء بسر من رأى واعمالها » (الخطيب ١٢ـ٦٠) ويذكر ابن الجوزي انه ولي قضاء مدينة المنصور « وقطربل مضافاً الى ما كان يتولاه من الحكم بسامرا وتكريت وطريق الموصل » (المنتظم ٥ ـ ١٦٢ ، ٦ ـ ٩٦) .

وفي سنة ٢٨٤ « ولي محمد بن يوسف قضاء مدينة المنصور والاعمال المتصلة بها والقضاء بين أهل بزرج سابور ، والراذانين وسكرود (مسكن ؟) وقطربل » (الخطيب ٣ ـ ٤٠٢) وفي سنة ٣٠١ ﻫ رد المقتدر محمد بن يوسف الى القضاء بعد ان كان معزولاً « وقلده الجانب الشرقي والشرقية وعدة نواحي من السواد والشام والحرمين واليمن وغير ذلك (الخطيب ٣ ـ ٤٠٢) ويقول وكيع ان محمد بن يوسف اعيد في هذه السنة « على قضاء الشرقية والجانب الشرقي من مدينة السلام ، والمدائن ، والنهروانات ، وسقي الفرات من طريق الكوفة » (٣ـ٢٩٣) .

وقد تولى أحمد بن اسحق بن البهلول « القضاء بمدينة المنصـــور من مدينة السلام وطسوجي قطربل ومسكن والانبار وهيت وطريق الفرات ، ثم اضاف له الى ذلك بعد سنين القضاء بكور الاهواز مجموعة لمامات قاضيها إذ ذاك محمد بن خلف المعروف بوكيع ، فما زال على هذه الاعمال الى ان صرف عنها في سنة سبع عشرة وثلاثمائة » (الخطيب ٤ - ٣٢) .

وفي سنة ٣٢٨ هـ « خلع الراضي علي ابي نصر يوسف بن عمر بن محمد بن يوسف وقلده قضاء الحضرة باسرها : الجانب الشرقي والغربي ، المدينـة والـكرخ ، وقطعة من اعمـال السواد » (الخطيب ١٤ /١٢٣) ويذكر الصولي ان الراضي جعل الى ابي نصر قضاء بغداد والمدائن (اخبار الراضي والمتقي ١٤٣)

وفي سنة ٣٣٠هـ « قلد المقتفي بغداد باسرها : الجانب الشرقي ومدينة المنصور والـكرخ ابا الحسن احمد بن عبدالله بن اسحق الخرقي مضافاً الى ما كان قلده قبل الحضرة من القضاء بمصر والمغرب والرملة والبصرة وواسط وكور دجلة وقطعة من السواد » (الخطيب ٤/٢٣١)

وفي سنة ٣٣٤ هـ ولي الخلافة المطيع « فقلد ابا الحسن محمد بن الحسن بن ابي الشوارب الشرقية والحرمين واليمن ومصر وسر من رآى وقطعة من اعمال السواد وبعض اعمال الشام وسقي الفرات وواسط ، ثم صرف عن جميع ذلك في رجب سنة ٣٣٥ » (الخطيب ٢/٢٠٠)

ولما قلد الطائع محمد بن عبدالله بن احمـد بن ابي معروف قضاء القضاة سنة ٣٦٣هـ خوله « الحـكم بين اهل سر من رآى ، وتـكريت ، والطيرهان ، والسن ، والبوازيج ، ودقوقا ، وخانيجار ، وبزرج سابور ، والراذانين ، ومسكن ، وقطربل ، ونهر بوق ، والذيبين ، وجميع الاعمال المضافة الى ذلك ، المنسوبة اليه (رسائل الصابي ص ١١٧) .

وكان القاضي ابو عبيدالله الحسين بن هارون الضبي قد « ولي القضاء بربع الـكرخ من مدينة السلام ، ثم اضيف اليه القضاء بمدينة المنصور ، وقضاء الـكوفة وسقي الفرات باسره » (الخطيب ٨ / ١٤٦) وفي سنة ٣٩٠ « قلد القاضي ابو عبدالله الحسين بن هـارون الضبي مدينة المنصور مضافة الى الـكرخ والـكوفة وسقي الفرات ، وقلد القاضي ابو محمد عبدالله

ابن محمد الاكفاني الرصافة واعمالها عوضاً عن المدينة التي كان يليها ، وقلد القضاء ابو الحسن الخرزي طريقي دجلة وخراسان ، مضافاً الى عمله بالحضرة ، وقرئت عهودهم على ذلك » (ذيل تجارب الامم للصابي ٣/٣٧٢ المنتظم ٧ / ٢٠٨) الخطيب ٨ / ١٤٦) وفي سنة ٣٩٠هـ اضيف الى القاضي ابي الحسن الخرزي « النظر بطريق دجلة وخراسان » (الصابي ٣ / ٢٧٢ انظر ايضاً المنتظم ٨ / ٢١٨) .

ويبدو ان تولية قضاة بغداد على مناطق اضافية اخرى ، لم تتبع كثيراً في العصور العباسية المتأخرة ، اذ لم تذكر المصادر الا اشارة في عهد قاضي القضاة ابي الحسن علي بن احمد الدامغاني الذي ولّى سنة ٥٠٢ هـ ابنه محمد « قضاء الجانب الغربي من مدينة السلام وواسط وغير ذلك » (ابن الدبيثي ٢ / ٨٨أ) وولّى اخاه ابا جعفر القضاء بالرصافة وباب الطاق ، ومن اعلى بغداد الى الموصل وغيرها من البلاد (المنتظم ٩ / ٨٣) وولي ايضاً اخاه الحسن بن احمد القضاء بربع الكرخ من الجانب الغربي سنة ٥٤٦ هـ ، ثم اضاف اليه في سنة ٥٥٥ واسط (الدبيثي ٣ / ١٥٤ أ) .

وقد جمع القضاء في بعض الفترات ، في عدة مناطق بيد قاض واحد : فقد جمع قضاء الجانب الغربي كله ، مدينة المنصور والشرقية ، لكل من محمد بن سماعه (سنة ٢٠٧ ـ ٨) وعبدالرحمن بن اسحق (٢١٣ ـ ٢٢٨ هـ) واسماعيل بن اسحق ، ومحمد بن الحسن بن ابي الشوارب (٣٣٣ هـ) ومحمد بن عيسى بن ابي موسى الضرير (٣٣٣ هـ) وابي الحسن محمد بن صالح الهاشمي (٣٣٥ ـ ٦) وابي السائب عتبة بن عبدالله (٣٣٦ هـ)

وجمع الجانب الشرقي والكرخ لكل من عبدالله بن علي بن ابي الشوارب (٢٩٦هـ ـ ٣٠١هـ) وابي نصر يوسف بن عمر الازدي (٣٢٩) ومحمد بن عيسى بن ابي موسى (٣٢٩ هـ) .

وجمعت بغداد كلها لكل من إسماعيل بن اسحق (٢٦٤ ـ ٢٨٢هـ) وابي نصر يوسف بن عمر بن يوسف (٣٢٨هـ ـ ٣٢٩هـ) واحمد بن عبدالله بن اسحق الخرقي (٣٣٠هـ ـ ٣٣٥هـ) ومحمد بن

صالح (٣٣٥ ـ ٦) وابي السائب عتبة بن عبدالملك بن موسى (٣٣٦) وعبدالله بن الحسين ابن ابي الشوارب (٣٥٠) وابي محمد عبيدالله بن معروف ٣٥٦)

وقد ذكر ابن الدبيثي عدداً من القضاة الذين ولوا الحكم والقضاء في القرن السادس واوائل القرن السابع بمدينة السلام دون تخصيص منطقة فيها ، وممن ذكر منهم .

١ ـ ابو منصور محمد بن احمد بن علي الدامغاني « استنابه اخوه ابو الحسن سنة ٥٤٣هـ في الحكم والقضاء بمدينة السلام ، فلم يزل على ذلك الى ان توفى في سنة ٥٤٦هـ» (٢/٥ ب)

٢ ـ ابو المظفر الحسين بن احمد بن علي « استنابه اخوه قاضي القضاة ابو الحسن علي ابن احمد بن الدامغاني في الحكم والقضاء بمدينة السلام سنة ٥٤٦هـ الى ان عزل اخوه سنة ٥٥٥هـ ، فانعزل ولزم بيته ، فلما اعيد اخوه الى قضاء القضاة سنة ٥٧٠ هـ ، استنابه في الحكم والقضاء على عادته المتقدمة فلم يزل على ذلك الى ان توفي سنة ٥٧٩هـ » (٣ ـ ١٨٤ ب) .

٣ ـ عبد الله بن عبد الواحد بن أحمد بن محمد الثقفي « استنابه أبوه على القضاء والحكم بمدينة السلام (سنة ٥٥٥هـ) » (١ ـ ٩٥ أ) .

٤ ـ أبو طالب روح بن أحمد الحديثي كان ينوب في القضاء بمدينة السلام قبل ولايته قضاء القضاة سنة ٥٦٥هـ (١ ـ ١٥٤ ب) .

٥ ـ أبو عبد الله الحسين الدامغاني « كان قاضياً بمدينة السلام قبل ولايته قضاء القضاة سنة ٥٨٨ » (١ ـ ١٣٩ ب) .

٦ ـ أبوالقاسم عبيد الله بن الحسين الدامغاني « تولى القضاء والحكم بمدينة السلام سنة ٥٨٦هـ » وقد ظل في عمله الى أن ولي قضاء القضاة علي بن علي البخاري، ثم انفرد بالحكم ببغداد (١ ـ ٩١ أ وانظر أيضاً ٣ ـ ١٧ ب) .

٧ ـ عبد الحق بن محمد بن عبد الله المقرون « شهد عند القاضي محمود بن أحمد الزنجاني النائب في الحكم بمدينة السلام سنة ٦١٢هـ » (١ ـ ١٦٩ أ وانظر أيضاً ٢ ـ ٢٢ ب) .

ولا ريب فيه ان المقصود بمدينة السلام هو غير «مدينة المنصور» . ومع اننا لانستطيع

الجزم ما اذا كانت ولايات القضاة المذكورة في هذه النصوص على بغداد كلها (واسمها الرسمي مدينة السلام) او ان ولايتهم كانت مقصورة على بعض اجزائها .

لا تذكر المصادر كيف كان يتم بالفعل قيام القاضي بالنظر في أمر الجانب الغربي كله ، أو بغداد كلها ، أو بغداد وما يضاف اليها ، خاصة وأنها لم تذكر نواباً عنهم أو أشخاصاً مخولين بالقيام بهذا العمل كله ، وكل ما أشارت اليه هو الشهود والامناء الذين لا نعتقد ان عملهم يمتد الى النيابة عن القاضي في كل عمله .

ومما يلفت النظر قلة عدد القضاة في بغداد اذا قورن بعدد الحكام في الوقت الحاضر ، ولا ريب ان هذا قد يرجع الى ان عدد سكان بغداد كان أقل مما هو عليه الآن ، وان بعض الاعمال التي تعتبر اليوم من اختصاص الحكام كانت آنذاك خارجة عن اختصاص القضاة وداخله في اختصاصات الوالي أو صاحب الشرط أو المحتسب ، كما ان المشاكل التي واجهت أهل بغداد آنذاك كانت اقل مما تواجه سكانها في العصر الحاضر ، نظراً لقلة تعقد المجتمع وقوة الوازع الديني ، غير ان هذه العوامل مجتمعة ومهما كانت قوة تأثيرها فانها لا تبرر اقتصار بغداد على اربعة قضاة ، وهو أقصى ما كان فيها ، علماً بانه كان ببغداد في فترات غير قليلة قاضيان أو قاضٍ واحد فقط ، هذا فضلاً عن ان القاضي ببغداد أو في بعض أقسامها ، كان عليه في بعض الفترات ان ينظر في قضاء مناطق واسعة وبلدان كثيرة خارج بغداد ، وهي اوضاع لا تمكنه من النظر شخصياً في كل القضايا التي تظهر في هذه المناطق ، هذا بالاضافة الى ما يصيب بعض القضاة من المرض أو الشيخوخة مما يعيقهم عن النظر في القضايا .

لقد ذكرت المصادر عدداً من الاشخاص كانوا يخلفون القضاة في الحكم ، وان كلاً من هؤلاء كان يقوم بالعمل نيابة عن القاضي الاصيل و بتخويل شخصي منه ، دون حاجة الى تأييد الخليفة أو ذي السلطان التنفيذي ، وأغلب من كان ينوب عن القاضي هم ممن كانت تربطهم صلة نسب بالقاضي الاصيل ، فقد كان زياد بن عبدالله بن علاثة يخلف أخاه محمداً على القضاء بعسكر المهدي (وكيع ٣ ـ ٢٥٢ الخطيب ٥ ـ ٣٨٩ ، ٨ ـ ٤٧٨ ، ١١ ـ ١٩٦) واستخلف

أبو يوسف ابنه يوسف على قضاء مدينة المنصور (وكيع ٣ ـ ٣٨٢) ، وكان أبو الحسين عمرو بن يوسف يخلف أباه على القضاء بالجانب الشرقي والشرقية وسائر ما كان الى قاضي القضاة أبي عمرو (المنتظم ٦ ـ ١٦٧ انظر أيضاً المنتظم ٦ ـ ١٤٧).

ولما اصيب عبد الله بن علي بن أبي الشوارب بالفالج استخلف له ابنه محمد على عمله كله (الخطيب ٥ ـ ٤٣١ المنتظم ٦ ـ ٩٧) .

وكان أحمد بن اسحق بن البهلول « ربما اعتل فيخلفه ابنه » (الخطيب ١ ـ ٢٧٨) وقد « خلف أبو نصر يوسف أباه على القضاء بالحضرة سنة ٣٢٧ هـ » (الخطيب ١٤ ـ ٣٢٢ المنتظم ٦ ـ ٢٩٦) واستخلف أبو الحسين عمر بن يوسف محمد بن محمد بن راهويه سنة ٣٢٦هـ (الخطيب ٥ ـ ٢١٥) .

ولما خرج المتقي الى الموصل اختفى القاضي الخرقي فاستخلف على مدينة المنصور أبا الفضل محمد بن عبد الله بن العباس بن أبي الشوارب ، ثم عاد المتقي فظهر القاضي الخرقي وأخذ يحكم بنفسه (الخطيب ٥ ـ ٤٤٩) .

وعند ما خرج القاضي أبو السائب عتبة من بغداد خلفه عمر بن اكثم على الجانب الشرقي، ثم جمع البلد لأبي السائب ، وهو بالبصرة مع المطيع ، فكتب بذلك الى الحضرة واستخلفه على بغداد بأسرها (الخطيب ١١ ـ ٢٤٩) .

وفي سنة ٣٧٦هـ استخلف قاضي القضاة ابن معروف الحسين بن هارون الضبي على الحكم والقضاء بالمدينة الشرقية قبل ان يولاها رئاسة (الخطيب ٨ ـ ١٤٦ ، المنتظم ٧ ـ ٢٤٠) .

وقد ناب عن أبي عبدالله الحسين بن هارون الضبي ، محمد بن محمد بن جعفر أبو بكر الدقاق المتوفى سنة ٣٩٢ هـ (المنتظم ٧ ـ ٢٢٢) كما ناب عنه على بعض عمله بالكرخ القاضي النصيبي (الخطيب ٣ ـ ٥٢) .

وكان يخلف ابن الاكفاني على ربع الرصافة عبد الوهاب بن مكرم أبو خازم (الخطيب ١١ ـ ٣٠) ويخلفه على عمله بالكرخ الحسين بن بكر بن عبد الله (الخطيب ٨ ـ ١١٢) .

وقد ولي المعافى بن زكريا القضاء بباب الطاق نيابة عن ابن صبر (الخطيب ١٣ ـ٢٣) وناب المبارك بن علي في القضاء عن ابن السيبي والهروي الى سنة ٥١١هـ (المنتظم ٥ـ٢١٧)

ان تولية قاض واحد على اكثر من مركز، أو اضافة مناطق أخرى خارج بغداد له، أو استخلاف آخرين ليمارسوا سلطانه، قد تكرر حدوثه بصورة خاصة في أواخر القرن الثالث وفي القرن الرابع الذي اضطربت خلاله الادارة العباسية وبدأت الاحوال العامة بالتردي والانحطاط في بغداد وبصورة خاصة في الجانب الغربي منها، يذكر ابن الجوزي ان عضد الدولة لما دخل بغداد سنة ٣٧٢ هـ كان « قد هلك أهلها قتلاً وحرقاً وجوعاً للفتن التي اتصلت بين الشيعة والسنة» (المنتظم ٧ ـ ٨٨، وانظر أيضاً طبقات الحنابلة لابن الفراء ٢ ـ ١٥٨).

المناطق القضائية في بغداد

مدينة المنصور: استهدف المنصور من بنائه مدينته المدورة ايجاد قاعدة للخليفة وحاشيته ومواليه وصحابته وانصاره وموظفيه وكذلك لحرسه وجيشه الخاص الذي لا بد من بقائه قريباً منه وتحت تصرفه للتغلب على الأزمات والملمات التي تواجهه، أي أنه أراد أن تكون مركزاً إدارياً وعسكرياً، وهو غرض محدد عبر عنه الخندق والأسوار التي جعل حدودها ثابتة ورقعتها صغيرة. وبالرغم من استيطان الناس في أرباضها منذ بدء بنائها. فان عدد سكانها كان محدوداً نسبياً. ولذلك اكتفي بتعيين قاض واحد لها.

وقد ظلت مدينة المنصور المدورة مركزاً لقاض خاص بها الى أواخر القرن الرابع الهجري، فمن المعلوم ان أبا عبيد الله الحسين بن هارون الضبي عين سنة ٣٩٠هـ « على مدينة المنصور والكرخ وسقى الفرات » (الخطيب ٨ ـ ١٤٦ المنتظم ٧ ـ ٢٠٧ هلال الصابي ٣ ـ ٣٧٢).

ويذكر الخطيب ان أحمد بن محمد الأبيوردي « سكن بغداد وولى القضاء بها، على الجانب الشرقي بأسره ومدينة المنصور في أيام ابن الاكفاني ثم عزل ورد ابن الاكفاني الى عمله »

(٥ ـ ٥١ ، أنظر أيضاً الانساب للسمعاني ١ ـ ١٠٨) . أما ابن الجوزي فقد ذكر ان الأبيوردي ولى القضاء ببغداد على الجاب الشرقي ومدينة المنصور في أيام ابن الاكفاني ثم عزل » (٨ ـ ٨٠) والراجح ان الفقرة الاخيرة المذكورة عند الخطيب « ورد ابن الاكفاني الى عمله » قد حذفت من المنتظم بسبب خطأ النساخ ، لأن ابن الجوزي ينقل عن الخطيب ومما يؤيد وجود هذه الجملة في كتابه نقل السمعاني لها في كتابه الانساب .

ولا ريب ان سياق الجملة يقتضي ان الأبيوردي ولى قضاء مدينة المنصور ابان تولية ابن الاكفاني القضاء على كل بغداد وممارسته سلطة قاضي القضاة التي حدثت بين سنة ٣٩٦ هـ (حيث كان في هذه السنة على باب الطاق) وسنة ٤٠٥ هـ وهي سنة وفاته (الخطيب ١٠ـ١٤١) أي أنه كان على قضاء مدينة المنصور حوالي سنة ٤٠٠ هـ .

وقد ورد في بداية القرن الخامس الهجري ذكر لقاضيين من قضاة مدينة المنصور هما :

(١) محمد بن علي بن محمد بن عبيدالله بن عبد الصمد بن المهتدي بالله ابو الحسين الهاشمي الخطيب المعروف بابن الغريق « الذي ولي القضاء بمدينه المنصور وما اتصل بها » (الخطيب ٣ـ١٠٨) ويذكر ابن الجوزي ان ابن الغريق ولي القضاء في سنة ٤٠٩ هـ (المنتظم ٨ـ٢٨٣) ويذكر ابن العماد انه كان سيد بني العباس في زمانه وشيخهم مات (سنة ٤٦٦ هـ) وله خمس وتسعون سنة (٣ـ٣٢٤) .

(٢) علي بن عبد الله بن ابراهيم بن احمد بن عبد الله بن محمد بن داود بن موسى ابو الحسن الهاشمي وكان قد شهد وتولى قضاء مدينة المنصور ومات سنة ٤١٥ (الخطيب ١٢ـ٨) ولا يذكر الخطيب سنة تولية أبي الحسن الهاشمي القضاء ولا ما اذا كان قد تولاه قبل ابن الغريق او بعده . ومن المؤكد انه تولاه قبل سنة ٤١٥ وهي سنة وفاته .

ان هذين القاضيين هما آخر من وجدت في المصادر ذكراً لتوليهما القضاء بمدينة المنصور واذا كنا لا نستطيع الجزم بالسنة التي انتهى فيها تعيين القضاة على مدينة المنصور فالراجح انها تمت بعد عهد ولاية احمد بن محمد بن عبدالله بن ابي الشوارب قضاء القضاة (سنة ٤١٧ هـ)

ولعلها في الفترة التي انقضت بين وفاته وبين تولية ابن ماكولا .

وجدير بالذكر ان مدينة المنصور اصابها الانحلال منذ اواخر القرن الرابع، قال فيها احسن التقاسيم المقدسي « فاما المدينة فخراب والجامع فيها يعمر في الجمع ثم يتخللها بعد ذلك الخراب (٣٠) ويذكر هلال بن المحسن « واما مابين باب البصرة والعتابيين والخلد وشارع دار الرقيق من الجانب الغربي فقد اندرس اندراساً كلياً ، وصار الجامعان بالمدينة والرصافة في الصحراء بعد أن كانا وسط العمارة » (مناقب بغداد ٣٣) ولعل من اهم مظاهر هذا الانحلال ان مدينة ابي جعفر المنصور اصبحت تدعى بباب البصرة (ياقوت ٣ـ٦٧٥) وان طرقها وسككها اصبحت تنسب الى باب البصرة (انظر الخطيب ٢ـ٣٨٢ . ٨ـ١٤٢ . ١٤ـ٢٤١) .

ووردت في المصادر المتأخرة ثلاث اشارات عن قضاة تولوا مدينة المنصور في العهود العباسية المتأخرة .

فقد ذكر ابن الجوزي ان محمد بن المظفر بن بكران الحموي الشامي « شهد عند قاضي القضاة ابي عبد الله الدامغاني في ربيع الاول سنة [٤] وزكاه القاضي ابو يعلي بن الفراء وابو الحسن ابن السمناني وناب عنه في القضاء بربع المدينة (المنتظم ١٠ـ٩٥) .

وذكر الصفدي ان « محمد بن عبد المتكبر بن الحسن بن عبد الودود بن عبد المتكبر بن هارون بن محمد بن عبدالله بن المهتدي ابو جعفر الهاشمي الخطيب قاضي باب البصرة وقد توفي سنة ٥٣٣ هـ » (الوافي ٤ـ٧٥) .

غير انني لم اجد في الكتب الاخرى ترجمة لهذين الرجلين او أية اشارة الى نيابة الشامي في القضاء بربع المدينة او الى تولية ابي جعفر الهاشمي قضاء باب البصرة وهو الاسم الذي اصبح يطلق على مدينة المنصور .

ذكر ابن الدبيثي ان عبد الملك بن المبارك (ت ٦٠٩هـ) ولي القضاء بمدينة المنصور والحريم الطاهري وما يلي ذلك وشهد سنة ٥٨٨هـ ، (١ ـ ١٣٩ ب ، أنظر أيضاً ذيل طبقات

الحنابلة ١ ـ ٢٤٨ طبعة لاوست) ويذكر صاحب الجواهر المضية (١ ـ ٣٢٦) عن ابن النجار انه عين على الحريم غير انه ذكر في ترجمة ثابت بن احمد انه « ابن عم القاضي ابي منصور عبد الملك بن المبارك قاضي الحريم الطاهري (٣ـ١٤١ ب) كما يذكر أن احمد ابن موهوب (ت٥٧٠ هـ) كان من اهل الحريم الطاهري كان امين القضاة بالحريم وما يجاورها (٣ـ٢٣٠) وان الحسن بن المبارك (ت٦٠٦ هـ) «كان من اهل الحريم الطاهري ، كان امين القضاة بالحريم وما يجاورها » (٢ـ١٨) .

ان النص الذي اورده ابن الجوزي لم يحدد اية مدينة ناب فيها محمد بن المظفر بن بكران . وقد اوردنا من قبل النصوص التي اشارت الى من ولي الحكم او ناب فيه بمدينة السلام التي لا يمكن ان اعتبارها مرادفة لمدينة المنصور .

اما رواية الصفدي فلم يؤيدها مصدر آخر ولم نجد اية اشارة اخرى لقاض ولي القضاء بباب البصرة، ولا شك ان انفراد الصفدي بهذه الاشارة يرجح عدم صحتها، اما ذكر ابن الدبيثي ولاية ابن المبارك على مدينة المنصور فيدل على عدم دقته عدم ذكر المصادر الاخرى لمن ولي مدينة المنصور (التي زال اسمها)قبل تاريخ ولاية ابن المبارك بزمن واصبحت خالية من السكان . اما الاشارة الى قاض على الحريم فان تكررها يدل على وجود (امين) فيها اي وكيل قاض ، وليس بقاض .

الشرقية والكرخ :

لقد ذكرنا ان المنصور استهدف من بناء بغداد ان يتخذها مقراً رسمياً له ولجنده وموظفيه وحاشيته والمتصلين به ، غير انه سرعان ما تقاطرت عليها اعداد كبيرة من العمال واصحاب الحرف والصناع والتجار ورجال الاعمال الذين قدموا الى هذا المركز الجديد للاستفادة من المجالات الواسعة للحياة فيه . ومن الطبيعي انه لم يكن لهم الضبط العسكري المتوفر في جند المنصور ، كما انه لم يكن لهم تجاه الخليفة نفس روابط الاخلاص المتوفرة في الموظفين والحاشية ، وقد اثر ذلك في تشويه الطابع الذي اراده المنصور لمدينته

الجديدة ،الأمر الذي حمله على اقصائهم عن مدينته المدورة حيث امر في سنة ١٥٧ه «باخراج الاسواق من المدينة الى الكرخ ، وان يبنى ما بين الصراة الى نهر عيسى .. ثم امر ان يبنى لاهل الاسواق مسجد يجتمعون فيه يوم الجمعة لا يدخلون فيه المدينة ويفرد لهم وقلد ذلك رجلاً يقال له الوضاح بن شبا ، فبنى القصر الذي يقال له قصر الوضاح والمسجد فيه ، وسميت الشرقيه لانها شرقي الصراة » (الخطيب ١-٨٠ ، ٨١).

ويذكر اليعقوبي « وانما سميت الشرقية لانها قدرت مدينة للمهدي قبل ان يعزم على ان يكون نزول المهدي في الجانب الشرقي من دجلة ، فسميت الشرقية ، وبها المسجد الكبير وكان يجمع فيه يوم الجمعة وفيه منبر ، وهو المسجد الذي يجلس فيه قاضي الشرقية ثم أخرج المنبر منه »(البلدان ٢٤٥) . ويبدو أن صلاة الجمعة لم تعد تقام في مسجد الشرقية بعد ذلك بامد قصير ، اذ ان الخطيب لم يشر اليه في الفصل الذي خصصه للجوامع التي اقيمت فيها صلاة الجمعة ببغداد (١-١٠٧ ، ١١٠).

وقد ادى استمرار تقاطر الناس الى بغداد ومقامهم في الجانب الغربي الى توسع رقعة المناطق السكنية وامتدادها جنوباً الى نهر عيسى ، فازدحمت هذه المنطقة وخاصة محلة الكرخ غير أن اسم « الشرقية » ظل مستعملاً .

وقد تطلب ازدحام السكان في الشرقية والكرخ وازدهار الحياة الاقتصادية والاجتماعية فيها الى ان يعين لها قاض خاص . ويذكر وكيع ان اول قاض على الشرقية هو عمر بن حبيب العوذي (٣-٢٨٢) كما يذكر ان ابن علاثة استعان بعمر بن حبيب العوذي لينظر في امور الناس بالشرقية ثم ولى رياسة في ايام المهدي (٣-٢٥٢ انظر ايضاً الخطيب ١٦-١٩٦) ويستدل من هذا الكلام ان عمر بن حبيب كان ينظر في القضاء بالشرقية منذ زمن المهدي نيابة ، اي « بصورة غير رسمية ، وان القضاء بالشرقية لم يتثبت « رسمياً » الا منذ عهد هارون الرشيد حيث اصبح الجانب الغربي منذ ذلك الحين مقسما لغرض الادارة القضائية الى منطقتين

هما : مدينة المنصور التي تحدثنا عن منصب القاضي فيها ، والشرقية التي نتكلم عنها الآن .

لقد ذكرت « الشرقية » للقاضي الثاني في الجانب الغربي من بغداد في كتاب « اخبار القضاة » لوكيع الذي ينتهي حوالى سنة ٣٠٢ هـ ، وفي كتاب «اخبار الراضي والمتقي» للصولي الذي ينتهي بحوادث سنة ٣٣٧ هـ ، وفي كتاب « تكملة تاريخ الطبري » لمحمد بن عبد الملك الهمداني الذي ينتهي القسم المطبوع منه بحوادث سنة ٣٧٠هـ ، وكذلك في كتاب « تجارب الامم » لمسكويه الذي ينتهي فيه بحوادث سنة ٣٧٠هـ ايضاً ويذكر الأخير ان عضد الدولة عين على بغداد اربعة قضاة احدهم ابو محمد عبد الرحمن بن محمد العماني « ... على المدينة التي تعرف بالشرقية وهي على غربي دجلة الى الطرف الاسفل منه » (تجارب الامم ٢ ـ ٤٠٠) .

اما طلحة بن محمد بن جعفر الذي ينتهي ما نقله عنه الخطيب بحوالي سنة ٣٦٠ هـ فانه لايذكر الشرقية الا في اربعة قضاة هم عبدالله بن علي بن محمد بن عبدالملك بن ابي الشوارب الذي ظل من سنة ٢٩٦ هـ الى ٢٩٨ هـ « على القضاء بالجانب الشرقي من بغداد وعلى الكرخ ايضاً » (الخطيب ٥ / ٤٣٦) ومحمد بن عيسى بن ابي موسى الذي كان سنة ٣٢٩هـ « على الجانب الشرقي والكرخ » (الخطيب ٢ / ٤٠٣) وابو يوسف بن عمر الذي كان على « الحضرة باسرها : الجانب الشرقي والغربي والمدينة والكرخ ... الى سنة ٣٢٩ هـ فان الراضي صرفه عن مدينة المنصور باخيه الحسين واقره على الجانب الشرقي والكرخ » (الخطيب ١٤ـ٢٢٣)ـ المنتظم ٦ ـ ٢٠٠) والخرقي الذي كان بين سنة ٣٣٠ هـ ـ ٣٣٥ هـ « على بغداد باسرها : الجانب الشرقي ومدينة المنصور والكرخ » (الخطيب ٤ ـ ٢٣١) .

وذكر الخطيب نقلا عن ابي الحسين الصيمري ان ابا خازم عبدالحميد بن عبد العزيز الحنفي ولي القضاء بالشام والكوفة والكرخ من مدينة السلام » (الخطيب ١١ـ٦٢) وقد كانت ولايته القضاء ببغداد بين سنة ٢٨٢ هـ ـ ٢٩٢ هـ .

لا نعلم فيما اذا كانت كلمة الكرخ الواردة في النصوص المذكورة اعلاه ترجع الى استعمال طلحة بن محمد اياها في كتابه المفقود ، ام الى ان الخطيب وضعها من عنده بدل كلمة

الشرقية . وقد بينا ان المصادر التي الفت قبل سنة ٢٧٠ هـ استعملت كلها كلمة الشرقية ، ولم يستعمل احد منها كلمة الكرخ لوصف منطقة قضاء من كان يلي الجانب الغربي ، الامر الذي يرجح ان كلمة الكرخ استعملت في نصوص الخطيب تجوزاً ، وان الخطيب قد استعمل تعبيراً متأخراً وصفاً لمؤسسة قائمة كان يطلق عليها في القديم اسم يختلف عن اسمها في العهود المتأخرة . او قد يرجع ذلك الى ان طلحة بن محمد قد الف كتابه بعد ما صارت كلمة الكرخ تستعمل مكان كلمة الشرقية ، ولما كان طلحة قد الف كتابه حوالي سنة ٣٧٠هـ ، فان كلمة الشرقية ظلت مستعملة الى حوالي سنة ٣٧٠ هـ ثم حلت محلها كلمة الكرخ ؛ ويبدو ان كلمة الشرقية نسي استعمالها بعد ذلك ، مما جعل الخطيب يشير في عدة مواضع من كتابه الى ان الشرقية هي الكرخ (انظر ٣ ـ ٤٠٢ ، ٥ـ١٠٢ ، ٦ ـ ٢٨٨ انظر ايضاً المنتظم ٥ـ١٥٢)

وقد أخذت المصادر تستعمل ربع الكرخ منذ اواخر القرن الرابع الهجري ، فقد ذكر الخطيب ان ابا محمد عبدالرحمن بن محمد العماني المتوفي سنة ٣٨٦ هـ « ولي القضاء بربع الكرخ » (١٠ـ٣٠٠) وقد ذكر ذلك ايضاً ابن الجوزي الا انه جعل خطأ سنة وفاته ٤٨٥هـ وقد ذكر الخطيب ايضاً ان ابا عبدالله الحسين بن هارون الضبي المتوفي سنة ٣٩٢هـ « ولي القضاء بربع الكرخ من مدينة السلام ثم اضيف اليه القضاء بمدينة المنصور وقضاء الكوفة وسقي الفرات باسره » وان قاضي القضاة ابن معروف « استخلفه على الحكم والقضاء بالمدينة الشرقية واعمالها » (٨ـ١٤٦ ، انظر ايضاً المنتظم ٧ـ٢٤٠ حيث يضيف انه ولي القضاء نيابة عن ابن معروف سنة ٧٦ [٣] ثم رياسة ثم عزل سنة ٧٧ [٣] .

غير انه تجدر الاشارة الى ان مسكويه يذكر ان العماني ولي على الشرقية سنة ٣٦٩ هـ (٢ ـ ٢٩٩) مضافه الى الكرخ والكوفة وسقي الفرات » (٣ـ٣٧٢) ولما كان مسكويه مؤرخ معاصر موثق به ، فالراجح ان تعبير ربع الكرخ لم يكن مستعملاً في وقته

وان الخطيب لم يكن دقيقاً في استعماله تعبير «ربع الكرخ» لمكان ولاية كل من العاني والضبي، كما ان استعمال هلال كلمة «الكرخ» لمكان تقلد الضبي يدل على ان هذا التعبير بدأ استعماله بين سنتي ٣٦٩ هـ و ٣٩٠ هـ، اما تعبير «ربع الكرخ» فان عدم وروده عند هلال يدل على انه قد ظهر بعد سنة ٣٩٠ هـ ويلاحظ ان بغداد جمعت سنة ٣٩٦ هـ لابن الاكفاني الذي ظل قاضياً على كل بغداد الى ان توفي سنة ٤٠٥ هـ (الخطيب ١٠-١٤١ المنتظم ٧-٢٣٠، ٢٧٣) فلم تكن حاجة لاستعمال كلمة «الكرخ»، او «ربع الكرخ».

ان اول قاض يردنا اسمه بعد ابن الاكفاني هو محمد بن عبدالله بن احمد البيضاوي المتوفى سنة ٤٢٤ هـ. ويذكر الخطيب (٥-٤٧٢) والسمعاني (الانساب ٢-٣٩٨ طبعة حيدر اباد، والسبكي (٣-٦٣) والصفدي (الوافي ١-١٢١) انه كان قاضياً على ربع الكرخ، الامر الذي يدل على ان تعبير «ربع الكرخ» كان مستعملا في حوالي سنة ٤٢٠ هـ، غير اننا لا نستطيع تحديد سنة ظهور استعماله لاننا لا نعرف شيئاً عن القضاة الذين عينوا بعد ابن الاكفاني (ت ٤٠٥ هـ) وقبل البيضاوي (ت ٤٢٤ هـ) فضلا عن اننا لا نعلم سنة تولية البيضاوي بالضبط.

ومما يجدر ذكره ان تعبير «ربع الكرخ» استعمله ابن الجوزي لوصف ما يقع فيه بركة زلزل (٩-٢٩) ومقابر باب التبن (٩-٢٩) ومقابر قريش (٩-٢٨) علماً بان مقابر باب التبن ومقابر قريش تقع شمال خندق مدينة المنصور المدورة، وبذلك صار يشمل منطقة واسعة تمتد من الكرخ القديمة الى اقصى شمال الجانب الغربي.

الجانب الشرقي (عسكر المهدي، الرصافة):

ان الازدهار السريع الذي رفلت به بغداد منذ السنوات الأولى من إنشائها، جعل الجانب الغربي غير كاف لاستيطان كافة القادمين الى العاصمة الجديدة، خاصة وان رقعتها كانت محصورة بين دجلة ونهر عيسى وذنائب الدجيل. فكان لابد من التوجه الى الجانب الشرقي لاتخاذه مستوطناً للعدد المتزايد من الموظفين وعلية القوم والجيش وبقية

المتقاطرين اليها . وقد ظهر ذلك جلياً بعد سنوات قليلة من اكمال بناء مدينة المنصور ، في سنة ١٥١ هـ قدم المهدي ، وكان ولياً للعهد ، مع جيش من الري ، فامر الخليفة المنصور بانشاء الرصافة لتكون مقاماً له ولجنده ولعدد من كبار رجال الدولة . وقد كمل بناؤها سنة ١٥٩هـ (الخطيب ١ـ٨٣) وفي هذه السنة تم بناء جامع الرصافة الذي ظل واحداً من الجامعين اللذين تقام فيهما الجمعة ببغداد الى زمن المعتضد حيث انشئت بعد ذلك جوامع اخرى (الخطيب ١ـ ١٠٩)

وقد تطلب استيطان الناس في الجانب الشرقي تعيين قاض خاص له ، ويذكر وكيع ان اول من فرق القضاء في الجانبين موسى الهادى (٣ـ٢٥٤) ، غير انه يذكر في مكان آخر ان المهدي عين محمد بن عبدالله بن علاثة وعافية بن يزيد الازدي على الجانب الشرقي (اخبار القضاة ٣ـ٢٥١ انظر ايضا الخطيب ٥ـ٣٨٩ ، ٨ـ٤٧٩، ١٢ـ٣٠٨) . ولا ريب فيه ان الرواية الاخيرة هي الأرجح إذ يؤيدها ذكر القاضيين على الجانب الشرقي في زمن المهدي ، بالاضافة الى انه لا يعقل ان يهتم المهدي بالرصافة وينشيء فيها جامعاً ، ثم يبقيها تابعة في امور القضاء الى الجانب الغربي .

ويمكننا ان نحصل مما ذكره وكيع والمصادر الاخرى على قائمة كاملة باسماء القضاة الدين تولوا القضاء في الجانب الشرقي الى اواخر القرن الرابع الهجرى ، وكان يعين عليها طوال تلك المدة قاضٍ واحد فقط مما يدل على انها كانت منطقة قضائية واحدة ، وقد ذكرت بعض المصادر « قاضي الرصافة » وسمته بعضها « قاضي عسكر المهدي » ولكن اغلبيتها المطلقة تذكر « قاضي الجانب الشرقي » ، ولا نرى كبير فائدة في ذكر كافة الاشارات الواردة في الكتب حول هذه التعابير الثلاثة مادام لم يعين على الجانب الشرقي غير قاض واحد ، وما دامت التعبيرات الثلاثة ذات مدلول مقارب ، وان كان تعبير « الجانب الشرقي » ادق من حيث شموله على الرصافة وما حولها .

ولا شك ان الجانب الشرقي لم تكن له في العهود الاولى الاهمية التى كانت للجانب

الغربي ، حيث كان الخلفاء العباسيون الاولون يقيمون فيه الى زمن المأمون ، غير ان اهمية الجانب الشرقي بدأت تتزايد بعد عودة الخلفاء من سامراء في النصف الثاني من القرن الثالث واتخاذ مقامهم في دار الخلافة ، ثم انشاء دار السلطان فيه .

وفي القرن الرابع الهجري اضطربت الادارة العباسية في بغداد وبدأت الاحوال ، وخاصة في الجانب الغربي ، بالتردي والانحطاط ، فيذكر ابن الجوزي ان عضد الدولة لما دخل بغداد في سنة ٣٧٢ هـ ، كان « قد هلك اهلها قتلاً وحرقاً وجوعاً للفتن التي اتصلت بين الشيعة والسنة » (المنتظم ٧ـ٨٨ انظر ايضاً طبقات الحنابلة لابن الفراء ٢ـ١٥٨) ، ولعل من ابرز مظاهر وآثار هذا التردي هو تكرر اختصار عدد القضاة والاكتفاء بقاض واحد على منطقتين او اكثر من المناطق القضائية الثلاث في بغداد ، فضلا عن تخويل قضاة بغداد النظر في قضاء مناطق واسعة خارج بغداد ، وكثرة استخلاف القضاة من يقوم بالنظر الفعلي في امور القضاء ، مما اسلفنا ذكره مفصلاً .

ومع ان عضد الدولة بعد ان دخل بغداد « عمد الى مصالح بغداد فاوجدها بعد العدم ، واعادها الى ريعانهم بعد الهرم ، واستدر افاويق الاعمال بعد ان كانت متصرمة ، واستمد ينابيع الاموال بعد ان كانت مستهدمة ، وفعل في تجديد العمران وبناء البيمارستان ووقف الوقوف الكثيرة عليها ونقل انواع الآلات والادوية من كل ناحية اليه ، ما يدرك العيان بعضه الى الآن ... » . (الروذ راوردي: ذيل تجارب الامم ٣ـ٦٩). الا ان وفاة عضد الدولة في تلك السنة ادت الى استمرار عوامل التردي والانحطاط في بغداد ، حتى ان هلال الصابي الف كتاباً في مظاهر انحلال بغداد وذكر في تاريخه عن احداث سنة ٣٩٢ هـ « لا جرم ان البلد خرب وانتقل اهله عنه ، فمنهم من مضى الى البطيحة ، ومنهم من اعتصب بباب الأزج ومنهم من بعد الى عكبرا والانهار ، ولقد حدثني جماعة من الناس انهم شاهدوا صينية الكرخ فيما بين طرف الحذائين والبزازين ، والفواخت والعصافير تمشي في ارضها انتصاف النهار وفي الوقت الذي جرت العادة بازدحام الناس فيه بهذا المكان » (٣/٤١٣) .

وقد اشار الخطيب عند كلامه في مقدمة كتابه « تاريخ بغداد » ، عن انهارها الى ان معظم تلك الانهار كانت جافة في زمنه .

ولا ريب فيه ان هذا الانحطاط الذي اوردنا فيه بعض النصوص التي توضحه والذي سندرسه بتفصيل اوفى في بحث مقبل ، كان أقل أثراً على الجانب الشرقي الذي كان فيه مقام الخلفاء والوزراء ومعظم المتنفذين بعد عودة الخلافة من سامراء ، هذا بالاضافة الى قلة المناوشات المذهبية فيه والى بقاء شبكة الانهار والترع التي تزوده بالماء دون ان تتعرض للاندثار . وكان لابد ان تؤدي هذه التطورات الواسعة الى اعادة النظر في التنظيمات الادارية في بغداد وخاصة ادارة القضاء .

لم تظهر تبدلات الاوضاع في بغداد فجأة او تتركز كلها في سنة واحدة بل حدثت تدريجياً خلال فترة امتدت قرناً من الزمن احتفظت خلاله الانظمة بكثير من مظاهرها الخارجية بالرغم من عدم ملائمة هذه المظاهر للاوضاع الجديدة ، فقد ظلت بغداد مقسمة الى ثلاثة مناطق قضائية ، اثنتان منها في الجانب الغربي والثالثة في الجانب الشرقي ، كما ان الخليفة كان صاحب السلطة في تعيين قاضي القضاة والقضاة ، ومع ان تولية قاض واحد على منطقتين او اكثر يمكن اعتباره محاولة لخلق انسجام بين الادارة وواقع الاوضاع الجديدة ، الا ان هذه التعيينات لم تؤثر في عدد المناطق القضائية ، يضاف الى ذلك ان القاضي قد يختار من يخلفه ، اي من يمارس فعلياً عمل القضاء مكان القاضي ، الا ان هذا الممارس كان « يستخلف » و « ينوب » اي انه يقوم بالعمل بصورة شخصية ، فهو خليفة القاضي وليس بقاضي لذلك كانت المصادر تشير الى أن امثال هؤلاء القائمين « مستخلفون » ولم تصف احداً منهم بانه « قاض » الا اذا صدر امر الخليفة بتعيينه قاضياً .

وفي النصف الثاني من القرن الرابع الهجري ادخلت على القضاء تغييرات ادارية فجعلت المراكز القضائية في بغداد اربعة بدلا من ثلاثة ، وذلك بجعل مركزين للقضاء في الجانب

الشرقي بدلا من مركز واحد ، غير اننا لا نستطيع تحديد السنة التي حدث فيها هذا التبدل .

فيذكر ابن الجوزي في حوادث سنة ٣٥٦ هـ انه « في يوم الخميس لسبع خلون من شعبان خلع على القاضي ابي محمد عبدالله بن احمد بن معروف ، وقلد القضاء بالجانب الغربي من بغداد ومدينة المنصور وحريم دار السلطان ، وقلد القاضي ابو بكر احمد بن سيار القضاء فيما بقي من الجانب الشرقي ببغداد ، وخلع عليهما ، وبعد مديدة ، قلد القاضي ابو محمد بن معروف الاشراف على الحكم » (المنتظم ٧ ـ ٣٨) . وقد تم هـذا في عهد عزالدولة بختيار بن معز الدولة الذي تولى السلطنة في ربيع الآخر من السنة نفسها .

لم يذكر مسكويه تولية ابن معروف القضاء ، ولم يشر الخطيب في ترجمته لابن معروف (١٠ ـ ٣٦٥) الى ما تولاه قبل ان يصبح قاضي قضاة ، كما انى لم اجد لابى بكر احمد بن سيار ترجمة في كتاب الخطيب ، وقد ذكر محمد بن عبدالملك الهمدانى انه في شعبان من تلك السنة (٣٥٦ هـ) خلع على القاضي ابي محمد بن معروف وولي القضاء بالجانب الغربي وخلع على ابن سيار وقلد القضاء بالجانب الشرقي (تكملة الطبري ١٩٦) ويلاحظ ان مسكويه لم يهتم كثيراً بذكر القضاة واخبارهم ، وان الهمدانى دون كتابه بعيداً عن زمن حدوثها ، فعدم ذكرها منطقة قضاء ابن معروف لا يمكن اتخاذه حجة على خطأ ما ذكره ابن الجوزي .

لم يذكر ابن الجوزي المصدر الذي استقى منه الخبر المذكور اعلاه ، ولكننا نرجح انه اخذه من هلال بن المحسن الذي تدل مقارنة القطعة المنشورة منه بما اورده ابن الجوزي على مدى اعتماد الاخير على هلال .

ويلاحظ ان ابن الجوزي يذكر من الجانب الشرقي « حريم دار السلطان » و « مابقى من الجانب الشرقي » وهو تقسيم لم يذكر فيما بعد مما يدل على انه تقسيم احدث موقتاً ثم الغى وحل محله تقسيم آخر ، فاغفل المؤرخون ذكر التقسيم الأول لعدم استمراره .

ويذكر مسكويه ان عضد الدولة في سنة ٣٦٩ هـ « قلد قضاء القضاة ابا سعد بشر بن الحسن ، وهو شيخ كبير مقيم بفارس ، واستخلف له ببغداد اربع خلفاء على ارباع بغداد وهم :

محمد بن عبدالله المعروف بابن صبر وكان خليفته على الجانب الشرقي من حد المخرم والى الطرف الاعلى منه .

وابو الحسن عبدالعزيز بن احمد الخرزي وصيره خليفته على ما بقي من الجانب الشرقي من حد المخرم الى الطرف الاسفل منه .

وابو محمد عبدالله بن محمد المعروف بابن الاكفاني خليفته على مدينة ابي جعفر المنصور وما يتصل بها من الجانب الغربي الى طرفه الاعلى .

وابو محمد عبدالرحمن بن محمد العماني خليفته على المدينةالتي تعرف بالشرقية ، وهي على غربي دجلة ، الى الطرف الاسفل منه .

وضمت نواحي بغداد على هذه الحصص (تجارب الامم ٢_٣٩٩_٤٠٠)

ومما يؤيد حدوث هذا التقسيم قول ابن النديم ان ابا الحسن عبدالعزيز بن احمد الاصفهاني الخرزي « ولاه عضد الدولة قضاء الربع الاسفل من الجانب الشرقي من مدينة السلام والى وقتنا هذا وهو سنة ٣٧٧ هـ » (الفهرست ٣٠٧) كما ان الخطيب ذكر في ترجمة عبدالعزيز بن احمد الخرزي انه « ولي القضاء من حد المخرم الى باب الازج » (١٠_٤٦٦ انظر ايضاً المنتظم ٧_٢١٨ حيث يضيف انه كان على النهروانات وطريق خراسان ايضاً).

ويلاحظ ان هذا التقسيم جعل القضاة خلفاء لقاضي القضاة ولكنه لم يجعل تعيينهم بيده كما انه ابقى للجانب الغربي مركزين هما : مدينة أبي جعفر والمدينة الشرقية ، فهو لم يستعمل كلمة الكرخ ، مما يدل على ان تعبير « ربع الكرخ » بدأ استعماله بعد هذا التاريخ ، اما الجانب الشرقي فقد جعل له قاضيان يفصل بين حدود عمل كل منهما المخرم ، وهو تقسيم جديد لم يكن موجوداً في السابق .

ويبدو انه حدثت في هذه الفترة تبدلات اساسية ، فقد اختفى بعدها اسم مدينة المنصور وحل محله اسم باب البصرة فلم يعد يذكر لها قاض ، كما بينا سابقاً .

ان تقسيم عضد الدولة المناطق القضائية في بغداد الى أربعة أقسام : اثنان منها في الشرق

واثنان في الغرب اكسب تعبير « الربع » معنىً خاصاً ، وصارت كلمة « الأرباع » تطلق على مراكز القضاة في بغداد .

ويلاحظ ان للربع سمة الخير والبركة والتفاؤل عند العرب ، وكانت الكعبة مبنية بناءً مربع الشكل . كما كانت المناطق السكنية التي تقيم فيها عشائر مكة وقبائلها تسمى الرباع ، وكانت الكوفة مقسمة الى أربعة أرباع .

وكانت خراسان في العهد الاسلامي الأول مقسمة الى أربعة أرباع (طبري ٢ ـ ٧٩ فتوح ٤٠٢ ابن الفقيه ٣٢١ ياقوت ٢ ـ ٤٠٩ المقدسي ٣١٣) وكان لمرو أرباع ذكر منها الطبري ربع خرقانه (٢ـ١٩٥٣ ، ١٩٥٧) وربع السقادم (٢ـ١٩٥٧) ولنيسابور أرباع (ابن رستة ٧١ المقدسي ٣١٦ وانظر أيضاً ٣٠٠ ، ياقوت ١ ـ ٧٩١ ، ٣ ـ ٢٣٨ ، ٨٥٢ ، ٢ ـ ٩١٠ ، تاريخ نيسابور للحاكم ١٣٩) .

ويذكر البيهقي ان « الربع هو أحد أرباع الشيء .. والربع محلة القوم ، اذا اجتمع كل قوم في مكان وتقاربت بيوتهم ومحلات سكناهم وقويت أواصر علاقتهم يسمون بالربع ، واما الربع في اللغة الفارسية فيطلق على محلات السكن التي تبنى متقاربة على سفوح الجبال وفي الصحراء » (تاريخ بيهق ٣٤ ـ ٣٥ طبعة أحمد بهمينار) .

اما في بغداد فإن المناطق السكنية كان يطلق عليها عادة « القطائع » ثم « المحلات » الا ان فكرة الارباع كانت قائمة فيها منذ بناء بغداد حيث ان المنصور قسم أرباض بغداد الى اربعة ارباع وجعل على كل ربع قائداً من قواده ، غير ان استعمال كلمة ارباع لم يكن لها معنى محدد ، ولم أجد ذكراً لها الا في المنتظم في حوادث سنة ٢٨٤ هـ انه « نودي في الارباع والاسواق ببغداد بالنهي عن وقود النار ليلة النيروز » (٥ ـ ١٧٧) .

وقد جعل عضد الدولة بغداد أرباعاً وولى على كل ربع قاض ، ومنذ ذلك الحين بدأ يتردد استعمال كلمة « ربع » التي استعملت في النصوص وصفاً للمدينة والرصافة وسوق الثلاثاء ، وباب الطاق .

فيذكر الخطيب ان ابن الاكفاني كان « يخلفه على ربع الرصافة عبد الوهاب بن مكرم » (١٢ ـ ٣١) ويذكر ابن الجوزي ان محمد بن المظفر بن بكران الحموي شهد عند قاضي القضاة ابن الدامغاني وناب عنه في القضاء بربع المدينة (المنتظم ٩ ـ ٩٥) ويذكر ايضاً ان أبا جعفر الدامغاني « كان اليه القضاء بربع باب الطاق » (المنتظم ٩ ـ ١٥٠) ويذكر ابن النجار ان عمر بن علي بن خضر الدمشقي « ولي القضاء بدار الخلافة ، ثم القضاء بربع سوق الثلاثاء » (ذيل تاريخ بغداد ١٣ آ) .

غير انه لابد من الاشارة الى ان ما أوردناه هنا ، ما هو إلا نصوص مفردة ، وان اكثر ما يتردد في المصادر هو « ربع الكرخ » الذي ظهر في الربع الأخير من القرن الرابع وظل مستعملاً حتى أواخر القرن الخامس ، كما اسلفنا ذكره .

ان عضد الدولة بتقليده اربع قضاة على بغداد ، ابقى من غير تبديل ما كان قد استقر عليه من تعيين قاضيين على الجانب الغربي احدهما على مدينة المنصور والاخر على الشرقية (التي أصبحت تسمى الآن الكرخ) ومن المؤكد ان وجود أربع قضاة على بغداد كان قائماً في سنة ٣٨٦ هـ حيث يذكر الروذراوري « القضاة الأربعة وهم أبو عبد الله الضبي ، وأبو محمد بن الاكفاني ، وابو الحسين بن معروف ، وأبو الحسين الخرزي » (ذيل تجارب الامم ٣ ـ ٢٧٧) .

غير ان تنظيم المناطق القضائية ببغداد تعرض في الفترة التي امتدت من هذا التاريخ الى نهاية ولاية ابن ماكولا قضاء القضاة (سنة ٤٤٧ هـ) الى تطورات لا توضحها المصادر ، فقد جمعت بغداد للحسين بن هارون الضبي (٣٩٠ ـ ٣٩٧) ولأحمد بن محمد الأبيوردي كما جمع الجانب الشرقي لابن الاكفاني سنة ٣٩٦ هـ) وفي سنة ٤٠١ هـ وقع على محضر الطعن في نسب الخلفاء الفاطميين ، من القضاة أبو محمد بن الاكفاني وأبو القاسم الخرزي وابو العباس السوري (المنتظم ٧ ـ ٢٥٦) مما قد يدل على انه كان في تلك السنة ثلاثة قضاة في بغداد ، ولكننا لا نعلم عن مناطق عملهم سوى ابن الاكفاني منهم .

وليس لدينا عن هذه الفترة غير اسم قاضيين على مدينة المنصور وثلاثة على الكرخ

وواحد على باب الطاق .

ويبدو ان التبدلات التي حدثت في هذه الفترة كانت اساسية ، إذ يلاحظ ان اسم مدينة المنصور اختفى بعد هذه الفترة وحل محله اسم باب البصرة ولم يعد عليها قاضٍ، كما اسلفنا.

ان التغيير الأساسي الذي ادخله عضد الدولة على تنظيم القضاء ببغداد هو ان الجانب الشرقي اصبح له قاضيـــان ، بدلا من قاض واحد ، يفصل بين حدود اختصاصهما المخرم ولعل هذا راجع الى ان الجانب الشرقي كانت قـــد تزايدت أهميته اذ صار فيه مقام الخلافة والوزارة والسلطان بعد عودة الخلافة من سامراء ، فضلاً عن استتباب الأمن فيه ، وقلة الفتن والاضطرابات الطائفية فيه .

يبدو ان تنظيم عضد الدولة فيما يخص مناطق القضاء في الجانب الشرقي لم يستمر السير عليه ، فقد عين له بعد ذلك قاض واحد هو أبو الحسين بن معروف (٣٨١ هـ) ثم احمد بن محمد الابيوردي ثم ابن الاكفاني (٣٩٠ ـ ٣٩٦) ثم تلت ذلك فترة لم يذكر فيها من القضاة على الجانب الشرقي سوى محمد بن علي بن يعقوب ابي العلاء الواسطي المتوفى سنة ٤٣١ هـ ، ويقول الخطيب انه « رد اليه القضاء بالحريم من شرقي بغداد وبالكوفة وبغيرها من سقي الفرات (الخطيب ٣ ـ ٩٥ ، أنظر أيضاً شذرات الذهب ٣ ـ ٢٤٩) كما ذكرت المصادر تولية أبي جعفر السمناني على باب الطاق والرصافة سنة ٤١٥ هـ (ابن الاثير ٩ ـ ٣٤٣) وتولية أبي الطيب الطبري (ابن الاثير ٩ ـ ٥٢٧) .

غير انه منذ أن ولي ابو عبد الله محمد بن علي الدامغاني قضاء القضاة (سنة ٤٣٧ هـ) ترد سلسلة متصلة الحلقات تقريباً من القضاة على حريم دار الخلافة وباب الطاق وباب الأزج ، مما يدل على أن الجانب الشرقي أصبحت فيه هذه المراكز الثلاثة للقضاء ، ولم يعد للجانب الشرقي ذكر في المصادر .

باب الطاق :

ورد اول ذكر لولاية القضاء بباب الطاق عند الخطيب الذي يذكر ان المعافي بن زكريا « ولي القضاء بباب الطاق نيابة عن ابن صبر » (٨ ـ ٢٣٠) . غير ان مسكويه ذكر ان

ابن صبر كان « على الجانب الشرقي من حد المخرم والى الطرف الأعلى منه » (٢ ـ ٣٩٩) . ولما كان مسكويه معاصراً ومتصلاً بالمراجع الرسمية : فالراجح ان كلامه عن ولاية ابن صبر أدق ، أي ان باب الطاق لم يكن اسم منطقة قضائية في هذه الفترة ، وان الخطيب قد استعمل هذا التعبير تجوزاً . والواقع ان ابن الجوزي في كلامه عن المعافي اقتصر على القول انه « ناب في القضاء » دون ان يذكر باب الطاق أو يشر اليه .

ولما كان القطاع من بغداد الذي يقع من حد المخرم الى الطرف الأعلى منه يشمل الرصافة وباب الطاق ، وان الرصافة التي اصبحت مدفن الخلفاء قد تناقصت اهميتها بالنسبة الى باب الطاق الذي شيد البويهيون في اعلاه عدة منشآت وقصور ضخمة ، فان الناس صاروا يطلقون باب الطاق على ولاية القاضي في هذه المنطقة . ومن المؤكد ان هذا التعبير بدأ استعماله بعد سنة ٣٧٠ هـ ، غير اننا لا نعلم في أي سنة اصبح تعبيراً رسمياً .

والواقع ان الخطيب يذكر ان ابن الاكفاني « ولي قضاء مدينة المنصور ثم ولي قضاء باب الطاق وضم اليه سوق الثلاثاء ثم جمع له قضاء جميع بغداد في سنة ٣٩٦ هـ (الخطيب ١٠ ـ ١٤١ المنتظم ٧ ـ ٢٧٣) .

وقد تتابع ذكر القضاة على باب الطاق بشكل متسلسل تقريباً الى اوائل خلافة المستنجد حيث ولي عليه أبو الفضل محمد بن احمد بن محمد (الدبيثي ١ ـ ١١٥ ب) ثم لم يعد يذكر قاضٍ لباب الطاق مما قد يدل على انه لم يعد يعين له قاض منذ ذلك التاريخ .

ولا بد ان التوقف عن تعيين قاض على باب الطاق يرجع الى استقرار تطورات مهمة فى سكان بغداد لا نعلم تفاصيلها . ويلاحظ ان النسخ الباقية من ابن الدبيثي لاتترجم لقاض على باب الطاق غير أبي الفضل المذكور آنفاً .

ويلاحظ ان تعبير « ربع باب الطاق » لم يرد الا في نص واحد يرجع الى سنة ٥٠٠هـ في زمن أبي الحسن الدامغاني (المنتظم ٩ ـ ١٥٠) كما يلاحظ ان تعبير « الرصافة » زال ذكره من المصادر فلم يرد له ذكر الا عند ابن الاثير الذي يقول أن ابا جعفر السمناني « قلد قضاء

الرصافة وباب الطاق سنة ٤١٥هـ» (٤-٣٤٣). والراجح ان قاضي باب الطاق كانت ولايته تشمل الرصافة ايضاً نظراً لتجاور المكانين .

ويلاحظ ايضاً ان القضاة كانوا يلون باب الطاق وحده الا ابو الطيب الطبري الذي ولي الكرخ وباب الطاق (ابن الاثير ٩-٥٢٧) .

باب الازج :

ذكر الخطيب ان عبد العزيز الخرزي ولي القضاء بالجانب الشرقي من حد المخرم الى باب الأزج (١٠-٤٦٩) وذكر ابن الجوزي ان الخرزي كان يقضي بالمخرم وحريم دار الخلافة وباب الأزج والنهروانات وطريق خراسان (المنتظم ٧-٢١٨) .

ان هذين النصين هما اول ما يظهر فيهما استعمال تعبير باب الأزج ، غير ان مسكويه وابن النديم ، وهما معاصران لتولية الخرزي ،ذكرا أن الخرزي استعمل على الطرف الاسفل من بغداد ولم يذكرا « باب الأزج » وهذا يدل على ان باب الأزج لم يكن قد استعمل لولاية القضاء انذاك وان استعمال الخطيب وابن الجوزي له كان تجوزاً .

ويذكر ابن الجوزي ان اسماعيل بن عمر بن محمد بن ابراهيم المعروف بابن نسنبك (ت ٤٠٣ هـ) «كان يسكن باب الأزج وتقلد النظر والحكم هناك» (المنتظم ٧-٢٦٣) ومن الواضح ان هذا النص لا يجزم بوجود ولاية قضاء على باب الأزج .

ان اول اسم في السلسلة المتصلة لقضاة باب الأزج ورد ذكره في اواسط القرن الخامس ، حيث يذكر ابو يعلى الفراء انه بعد وفاة ابن ماكولا سنة ٤٤٧ هـ اراد الخليفة القائم بأمر الله محمد بن الحسين بن الفراء على ولاية القضاء بدار الخلافة والحريم ، وان ابن الفراء قبل ذلك على ان يقصد نهر المعلى يوماً وباب الأزج يوماً، ويستخلف من ينوب عنه في الحريم ،وان الفراء قد رد القضاء بباب الأزج الى الجيلي وجعل صاحبه ابا علي يعقوب (البرزبيني) مشرفاً عليه ، فلما تبين له من حال الجيلي الاختلال عزله ثم رد النظر في عقد الانكحة والمداينات بباب الأزج الى تلميذه ابي علي يعقوب (طبقات الحنابلة ٢-٢٠٠) .

ويلاحظ ان الخطيب وابن الجوزي يذكران ان محمد ابن الجيلي «ولى القضاء بباب الطاق وبحريم دار الخلافة» (الخطيب ٧ـ١٣٦ المنتظم ٨ـ٢١٧) اما السمعاني فيذكر انه كان على باب الطاق (الانساب ٣ـ٤٦٢).

ونستدل من هذا على ان القضاء بباب الازج كان داخلاً مع قضاء الحريم حتى سنة ٤٤٧هـ حيث بدأ يتميز عنه ويتولى عليه قضاة خاصون ذكرت المصادر اسماءهم وظل الامر كذلك الى اوائل القرن السابع.

وقد استعمل ابن الجوزي تعبير «باب الأزج»، وكذلك فعل ابن الدبيثي الا في كلامه عن ولاية أبي الفتوح ابن البخاري (١ـ٦٠١) ومحمد بن روح الحديثي (٢ـ٤٩ ب) فانه استعمل تعبير «ربع باب الأزج».

الحريم :

ذكر ابن الجوزي انه في سنة ٣٥٦هـ «خلع على القاضي أبي محمد عبيد الله بن احمد بن معروف وقلد القضاء بالجانب الغربي من مدينة المنصور وحريم دار السلطان وقلد القاضي ابو بكر احمد بن سيار القضاء فيما بقى من الجانب الشرقي، وبعد مدة قلده القاضي أبو محمد عبيد الله بن معروف الاشراف على الحكم والحكام» (المنتظم ٧ـ٣٨) ويذكر انه في سنة ٣٥٧هـ «صرف القاضي أبي محمد عبيد الله بن معروف عن القضاء في حريم دار السلطان وتقلد القاضي أبو بكر بن سيار مضافاً الى ما كان اليه من الجانب الشرقي»(٧ـ٤٣)، ويتبين من هذين النصين المتكاملين ان الجانب الشرقي جعل منذ سنة ٣٥٦هـ منطقتي قضاء احداهما حريم دار السلطان والاخرى ما يتبقى من الجانب الشرقي، وان هـذا التقسيم لم يستمر طويلاً لان ابن سيار اصبح بعد سنة على الجانب الشرقي كله.

والواقع ان «حريم دار السلطان» لم يذكر كوحدة قضائية في اي مصدر آخر.

ويذكر ابن الجوزي (٧ـ٥١) ومحمد بن عبد الملك الهمداني (تكملة تاريخ الطبري ٢٠٤) انه في سنة ٣٥٩هـ «صرف القاضي ابو بكر بن سيار عن القضاء في حريم دار الخلافة وتولاه أبو محمد بن معروف»

كما أن ابن الجوزي يذكر ان عمر بن محمد بن ابراهيم البجلي « استخلفه أبو محمد بن معروف على الحكم بسوق الثلاثاء وحريم دار الخلافة » (٧-١٣٣) وقد يدل هذا النص على ان ابن الجوزي لم يكن دقيقاً في استعمال تعبير « حريم دار السلطان » الذي كان يقصد منه « حريم دار الخلافة » .

وقد ذكر ابن الجوزي ان عبد العزيز بن احمد الخرزي « كان يقضي بالمخرم وحريم دار الخلافة وباب الأزج والنهروانات وطريق خراسان » (٧-٢١٨) غير أن استعمال تعبير « حريم دار الخلافة » في هذا النص كان عاماً وليس دقيقاً لان مسكويه وابن النديم ، هما مصدران معاصران ، لم يذكراه .

ويذكر الخطيب (٣-٩٥) وابن الجوزي (٨-١٠٧) ان محمد بن علي بن احمد بن يعقوب ، ابا العلاء الواسطي (٣٤٨-٤٢١) كان « اليه القضاء بالحريم من شرقي بغداد » غير أن المصادر لا تحدد سنة تعيينه ، كما ان هذا النص لم يوضح اي حريم مقصود ، وان كان الوضع العام يقضي باعتباره الحريم الطاهري .

كل هذه النصوص تدل على ان قاضي الحريم قد انشيء منصبه منذ اواخر القرن الرابع الهجري ، غير أن جمع ابن معروف وابن الاكفاني قضاء الجانب الشرقي لا بد وان ادى الى اختفاء عمله كوحدة قائمة بذاتها اما ابان ولاية ابن الاكفاني قضاء القضاة فلا نجد ذكرا لقاض على الجانب الشرقي ، مما قد يدل على ان قاضي القضاة كان يقوم بعمله .

غير أن وفاة ابن ماكولا سنة ٤٤٧هـ ادت الى ظهور وضع جديد وقد تبين « للامام القائم بأمر الله احتياج الحريم الى قاض عالم زاهد ، فطلب من محمد بن الحسين بن الفراء ان يلي القضاء بدار الخلافة والحريم ، فوافق على شروط منها انه في كل شهر يقصد نهر المعلى يوماً وباب الأزج يوماً ، ويستخلف من ينوب عنه في الحريم فاجيب الى ذلك ... ثم اضيف الى ولايته بالحريم قضاء حمران (؟) وحلوان واستناب فيهما » (طبقات الحنابلة ٢ - ١٩٩) .

يتبين من هذا النص ان الحاجة الى قاض للحريم ظهرت بعد وفاة ابن ماكولا ، وذلك اما لتزايد اهمية الحريم في ذلك الوقت ، او لان ابن ماكولا كان يقوم في حياته بعمل قاضي الحريم فلما توفي ظهرت الحاجة الى تعيين قاض جديد .

ويتبين من النص ايضاً ان قضاء دار الخلافة كان في ذلك الوقت متميزاً عن قضاء الحريم ، اذ أن الفراء وافق على ان ينيب عنه في الحريم ، وان قضاء حمران وحلوان اضيفا الى قضاء الحريم ، اما قضاء دار الخلافة فكان يتولاه بنفسه . ويدل هذا النص ايضاً على ان قضاء دار الخلافة كان يشمل نهر المعلى وباب الأزج .

وقد أدت تولية قاض واحد على الحريم ودار الخلافة الى الخلط بينهما ، فيذكر ابن الفراء ان محمد بن الحسين الفراء « استناب النظر في الحكم بدار ار الخلافة ونهر المعلى ابا الحسن السيبي (طبقات الحنابلة ٢ـ٢٠٠) كما يذكر ابن الجوزي انه في سنة ٤٧٨ هـ ، توفي القاضي ابو الحسن هبة الله بن محمد السيبي قاضي الحريم بنهر المعلى » (المنتظم ٩ـ١٨) .

ومنذ هذا التاريخ تبدأ سلسلة متتابعة للقضاة الذين تذكر المصادر انهم تولوا حريم دار الخلافة ، وتستمر هذه السلسلة الى اوائل القرن السابع ، ويلاحظ ان المصادر التي ذكرت هؤلاء القضاء اطلقت على منطقة ولايتهم حريم دار الخلافة ولم تسمه ربع دار الخلافة ، ويلاحظ ايضاً ان القضاة الذين تولوا الحريم كانوا من ذوي المكانة البارزة .

باب النوبي :

ذكر صاحب الجواهر المضية ان محمد بن نصر بن منصور الهروي لما ولي القضاء على حريم دار الخلافة وما يليه من النواحي والاقطار وديار مضر وربيعة استناب ابا سعد المبارك بن علي المخرمي الحنبلي على باب المراتب ، وابا محمد الحسن بن محمد بن احمد بن علي الاسترابادي الحنفي على باب النوبي » (الجواهر المضية ٢ـ١٣٧) .

ويتبين من هذا أن قضاء حريم دار الخلافة يتكون من باب المراتب و باب النوبي ، فاما باب المراتب فلم اجد ذكراً لقاض ولي عليه . واما باب النوبي فقد ورد في ثلاثة مواضع من

ابن الدبيثي ، فاما اولاها فهي قوله ان عبد الله بن محمد بن محمد بن احمد الكرخي « تولى القضاء بباب النوبي المحروس ومن بعد وفاة ابيه وكان يلي ذلك ، ولم يزل ابو منصور على ولايته الى ان توفي سنة ٥٥٧هـ » (١ـ١٠٠ت) والثانية قوله إن الحسين بن علي الشهرزوري «كان يجلس بباب النوبي (٣ـ١٨٩ ب) والثالثة كلامه عن محمد بن عبد الواحد بن محمد ابن علي بن عبد الواحد بن الصباغ الذي « تولى القضاء بباب النوبي المحروس »(٢ـ٤٣ أ)

لم اجد في المصادر الاخرى اشارة الى ولاية الشهرزوري اما ولاية عبد الله بن محمد الكرخي ، فان المصادر الاخرى تذكر انه ولي القضاء بحريم دار الخلافة ، الامر الذي يدل على عدم وجود تمييز بين الحريم و بين باب النوبي ، وان قول الدبيثي ان الشهرزوري كان يجلس بباب النوبي يوحي ان باب النوبي هو مكان جلوس قاضي الحريم .

نهر المعلى :

لقد ذكر ابن الفراء أن ابا يعلي الفراء ذكر أن محمد بن الحسين الفراء عندما عرضت عليه ولاية القضاء بدار الخلافة والحريم « قبل على ان يقصد نهر المعلى يوماً وباب الأزج يوماً، ويستخلف من ينوب عنه في الحريم » وانه استناب عنه في في دار الخلافة ونهر المعلى السيبي (طبقات الحنابلة ٢ ـ ٢٠٠) . ويتضح من هذا النص ان دار الخلافة كانت آنذاك تتميز عن الحريم وانها كانت تشمل نهر المعلى وباب الأزج .

لقد ذكر ابن الجوزي وابن الاثير انه في سنة ٤٧٨ هـ « توفي القاضي ابو الحسن هبة الله بن محمد السيبي قاضي الحريم ونهر المعلى » (المنتظم ٩ـ١٨ ابن الاثير ١٠ـ١٣٦) ويذكر ابن الجوزي انه في سنة ٥٢٧ هـ « ولى ابن الكرخي القضاء والحسبة بنهر المعلى وولى ابن يعيش القضاء بباب الأزج (المنتظم ١٠ـ٢٩) ويذكر ايضاً انه في سنة ٥٦٦هـ « ولي ابو المحاسن عمر بن علي الدمشقي الحكم بنهر المعلى » (المننظم ١٠ـ٢٩) .

غير أن نصوصاً اخرى تذكر انه كان على قضاء الحريم كل من ابن الكرخي (المنتظم ١٠ ـ ٢٠٢ وعمر بن علي (ابن النجار ١١٣ ب ابن الاثير ١١ـ٤٦١) . الأمر الذي يدل على ان قاضي نهر المعلى هو قاضي الحريم وانه لا فرق بين قضاء الحريم وقضاء نهر المعلى .

الخليفة	القاضي
السفاح	يحيي بن سعيد الأنصاري [(١)]
١٣٢	
المنصور	يحيي بن سعيد الأنصاري [(٢)]
١٣٦	الحسن بن عمارة مولى بجيله [(٣)]
	عبد الله بن محمد بن صفوان الجمحي
المهدي	عبد الله بن محمد بن صفوان [(٤)]
١٥٨	محمد بن عبد الله بن علاثة الكلابي (على عسكر المهدي) [(٥)]
	عافية بن يزيد الأودى (على الجانب الشرقي [(٦)]
	عمر بن حبيب العدوي (على الشرقية) [(٧)]
موسى الهادي	ابو بكر بن عبد الله بن أبي سيرة [(٨)]
١٦٩	ابو يوسف يعقوب بن ابراهيم (الجانب الغربي) [(٩)]
	سعيد بن عبد الرحمن الجمحي (الجانب الشرقي) [(١٠)]

(١) وكيع ٣/٢٤١ ، وكل الاشارات التالية مأخوذة من الجزء الثالث من كتابه اخبار القضاة ولا بد من الاشارة ان بغداد انشئت في عهد المنصور ، وقد ذكرنا قاضي السفاح هذا استكمالا للقائمة علماً بانه مارس عمله قبل بناء بغداد

(٢) وكيع ٢٤٢ الخطيب : تاريخ بغداد ١٤/١٠٢ اليعقوبي ٢/٤٦٨ العيون والحدائق ٣/٢٦٩

(٣) وكيع ٢٤٥ الخطيب ٧/٣٤٥ ، ١٠/٣٠٦

(٤) وكيع ٢٤٩ الخطيب ١٠/ ٣٠٦ ، ٧/٣٤٥ ، اليعقوبي ٢/٤٦٨

(٥) » ٢٥١ ابن سعد ٧ ــ ٢/٦٨ طبري ٣/٤٩١ المسعودي ٣/٣١٦ اليعقوبي ٢/٤٨٣ الخطيب ٥/٣٨٩ ، ٨/٤٧٩ ، ١٢/٣٠٨ العيون والحدائق ٣/٢٨١ (يخلفه اخاه زياد على عسكر المهدي) الخطيب ١١/ ١٩٦ ، ٨/٤٧٩ ، ٥/٣٨٩

(٦) وكيع ٢٥١ الخطيب ٥/٣٨٩ ، ٢/٣٠٨ . اليعقوبي ٢/٤٨٣ العيون والحدائق ٣/٢٨١

(٧) » ٢٥٢ ، ٢٥٦ ، وهو يذكر في ص ٢٨٢ انه اول قاضي قضي على الشرقية ، الخطيب ١١/١٩٦ ، ١٢/٣٠٨ طبري ٣/٤٩١ ، وكان يخلف محمد بن عبدالله بن علاثة ثم نبته المهدي على الشرقية

(٨) وكيع ٢٥٣ الخطيب ١٤ ــ ٣٦٨

(٩) » ٢٥٤ (وهو يذكر في ص ٢٥٦ ان أبا يوسف كان قاضي موسى في جميع بغداد ، وان عمر بن حبيب كان على الشرقية الخطيب ١٤/٢٤٢ . المسعودي ٣/٣٥٠ . العيون والحدائق ٣/٢٩٠

(١٠) وكيع ٢٦٤ العيون والحدايق ٣/٢٩٠

الخليفة	قاضي القضاة	مدينة المنصور	الشرقية ـ الكرخ	الجانب الشرقي الرصافة ـ عسكر المهدي
الرشيد ١٧٠	ابو يوسف [١١] ٢٨٢	ابو يوسف [١٦]	عمر بن حبيب [١٩]	سعيد بن عبد الرحمن الجمحي [٢٦] ١٥٧ـ١٧٤
	ابو البختري وهب بن وهب القرشي [١٢]	يوسف بن ابي يوسف [١٧]	نوح بن دراج [٢٠]	عمر بن حبيب [٢٧]
	علي بن ظبيان [١٣] ١٩٢	محمد بن سماعه التيمي [١٨]	حفص بن غياث [٢١]	الحسين بن الحسن العوفي [٢٨]
	محمد بن الحسن التيمي [١٤]		الحسين بن الحسن العوفي [٢٢]	عبد الملك بن محمد بن أبي بكر بن حزم [٢٩]
	علي بن حرمله التيمي [١٥]		اسد بن عمرو البجلي [٢٣]	عون بن عبدالله المسعودي [٣٠]
			علي بن ظبيان العبسي [٢٤]	محمد بن عبدالله الانصاري [٣١]
			علي بن حرمله التيمي [٢٥]	

(١١) » ٢٥٦ ، ٢٩٤ الخطيب ١٤/١٤٢ ؛ ٨/١٨٩ . المسعودي ٣/٣٥٠

(١٢) الخطيب ٨/١٨٩ ، ١٤/٢٤٣ ابن سعد ٧ ـ ٢/٧٥

(١٣) وكيع ٢٨٨ ، ٢٩٤ الخطيب ١١/٤٤٣

(١٤) الخطيب ١١/٤١٥

(١٥) وكيع ٢٨٨ ، ٢٩٤ الخطيب ١١/٤١٥ ، ٤٤٥

(١٦) الخطيب ٥/٣٤١

(١٧) وكيع ٢٥٥/٢٨٢ الخطيب ٥/٣٤١ ، ١٢/٢٤٣ (يخلف اباه) ابن سعد ٧ ـ ٧/٧٨

(١٨) » ٢٨٢ الخطيب ٥/٣٤١ ، ١٢/٤٦٤

(١٩) انظر هامش ٧

(٢٠) وكيع ٢٨٥ الخطيب ١٣/٣١٥

(٢١) » ٢٨٥ الخطيب ٨/٢٩ ، ١٨٩ ، ١٣/٣١٨ (ت ١٨٢ وهو على الجانب الشرقي) ابن سعد ٦/٢٧١ ، ٧ ـ ٢/٧٤

(٢٢) الخطيب ٨/٢٩ ، ٣٢ ، ٧/١٦ ابن سعد ٧ ـ ٢/٧٤

(٢٣) » ٧/١٦ سعد ٧ ـ ٢/٧٤ ، ويقول وكيع انه عين بعد حفص بن غياث (٢٨٥)

(٢٤) وكيع ٢٨٦ الخطيب ١١|٤٤٣ سعد ٦/٢٨٠ (٢٥) انظر هامش ١٥

(٢٦) الخطيب ٩/٦٧ سعد٤ـ٢/١١ :٧ـ٢/٦٩ نسب قريش لمصعب ٤٠٠ ابن حزم انساب ١٥٤ وكيع ٢٥٤ ، ٢٦٤ على الجانب الشرقي دون تعيين .

(٢٧) الخطيب ١١/١٩٧ (على الرصافة) (٢٨) وكيع ٢٦٤ الخطيب ٨/٢٩ ، ٣٢ سعد ٧ ـ ٢/٧٤ (٢٩) الخطيب ١٠/٤٠٨ وكيع ٢٦٧

(٣٠) وكيع ٢٦٨ الخطيب ١٢|٢٩٢ (بعد العوفي) (٣١) الخطيب ٥/٤٠٩ (بعد العوفي) ٦/٢٤٣ وكيع ٢٦٨

الخليفة	قاضي القضاة	مدينة المنصور	الشرقية ـ الكرخ	الجانب الشرقي
الأمين ١٩٣				محمد بن عبدالله الانصاري [٣١]
				اسماعيل بن حماد [٣٢]
				ابو البختري [٣٣]
المأمون ١٩٨	يحيي بن اكثم [٣٤]		محمد بن ابي رجاء الخراساني [٣٩] ٢٠٧	سعد بن ابراهيم الزهري [٤٣] ٢٠١
		محمد بن سماعة [٣٥] ٢٠٧ـ٨		
		اسماعيل بن حماد بن ابي حنيفة [٣٦] ٢٠٨ـ٢١٠	عكرمة بن طارق السرخسي [٤٠] ٢٠٨ ـ ٢١٤	قتيبة بن زياد الخراساني [٤٤]
		بشر بن الوليد الكندي [٣٧] ٢١٠ ـ ٢١٣	حفص بن غياث [٤١]	محمد بن عمر الواقدي [٤٥] ٢٠٤ـ٨
			الحسين بن الحسن بن عطية العوفي [٤٢]	محمد بن عبد الرحمن المخزومي [٤٦] ٢٠٨
		عبد الرحمن بن اسحق مولى بنى ضبه [٣٨] ٢٢٨		بشر بن الوليد الكندي [٤٧] ٢٠٨ـ٢١٠
				جعفر بن عيسى الحسني [٤٨]
				هارون بن عبد الزهري [٤٨]

(٣٢) وكيع ٢٦٨ الخطيب ٦/٢٤٣ العيون والحدائق ٣ـ٣٤٢ (٣٣) وكيع ٢٦٩ العيون والحدائق ٣/٣٤٢ الخطيب ١٠/٤٨١ (يذكر ان الرشيد عينه) . (٣٤) وكيع ٢٧٣ ، ٢٩٤ للمسعودي ٤/١٨ الخطيب ٧ـ١٦١

(٣٥) » ٢٨٩ الخطيب ٥/٢٧٦ بعد فتنة المهدي ثم ضمت اليه الشرقية (٣٦) الخطيب ٥/٣٤٢، ٧/٨١ ، ١٢/٢٦٣ ، ويذكر وكيع ٢٨٢ انه كان على قضاء الشرقية ثم ضمت اليه المدينة بعد عزل محمد بن سماعة (٣٧) وكيع ٢٨٢ الخطيب ٧/٨١ ، ١٠/٢٦٠

(٣٨) الخطيب ١٠/٢٦٠ ويقول وكيع (٢٨٢) انه كان على قضاة الشرقية ثم ضم اليه عمل بشر (٣٩) وكيع ٢٨٩ الخطيب ٥/٣٧٦ ، ١٢/٣٦٤ الطبرى ٣ / ١٠٦٦ (٤٠) وكيع ٣/٢٨٩ الخطيب ١٢/٢٦٣ ـ ٤ (٤١) الخطيب ٨/٢٩

(٤٢) وكيع ٨/٢٩ ويذكر وكيع (٢٩٠)أن عكرمة تلاه اسماعيل بن حماد

(٤٣) وكيع ٣/٢٦٩ الخطيب ٩/١٢٣ ، ١١/٤٦٣ سعد ٧ ـ ٢/٨٣

(٤٤) « ٣/٢٦٩ الخطيب ١٢/٤٦٣ (اثناء فتنة ابراهيم بن المهدي على الجانب الشرقي)

(٤٥) « ٣/٢٧٠ الخطيب ٣/٣ ، ٣٠٩ سعد ٧ ـ ٢/٧٧ (توفى سنة ٢٠٧) العيون والحدائق ٣/٣٨٠

(٤٦) وكيع ٢٧١ الطبري (٣/١٠٦٦) الخطيب ٧/٨١ ، ٢ـ٣٠٩ العيون والحدائق ٣/٠٠

(٤٧) وكيع ٢٧٣ ، الخطيب ٧/٨١ العيون والحدائق ٣/٣٨٠

(٤٨) « ٢٧٣ الخطيب ٧/١٦١ وعن هارون بن عبد الله انظر الخطيب ١٤/١٠

الخليفة	قاضي القضاة	مدينة المنصور	الشرقية	الجانب الشرقي
المعتصم	احمد بن ابي دؤاد (٤٩)			شعيب بن سهل (٥١)
٢١٨		عبد الرحمن بن اسحق (٥٠)		شعيب بن سهل (٥٧) ٢٢٨
الواثق	احمد بن ابي دؤاد (٥٢) ٢٣٠	عبدالرحمن بن اسحق الضبي (٥٤) ـ٢٢٨		
٢٢٧	يحيي بن اكثم (٥٣)	الحسن بن علي بن الجعد (٥٥)	عبدالله بن محمد الخلنجي (٥٦)	عبيدالله بن احمد بن غالب (٥٨)
	٢٣٠ ـ ٢٤٠	٢٢٨ ـ ٢٤٢	٢٢٨ـ٢٣٧	٢٢٨ ـ ٢٣٤
المتوكل	يحيي بن اكثم (٥٩)	الحسن بن علي بن الجعد (٦٣)	حيان بن بشر (٦٥)	عبد السلام الوادعي (٦٩)
٢٣٢	٢٣٠ ـ ٢٤٠	٢٤٢	٣٣٧ ـ ٣٣٨	٢٣٤ ـ ٢٣٧
	جعفر بن عبد الواحد (٦٠) ٢٤٠ ـ	احمد بن محمد بن سماعة (٦٤)	محمد بن عبد الله المؤذن (٦٦)	اسماعيل بن اسحق (٧٠)
	٢٤٩	٢٤٣ ـ ٢٥٣	٢٣٨ ـ ٢٤١	٢٤٦ ـ ٢٥٥
	جعفر بن محمد بن عمارة (٦١)		الحسن بن عثمان الزيادي (٦٧) ٢٤١ ـ ٢٤٣	
	محمد بن رزين البصري (٦٢)		محمد بن يزيد الرفاعي (٦٨)	
			٢٤٣ ـ ٢٤٩	
المنتصر				
٢٤٧				

(٤٩) » ٢٩٤ الخطيب ٤/١٤٢، ١٠/٣١٨ ، ١٠/٣١٨ (خليفته ابنه الوليد) العيون والحدائق ٣/٤١٠

(٥٠) الخطيب ١٠/٢٦٠ ، ١١/١٥٦ ، ٣، ٢٤٣ وكيع ٢٥٦ ، ويذكر مؤلف العيون والحدائق (٣/٤١٠) ان قضاة المعتصم ايضاً محمد بن سماعة وشعيب بن سهل وعبد الله بن غالب (٥١) وكيع ٢٧٧ الخطيب ٩/٢٤٣ ، ١ـ٣١٩ (٥٢) الخطيب ٤/١٤٢ المسعودي ٤/٨٤

(٥٣) الطبري ٣/١٤١٠ ، ١٤٢٠ وكيع ٣/٣٠٠ الخطيب ١٤/٢٠١ (٥٤) الخطيب ٧/٢٦٤ ، ٩/٢٤٣ ، ١٠/٧٣ ، ٣١٨ ، ٢٦٠

(٥٥) الخطيب ١٠/٧٣ ، ٢٧٩ ، ٣١٩ ، ٧/٣٦٤ ، وكيع ٣/٢٨٣ (٥٦) الخطيب ١/٧٣ ، ٣١٩ ، وكيع ٢٩٠

(٥٧) « ١٠/٧٣ ، ٣١٨ ، ٩/٢٤٣ وكيع ٢٧٧ (٥٨) الخطيب ١٠/٣١٨ ، ٣٣٩ ، ١١ـ٥٢ وكيع ٢٧٧

(٥٩) طبري ٣/١٤١٠ ، ١٤٢٠ وكيع ٣٠٠ الخطيب ١٤/٢٠١ ، ٨ـ٢٨٥

(٦٠) طبري ٣/١٤٢٠ ، ١٥١٤ وكيع ٣٠٣ الخطيب ٦/٢٨٧ ، ٧/١٧٤ ، ١٠ ٤١٠ـ٢٠١ المنتظم ٥/١١ ، ٢٧ ، ١٥٢

(٦١) وكيع ٣٠٣ الخطيب ٧/١٦٢ (٦٢) وكيع ٣٠٣ (٦٣) طبري ٣/١٤٣٤ الخطيب ٥/١٠ ، ٧/٣٦١

(٦٤) وكيع ٢٨٤ الخطيب ٥/١٠ ، ٦ـ٢٥ (٦٥) وكيع ٢٩١ الخطيب ٥/٤١٦ ، ٨/٢٨٥ طبري ٣/١٣١٤

(٦٦) « ٢٩١ » ، ٧/٣٥٦ ، ٣٦٤ ، ٥/٤١٦ (٦٧) وكيع ٢٩١ ـ ٢ الخطيب ٧/٣٥٦ ، ٣٦٤ ، طبري ٣/١٤٢١

(٦٨) « ٢٩١ الخطيب ٣/٣٧٦ (٦٩) وكيع ٢٧٧ الخطيب ٨/٢٨٥ ، ١١/٥٢

(٧٠) وكيع ٢٨٠ الخطيب ٦/٢٨٧ المنتظم ٥/١٥٢

الخليفة	قاضي القضاة	مدينة المنصور	الشرقية	الجانب الشرقي
المستعين ٢٤٨	الحسن بن محمد بن ابي الشوارب [٧١] ٢٥٢ _ ٢٥٥	ابراهيم بن اسحق الزهري [٧٢] ٢٥٣ _ ٢٥٤	احمد بن محمد بن عيسى البرتي [٧٤] ٢٤٩ _ ٢٥٨	اسماعيل بن اسحق
		احمد بن يحيى بن ابي يوسف [٧٣] ٢٥٤		
المعتز ٢٥٥	كذلك	عمر بن عبدالرحمن العمري [٧٥] ٢٥٤		كذلك
		احمد بن يحيى بن ابي يوسف [٧٦] ٢٥٤ _ ٢٦٢		
المهتدي ٢٥٥	كذلك عبدالرحمن بن نائل بن نجيح [٧٧] ٢٥٥			كذلك القاسم بن منصور التميمي [٧٩] (سبعة اشهر)
	الحسن بن محمد بن ابي الشوارب [٧٨] ٢٥٨			
المعتمد ٢٥٦	كذلك	احمد بن يحيى بن ابي يوسف [٨١] ٢٦٤	احمد بن محمد بن عيسى البرتي [٨٢] ٢٥٨	اسماعيل بن اسحق [٨٥] ٢٥٦ _ ٢٥٨
	علي بن محمد بن عبدالملك [٨٠] ٢٦٢	اسماعيل بن اسحق [٨٣] ٢٥٨ _ ٢٦٢		احمد بن محمد بن عيسى البرتي [٨٦] ٢٥٨ _ ٢٦٢
			اسماعيل بن اسحق [٨٤] ٢٦٤ _ ٢٨٢	



(٧١) طبري ٣/١٦٨٤ ، ١٨٩١ ، الخطيب ٦/٢٨٧ ، ٧/٤١٠ المنتظم ٥/١٥٢
(٧٢) وكيع ٢٨٤ الخطيب ٦/٢٥ ، ٥/١٠ ، ٢٠١ المنتظم ٥/٢٠٦
(٧٣) وكيع ٤/٢ الخطيب ٥/٢٠١
(٧٤) » ٢٩٣ الخطيب ٥/٦٢ (دون تعيين مكان) ٦ــ٢٨٨
(٧٥) وكيع ٢٨٤
(٧٦) وكيع ٢٧٤ الخطيب ٥/٢٠١
(٧٧) وكيع ٣٠٣ الخطيب ٦/٢٨٧ المنتظم ٥/١٥٢ وكيع ٣/٣٠٣
(٧٨) وكيع ٣٠٣ الخطيب ٦/٢٨٧ المنتظم ٥/٢٧ ، ١٥٢
(٧٩) » ٢٨١ الخطيب ٦/٢٨٧ ، ١٢ـ٢٩ ٤المنتظم ٥/١٥٢
(٨٠) طبري ٣/١٩٠٧ الخطيب ٦/٢٨٨ ، ٧/٤١ المنتظم ٥/٣٣ ، ١٥٢ وكيع ٣٠٣
(٨١) وكيع ٢٨٤ الخطيب ٦ ـ ٢٨٨ المنتظم ٥ ـ ١٥٢ ، ٤٥ دون الاعمال المتصلة بها
(٨٢) انظر هامش ٧٤
(٨٣) الخطيب ٦/٢٨٨ المنتظم ٥/٣٣
(٨٤) كذلك
(٨٥) الخطيب ٦/٢٨٩ المنتظم ٥ـ١٥٢
(٨٦) الخطيب ٦ ـ٢٨٨

الخليفة	قاضي القضاة	مدينة المنصور	الشرقية	الجانب الشرقي
المعتضد ٢٧٩	الحسن بن ابي الشوارب (٨٧)	اسماعيل بن اسحق (٨٨) ٢٥٨ ـ ٢٨٢		
		علي بن محمد بن ابي الشوارب ٢٨٣ ـ ٢٨٤ (٨٩)	ابو خازم عبد الحميد بن عبد العزيز (٩١) ٢٨٢ـ٢٩٢	يوسف بن يعقوب بن اسماعيل ٢٨٣ (٩٢)
		ابو عمرو محمد بن يوسف (٩٠) ٢٨٤ ـ ٢٩٢	كذلك	
المكتفي ٢٨٩		عبدالله بن علي بن ابي الشوارب ٢٩٢ ـ ٢٩٦ (٩٣)	ابو عمرو محمد بن يوسف ٢٩٢ ـ ٢٩٦ (٩٤)	
المقتدر ٢٩٥	ابو عمرو محمد بن يوسف (٩٥) ٣١٧ ـ ٣٢٨	احمد بن اسحق البهلول ٢٩٦ ـ ٣١٦	عبدالله بن علي بن ابي الشوارب (٩٦) ٢٩٦ ـ ٢٩٨ (٩٩)	عبدالله بن علي بن ابي الشوارب ٢٩٦ ـ ٣٠١
		عمر بن الحسين بن علي بن الاشناني (٩٧) ٣ ايام	محمد بن عبد الله بن علي ابن أبي الشوارب (٩٩)	
		الحسن بن عبد الله بن ابي الشوارب (٩٨) ٣١٦ ـ ٣٢٠	ابو عمر محمد بن يوسف (١٠١) ٣٠١ ـ ٠	
القاهر ٣٢٢	كذلك	كذلك		عمر بن محمد بن يوسف (

(٨٧) انظر هامش ٧٨ (٨٨) انظر هامش ٨٣ (٨٩) وكيع ٢٨٥ طبري ٣ ـ ٢١٥٩ المنتظم ٥ ـ ١٦٢ ، ١٧٠ ، انظر آنفاً الخطيب ١٢ ـ ١

(٩٠) وكيع ٢٨٥ طبري ٣ ـ ٢١٦١ الخطيب ٣ ـ ٤٠١ ، المنتظم ٥ ـ ١٧٠ ، ٦ ـ ٢٤٧

(٩١) » ٣ ـ ٢٩٣ الخطيب ، ١١ ـ ٦٣ ـ ٧ المنتظم ٦ ـ ٥٣ (٩٢) وكيع ٢٨٢ الخطيب ١٤ ـ ٣١٠ المنتظم ٥ ـ ١٦٢ ، ٦ ـ ٢٤٧ ، ١

(٩٣) » ٢٨٥ الخطيب ١٠ ـ ١٠ المنتظم ٦ ـ ١٢٥ ، ٥ ـ ١٦٢

(٩٤) » ٢٩٢ ، مسكويه ١ ـ ٧ الخطيب ٣ ـ ٤٠٢ منظم ٦ ـ ٢٤٧ ، ٥ ـ ١٧٠

(٩٥) الخطيب ٣ ـ ٤٠١ ، ١١ ـ ٢٣٠ ـ ٨ المنتظم ٦ ـ ٢٤٧ المسعودي ٤ ـ ٣١٠

(٩٦) وكيع ٢٨٥ الخطيب ١ ـ ٢٧٨ ، ٤ ـ ٣٠ ، ١١ ـ ٢٣٧ المنتظم ٢ ـ ١٤٦ ـ ١٦٦ ـ ٢٣٢ المسعودي ٤ ـ ٣١٠

(٩٧) الخطيب ٧ ـ ٢٤٠ ، ١١ ـ ٢٣٦ المنتظم ٦ ـ ١٦٦ ، ٢٩٠ (٩٨) الخطيب ٧ ـ ٣٤٠ للمنتظم ٦ ـ ٢٩٠

(٩٩) وكيع ٢٨٢ ، ٢٩٣ الخطيب ٥ ـ ٤٣٦ ـ ١٠ ـ ١٠ المنتظم ٦ ـ ٩٧ ، ١٢٥ (١٠٠) الخطيب ١١ ـ ٢٢٩ ، ٥ ـ ٤٣٦

(١٠١) مسكويه ١ ـ ٣٦٥ تكملة الطبري ١٠١ الصولي ص ٨٧ ، ١٤١ المنتظم ٦ ـ ٢٩٦ الخطيب ١٤ ـ ٣٢٢

الخليفة	قاضي القضاة	مدينة المنصور	الشرقية	الجانب الشرقي
الراضي ٣٢٢	ابو الحسين عمر بن محمد بن يوسف[١٠١] ٣٢٥ ـ ٣٢٨	ابو نصر يوسف بن عمر بن محمد بن يوسف[١٠٢] ٣٢٨ ـ ٣٢٩		
		الحسين بن عمر بن محمد[١٠٣] ٣٠٩	يوسف بن عمر[١٠٤]	
المتقي ٣٢٩		ابو طاهر الذهلي[١٠٥] ٣٢٩	محمد بن عيسى بن ابي موسى الضرير[١٠٦] ٣٢٩	
		احمد بن عبد الله بن اسحق الخرقي[١٠٧] ٣٣٠ ـ ٣٣٥		
المستكفي ٣٣١ ـ ٤		محمد بن الحسن بن ابي الشوارب[١٠٨] ٣٣٣ـ٤		محمد بن عيسى بن ابي موسى[١٠٩]
المطيع ٣٣٤		ابو السائب عتبة بن عبد الله بن موسى[١١٠] ٣٣٤	ابو طاهر الذهلي[١١٢]	
		محمد بن صالح بن ام شيبان[١١١] ٣٣٤	محمد بن الحسن بن ابي الشوارب[١١٨] ٣٣٥ ـ ٣٤٤	ابو السائب عتبة بن عبدالله[١١٣]
		محمد بن صالح بن ام شيبان[١١٩] ٣٣٥ـ٦		
	ابو السائب عتبة[١١٤] ٣٢٨ـ٣٣٥			
	ابو العباس بن عبد الله بن ابي الشوارب[١١٥] ٣٥٠			
	عمر بن اكثم ابو بشر[١١٦] ٣٥٢ـ٣٥٦	ابي محمد عبيد الله بن احمد بن معروف[١٢٠] ٣٦٥		ابو بكر احمد بن سيار[١٢١] ٣٥٦ ـ ٣٩٠
	ابو محمد عبيدالله بن احمد بن المعروف[١١٧] ٣٦٠ ـ ٣٦٣			
				ابو سعيد السيرافي[١٢٢] ٣٦٠

(١٠٢) الخطيب ١٤ ـ ٣٢٢ المنتظم ٦ ـ ٣٠٠ الصولي . اخبار الراضي والمتقي ١٤٢ (١٠٣) الخطيب ٨ ـ ٨٢، ١٤ ـ ٣٢٢ المنتظم ٦ ـ ٣٠٠

(١٠٤) الخطيب ١٤ ـ ٣٢٢ . ويذكر ابن الجوزي ٦ ـ ٣٠٠ انه اقره على الجانب الشرقي دون ان يذكر الشرقية

(١٠٥) الخطيب ١ ـ ٣١٣ المنتظم ٧ ـ ٩٠ الصولي ١٩١ (١٠٦) الخطيب ٢ ـ ٤٠٣ ، ١٤ ـ ٣٢٢ الصولي ١٩١

(١٠٧) « ٤ ـ ٢٣١ ، ٥ ـ ٤٤٩ المنتظم ٦ ـ ٣٨٩ ، ٧ ـ ١٠٢ الصولي ٢٢٦

(١٠٨) « ٢ ـ ٢٠٠ ، ٤٠٣ ، ١٢ ـ ٣٢٠ ، المنتظم ٦ ـ ٣٨٩ . الهمداني : تكملة تاريخ الطبري ١٤٤

(١٠٩) « ١٢ ـ ٢٠ ، ٢ ـ ٤٠٤ ، ٥ ـ ٣٦٤ المنتظم ٦ ـ ٣٥٧ ، الهمداني ١٤٧

(١١٠) « ٥ـ٣٦٣ ، ١٢ ـ ٣٢٠ المنتظم ٧ـ ٦ مسكويه ٢ ـ ٨٣ تكملة الطبري ١٤٧ (١١١) الخطيب ٥ ـ ٣٦٣ المنتظم ٦ ـ ٣٤١

(١١٢) « ١ ـ ٣١٤ الهمداني ١٤٧ . ويذكر ابن الجوزي خطأً انه كان على الجانب الشرقي ٦ ـ ٣٤١

(١١٣) « ٥ ـ ٣٦٤ ، ١٢ ـ ٣٢٠ الهمداني ١٤٧ المنتظم ٦ ـ ٣٥٧

(١١٤) « ١٢ ـ ٣٢٠ المنتظم ٦ ـ ٣٦٤ ، ٧ ـ ٦مسكويه ٢ ـ ١٢٣ الهمداني ١٦٠ ، ١٧٩ ، ابن الاثير ٨ ـ ٤٨٤

(١١٥) « ١١ ـ ٢٥٠ المنتظم٧ ـ ٢ مسكويه ٢ ـ ١٨٨ ، الهمداني ١٧٩ ، ابن الاثير ٨ ـ ٥٣٦

(١١٦) « ١١ ـ ٢٥٠ ، ١٠ ـ ٣٦٥ مسكويه ٢ ـ ١٩٦ الهمداني ١٨٤ ابن الاثير ٨ ـ ٥٤٩ المسجد المسبوك ٤ ب

(١١٧) « ١٠ ـ ٣٦٥ المنتظم ٧ ـ ٥٤ مسكويه ٢ ـ ٣٩٩ المسجد المسبوك ٦ أ

(١١٨) « ٢ ـ ٢٠٠ ، ٤٠٣ ، ١٢ ـ ٣٢٠ المنتظم ٧ـ١٢٣،٦ ـ ٣٥٠ الهمداني ١٥٠ ، ١٥٩

(١١٩) « ٥ ـ ٣٦٤ المنتظم ٦ ـ ٣٥٠ ، ٣٥٧ الهمداني ١٥٩ (١٢٠) المنتظم ٧ ـ ٣٨

الخليفة	قاضي القضاة	مدينة المنصور	الكرخ	الجانب الشرقي
الطائع ٣٦٣	ابو محمد عبيدالله بن معروف[١٢٣] ٣٦٠ ـ ٣٦٣			ابو سعيد الحسين بن عبدالله السيرافي[١٣٥]
	ابو الحسن محمد بن صالح[١٢٤] ٣٦٤			
	ابو محمد عبيدالله بن معروف[١٢٥] ٣٦٤ـ٣٦٩		عبيدالله بن احمد بن القاسم بن نجاح[١٣٢]	
	ابو سعد بشر بن الحسين[١٢٦] ٣٦٩	ابو محمد عبدالله بن محمد الاكفاني[١٣١] ٣٦٩	ابو محمد عبدالرحمن بن محمد العماني[١٣٣] ٣٦٩	محمد بن عبد الله بن صبر[١٣٦] ابو الحسن عبدالعزيز ـ ٣٦٩ ابن احمد الخرزي[١٣٧] ٣٦٩ـ٣٩١
	ابو محمد عبيدالله بن معروف[١٢٧]		ابو عبد الله الحسن بن هارون الضبي[١٣٤]	ابو القاسم ابن عبد العزيز الخرزي[١٣٨] ٣٩١ ابو الحسين محمد بن عبيد الله ابن معروف[١٣٩]
القادر ٣٨١	ابو الحسن بن عبد العزيز[١٢٨]	الحسين بن هارون الضبي[١٤٠] ٣٩٠ ـ ٣٩٧		
		احمد بن محمـــد الابيوردي[١٤١]		
	ابو محمد عبدالله بن محمد الاكفاني[١٢٩] ٣٩٩ـ٤٠٥	علي بن عبد الله الهاشمي[١٤٢]		ابو محمد عبد الله بن محمد الاكفاني[١٤٤] ٣٩٠ـ٣٩٦
	احمد بن محمد بن عبدالله بن ابي الشوارب[١٣٠] ٤٠٥ـ٤١٧	محمد بن علي بن عبد الله بن الغريق[١٤٣]		اسماعيل بن عمر بن محمد ابن السنبك[١٤٥]

(١٢٣) انظر هامش ١١٧ (١٢٤) المنتظم ٧ ـ ٦٤ تكملة تاريخ الطبري ٢١٣ المسجد المسبوك ٧ أ مسكوية ٢ ـ ٣٩٩

(١٢٥) تكملة تاريخ الطبري ٢٢١ المنتظم ٧ـ ٧ الخطيب ٥ ـ ٣٦٣ (يذكر انه توفي سنة ٣٦٦ دون الاشارة الى سنة التولية) شذرات الذهب ٣ـ٤٩

(١٢٦) مسكويه ٢ ـ ٣٩٩ المنتظم ٧ ـ ٩٨ ابن الاثير ٨ ـ ٧١ المسجد المسبوك ٩ ب

(١٢٧) الروذراوري ٣ ـ ١٣٦ المنتظم ٧ ـ ١٣٢ (يذكران انه كان بهذا المنصب سنة ٣٧٦ دون الاشارة الى سنة التعيين) . وقد توفي سنة ٣٨١) الخطيب ١٠ ـ ٣٦٧ المنتظم ٧ ـ ١٦٦ . وقـد قلد بهاء الدولة ابا احمـد الحسين بن موسى قضاء القضاة سنة ٣٩٤ ولكن الخليفة لم يأذن له فابطل التقليد ، الروذ راوري ٣ ـ ١٨٠ المنتظم ٧ ـ ٢٢٦ ، ٢٤٧ المسجد المسبوك ١٦ أ

= (١٢٨) الروذراوري ٣ – ٢٦٣ (ولعل المقصود ابو الحسن عبدالعزيز الخرزي)
(١٢٩) الخطيب ١٠ – ١٢١ المنتظم ٧ – ٢٣٠ ، ٢٧٣ (يذكران ان بغداد جمعت له ، ولكنهما يذكران في مكان اخر (انظر مصادر هامش ١٤٠) انه كان قاضي القضاة ، ابن الاثير ٩ – ٢٥٢ المسجد المسبوك ١٦ أ
(١٣٠) الخطيب ٥ – ٤٧ المنتظم ٧ – ٢٧٠ ، ٨ – ٢٥ ، المسجد المسبوك ١٧ ب ، ٢٠ ب البداية والنهاية ١١ – ٣٥٣
(١٣١) مسكويه ٢ – ٣٩٩ هلال الصابي ٣ – ٢٧٢ المنتظم ٧ – ٢٧ (يذكر انه كان على المدينة سنة ٣٩٠) الخطيب ١٠ – ١٤١
(١٣٢) ابن النجار (٨٣ أ) نقلاعن كتاب التاريخ لأبي طاهر احمد بن الحسن الكرخي « كان يخلف القاضي ابن معروف بالجانب الغربي على الفرض؟» سنة ٣٦٦
(١٣٣) مسكويه ٢–٣٩٩ (على الشرقية) الخطيب ١٠–٣٠٠ المنتظم ٩–٦٩ (على ربع الكرخ دون تحديد سنة الولاية ، سوى انه توفي سنة ٣٨٦)
(١٣٤) الخطيب ٨ – ١٤٦ المنتظم ٧ – ٢٤٠ (ربع الكرخ)
(١٣٥) انظر هامش ١٢٢
(١٣٦) مسكويه ٣ – ٣٩٩ (من حد الحريم والى الطرف الاعلى منه) الخطيب ٢ – ٣٢١ (يتولى عسكر المهدي) وناب عنه المعافي بن زكريا المنتظم ٨ – ٢١٣ ، ويحدد الخطيب انه ناب عنه بباب الطاق ٨ – ٢٣٠
(١٣٧) مسكويه ٢ – ٣٩٩ (من حد الحريم الي الطرف الاسفل) الخطيب ١٠–٤٦٦ (الجانب الشرقي من حد الحريم الى اخر باب الازج) المنتظم ٨–٢١٨ (بالحريم وحريم دار الخلافة وباب الازج والنهروانات وطريق خراسان) الفهرست لابن النديم ٣٠٧ (الربع الاسفل من الجانب الشرقي من مدينة السلام)
(١٣٨) هلال الصابي ٣–٤٠٢ المنتظم ٧ – ٢١٥ . ويذكر ابن الجوزي انه ممن وقع محضر الطعن في نسب الخلفاء الفاطميين سنة ٤٠١ (المنتظم ٧ – ٢٥٦) مما قد يدل على انه كان قاضياً في تلك السنة ، انظر البداية والنهاية ١١ – ٣٤٦
(١٣٩) المنتظم ٧ – ١٥٦ (.. ما كان لابي بكر ؟)
(١٤٠) هلال ٣ – ٢٧٢ الخطيب ٨ – ١٤٦ (ربع الكرخ) المنتظم ٧ – ٢٠٧ (مدينة المنصور والكرخ)، ٧ – ٢٤٠
(١٤١) الخطيب ٥ – ٥١ المنتظم ٨ – ٨٠ (الجانب الشرقي بأسره ومدينة المنصور في ايام ابن الاكفاني ، ثم عزل وورد ابن الاكفاني الى عمله) انساب السمعاني ١ – ١٠٨ النجوم الزاهرة ٤ – ٩ ٢٧ البداية والنهاية ١٢ – ٣٧ (ولي الحكم ببغداد نيابة عن ابن الاكفاني).
(١٤٢) الخطيب ١٢ – ٨ (لا يذكر سنة التولية بل يذكر وفاته سنة ٤١٥)
(١٤٣) الخطيب(٣ – ١٠٨)المنتظم (٨ – ٢٨٣) ، الوافي بالوفيات ٤ –١٣٧ . (يذكرون انه ولي سنة ٤٠٩ على مدينة المنصور) البداية والنهاية ١٢ – ١٠٨ .(يذكر انه ولي الحكم سنة ٤٠٩ وانه حكم ٥٦ وتوفي سنة ٤٦٥ دون تعيين مكان الحكم) ويذكر البنداري : تاريخ بغداد ٤٦ أ (ولي القضاء بمدينة المنصور وما اتصل بها. توفي سنة ٤٦٥ ه)
(١٤٤) هلال ٣–٢٧٢ الخطيب ١١–٣٠ ويذكر كل من الخطيب (١٠–١٤١) والمنتظم (٧–٢٧٣)انه ولي قضاء باب الطاق وضم اليه سوق الثلاثاء ويذكر ابن الجوزي في مكان آخر (٧ – ٢٠٧) انه ولي (الرصافة واعمالها) ويذكر هلال (٣ – ٤٠٢) انه ولي على كل بغداد سنة ٣٩٢
(١٤٥) المنتظم (٧ – ٢٦٣) (كان يسكن باب الأزج وتقلد النظر في الحكم هناك) ويذكر انه توفي سنة ٤٠٣ دون الاشارة الى سنة التقليد

الخليفة	قاضي القضاة	ربع الكرخ ـ الجانب الغربي	حريم دار الخلافة	باب الازج	باب الطاق
القائم ٤٢٢	الحسين بن علي ، ابن ماكولا[1] ٤٢٠ـ٤٤٧	محمد بن عبدالله بن احمد البيضاوي[3] ـ٤٢٤	محمد بن علي بن يعقوب ، ابو العلاء الواسطي[6]		احمد بن محمد ابوجعفر السمناني[11] ٤١٥
		الحسين بن علي الصيمري[4] ـ ٤٣٦		عبدالله بن محمد بن عبدالرحمن ، ابن اللبان[9أ] ٤٤٦	طاهر بن عبدالله ابو الطيب الطبري[12]
	محمد بن علي ابو عبد الله الدامغاني[2] ٤٤٧ـ٤٧٧	طاهر بن عبد الله ، ابو الطيب الطبري[5] ٤٣٦ ـ ٤٥٠	محمد بن الحسين بن الفراء[7] ٤٤٧		
			باي بن جعفر الجيلي[8] ـ ٤٥٢		باي بن جعفر الجيلي[13] ٤٥٢
			ابو الحسن هبة الله ابن السيبي[9] (ت ٤٧٨)	يعقوب بن ابراهيم البرزبيني[10] ٤٥٢ـ٤٧٢	احمد بن محمد ، ابوجعفر السمناني[14] ٤٦٦

(١) الخطيب ٨/٨٠ المنتظم ٨ـ٤٤ ١٦٧٠ ابن الاثير ٩/٦١٥ البنداري: تاريخ دولة آل سلجوق ١٠ المسجد المسبوك ٢٠ ب طبقات الشافعية للسبكي ٣/١٥٢

(٢) الخطيب ٣/١٠٩ ، ٩/٢٣ المنتظم ٨/١٦٥ ، ٩/١٥ ، ٢٣ ، ابن الاثير ١٠/١٤٦ البنداري ١٠ المسجد المسبوك ٢٥ ب السبكي ٣/٨٣ البداية والنهاية ١٢/٦٧ ، شذرات الذهب ٣/٣٦٢ (توفى سنة ٤٧٨)

(٣) الخطيب ٥/٤٧٦ انساب السمعاني ٢/٢٩٨ السبكي ٣/٦٣ الوافي بالوفيات ١/١٢١ (لايذكرون سنة التولية)

(٤) الخطيب ٨/٧٩ ، ٩/٣٠٩ المنتظم ٨/١١٩ الجواهر المضية ١/٢١٤ اللباب في الانساب ٢/٦٦ ـ ٧ شذرات الذهب ٣/٢٥٦ . البداية والنهاية ١٢/٥٢ وقد ذكره البنداري في ذيل تاريخ بغداد ٣٨ أ ، ٤٤ ب ٥٥ أ ٥٥ ب

(٥) الخطيب ٩/٣٠٩ المنتظم ٨/١٩٨ ابن الاثير ٩/٥٢٧ اللباب ٢/٨١ شذرات الذهب ٢/٢٨٥ البداية والنهاية ١٢/٥٢ وقد نقل عنه الخطيب روايات كثيرة . وقد تردد ذكره عند البنداري ٣ أ ٢٧ أ ٤٣ ب ٥٧ ب ٥٩ ب ٦٣ ب

(٦) الخطيب ٣/٩٥ (رد اليه القضاة بالحريم من شرقي بغداد وبالكوفة وغيرها من سقي الفرات . . توفى سنة ٤٣٣) ولا يذكر سنة التولية شذرات الذهب ٣/٢٥٦ . البغدادي ٤٢ أ ويلاحظ انه كان ممن نقل عنهم الخطيب روايات كثيرة في عدد من اجزاء تاريخ بغداد كما روى عنه البنداري ٢٠ أ ٣٥ ب ٤٢ أ ، ٥٤ ب ١٠٤ ب

(٧) المنتظم ٨/٢٤٣ طبقات الحنابلة ٢/٢٠٠

(٨) الخطيب ٧/١٣٦ المنتظم ٨/٢١٧ ياقوت ٢/١١٩ طبقات الشافعية الاسنوي ٦٢ البداية والنهاية ١٢/٩٥

(٩) طبقات الحنابلة ٢/٢٠٠ (استنابه ابن الفراء بدار الخلافة ونهر المعلى) . المنتظم ٩/١٨ « أبو الحسن هبة الله بن محمد بن السيبي قاضي الحريم بنهر المعلى . توفى سنة ٤٧٨ » البداية والنهاية ٢/١٣٠

(٩ أ) الخطيب ١٠/١٤٤ (في الزج) البداية والنهاية ١٢/٦٦ (في الكرخ)

(١٠) يقول ابن الفراء ان محمد بن الحسين بن الفراء « رد القضاء بباب الازج الى الجيلي وجعل صاحبه أبا علي يعقوب (ابن ابراهيم البرزبيني) مشرفاً عليه ، فلما تبين من حال الجيلي الاختلال عزله ، ثم رد النظر في عقد الانكحة والمداينات بباب الازج الى تلميذه أبي يعقوب » (طبقات الحنابلة ٢/٢٠٠) اما السمعاني فيذكر ان يعقوب كان على باب الطاق؛ أنساب ٢/١٥٦ وعن عزل البرزبيني انظر طبقات الحنابلة ٢/٢٤٦ شذرات الذهب ٣/٣٨٢ .

(١١) ابن الاثير ٩/٣٤٣ (قلد قضاء الرصافة وباب الطاق) ويذكر ابن كثير انه في سنة ٤١٢ تولى الحسبة والمواريث ببغداد (البداية والنهاية ١٢/١١)

(١٢) ابن الاثير ٩/٥٢٧ (يذكر انه ولى بعد الصيمري قضاء الكرخ مضافاً إلى ما كان يتولاه من القضاء بباب الطاق) البداية والنهاية ١٢/٥٢

(١٣) الخطيب ٧/١٣٦ المنتظم ٨/٢١٧ السمعاني ٣/٤٦٢ البداية والنهاية ١٢/٨٥

(١٤) المنتظم ٨/٢٨٧ الجواهر المضية ١/٩٦ البداية والنهاية ١٢/١٠٩

الخليفة	قاضي القضاة	ربع الكرخ ـ الجانب الغربي	حريم دار الخلافة	باب الازج	باب الطاق
					علي بن محمد بن علي الدامغاني[15] ٤٦٦ـ٤٧٤
المقتدي ٤٦٧		محمد بن محمد بن عبد الله البيضاوي[17] (ت ٤٦٨)		علي بن محمد بن علي الدامغاني[20] ٤٧٤ ـ ٤٧٧	
		عبد الله بن محمد بن طلحة الدامغاني[18] ٤٧٤ـ٤٧٨		الحسين بن علي البلداوي ابن البقال[21] ـ٤٧٧	علي بن محمد بن محمد ابن الحسين البسطامي[24] ت ٤٨٢
	محمد بن المظفر بن بكران الحموي[16] ٤٧٨ـ٤٨٨	(استنتاب محمد بن عبدالله ابن محمد بن البيضاوي[18]	عبدالوهاب بن هبة الله ابو الفرج بن السيبي[19]	يعقوب بن ابراهيم البرزبيني[22] ٤٧٨ـ٤٨٦	
			٤٨٨		
				ابو المعالي عزيزي[23] ٤٨٦ـ٤٩٤	علي بن محمد ، ابو منصور الانباري[25] ٥٠٧



(١٥) المنتظم ٩/٢٠٨ ابن الاثير ١٠/٥٦١ مرآة الزمان ٨/٨١ ابن النجار اب ابن كثير ١٢/٢٨٠

(١٦) المنتظم ٩/١٥ ، ٩٥ ابن الاثير ١٠/١٤٦ ، ٢٠٣ ، ٤٨٨ ، السبكي ٣/٨٣ شذرات الذهب ٣/٣٩١ البداية والنهاية ١٢/١٢٧ البنداري ٧١ ب

(١٧) انساب السمعاني ٢/٣٩٨ الاسنوي ٤ ب (توفى سنة ٤٦٨) . الوافي ١/١٢١ البنداري ٧٠ ب

(١٨) الجواهر المضية ١/٢٨٩ (عن ابن النجار) شذرات الذهب ٣/١٥١ (ولي القضاء مدينة المنصور والكوفة)

(١٩) انظر المصادر في هامش (٩) كذلك البداية والنهاية ١٢/١٤٩

(٢٠) ابن النجار ٢ ب ، المنتظم ٩/٢٠٨ « ولي باب الطاق وما كان الى جده ابي امه القاضى أبي الحسن احمد بن أبي جعفر السمناني من القضاء »

(٢١) ابن الاثير ١٠/١٤١

(٢٢) المنتظم ٩/٨٠ طبقات الحنابلة ٢/٢٤٦ ابن الاثير ١٠/٢٢٧ . شذرات الذهب ٣/٣٨٢ ، وانظر ايضاً ذيل طبقات الحنابلة ١/٩٢ (طبعة لاوست)

(٢٣) المنتظم ٩/١٢٦ ابن الاثير ١٠/٢٢٧ ، ٣٢٦ (يذكر انه توفي سنة ٤٨٨ اما ابن الجوزي (١٠/٣٢٦) والاسنوي ١٣٢ ب وشذرات الذهب ٣/٤٠١ البداية والنهاية ١٢/١٦٠ فيذكرون انه توفي سنة ٤٩٤

(٢٤) ابن النجار ١٨ ب الجواهر المضية ١/٣٧٤

(٢٥) المنتظم ٩/١٧٦ طبقات الحنابلة ٢/٢٥٧ شذرات الذهب ٤/١٧ (توفي سنة ٥٠٧ ، ذيل طبقات الحنابلة ١١ ـ ١٣٧ طبعة لاوست)

الخليفة	قاضي القضاة	ربع الكرخ ـ الجانب الغربي	حريم دار الخلافة	باب الازج	باب الطاق
المستظهر ٤٨٧	علي بن محمد الدامغاني (٢٦) ٤٨٨ ـ ٥١٣	احمد بن محمد بن عبد الواحد، ابو منصور، ابن الصباغ (٢٧) ـ ٤٩٤ عبد الله بن محمد بن علي، ابوجعفر الدامغاني (٢٨) ٥٠٢ محمد بن علي بن محمد، ابوعبدالله الدامغاني (٢٩) ٥٠٢	المبارك بن علي المخرمي (٣١أ) ابو الفرج ابن السيبي (٣٢) ٤٩٤ـ٥١٧ عبدالوهاب ابو الفرج ابن السيبي (٣٠) ٤٨٨ محمد بن نصر بن منصور الهروي (٣١) ٥٠٢ـ٥٠٤	ينوب عنه ابو سعد المخرمي (٣٣) ٤٩٤ـ٥١١	عبدالله بن محمد، ابو جعفر الدامغاني (٣٤)
المسترشد ٥١٢	علي بن ابي طالب، ابو القاسم الزينبي (٣٥) ٥١٣ـ٥٤٣	ابراهيم بن سالم، ابو منصور الهيتي (٣٦) ٥٢٩ـ٤٨٨ عبد القاهر بن محمد الشطوي (٣٧) ٥٢٩	ابو بكر قاضي الدجيل (٣٨) احمد بن سلامة، ابوالعباس ابن الرطبي (٣٩) ٥٢٧	ابو ابراهيم نصر بن يوسف ابن الحسن (٤٠) ٥١٧ـ٥١٨ احمد بن سلامة بن الرطبي (٤١) ٥٢٧ محمد بن علي بن يعيش (٤٢) ٥٢٧	عبدالله بن احمد بن عسكر (٤٣)

(٢٦) المنتظم ٩ ـ ٨٣ ، ٢٠٨ ابن الاثير ١٠ ـ ٥٦١ الجواهر المضية ١ ـ ٣٧٣ . شذرات الذهب ٤ ـ ٤٠

(٢٧) المنتظم ٩ ـ ١٢٥ السبكي ٣ ـ ٣٤ (ينوب في القضاء بربع الكرخ عن القاضي أبي محمد الدامغاني ثم ولي الحسبة بالجانب الغربي ت ٤٩٤) . البداية والنهاية ١٢ ـ ١٦٠ (توفي سنة ٤٩٥)

(٢٨) المنتظم ٩ ـ ٢٥١ « على ربع الكرخ من قبل اخيه . . ثم ترك ذلك سنة ٥٠٢ »

(٢٩) ابن الدبيثي ٢ ـ ٨٨ أ « ولاه أبوه قضاء الجانب الغربي من مدينة السلام وواسط وغير ذلك . وشافهه بالولاية سنة ٥٠٢ ت ٥١٩ »

(٣٠) المنتظم ٩ ـ ٨٧ ابن النجار ٣٨ أ ٧٣ أ السبكي ٤ ـ ٢٦٩

(٣١) الجواهر المضية ٢ ـ ١٣٧ « على حريم دار الخلافة وما يليه من النواحي والاقطار وديار مضر وربيعة » استناب أبا سعد المبارك بن علي المخرمي الحنبلي على باب المراتب ، وأبا محمد الحسن بن محمد بن احمد بن علي الاستراباذي الحنفي على باب النوبي ٥٠٢ ـ ٥٠٤) . ويذكر ابن الجوزي انه في سنة ٥١٣ « وصل القاضي الهروي» (المنتظم ٩ ـ ٢٠٦ ، كما يذكر ان أبا الحسن علي بن محمد الدامغاني عند ما ولي قضاء القضاة سنة ٤٨٨ « كان عليه اسم قاضي القضاة وهو معزول في المعنى بالسيبي والهروي ولم يكن له الا سماع البينة بالجانب الغربي » (المنتظم ٩ ـ ٢٠٨) كما يذكر ان أبا سعد المخرمي « ناب في القضاء عن السيبي والهروي ثم عزل عن القضاء سنة ١١ (٥) (٩ ـ ٢١٥)

(٣١أ) الحوادث الجامعة ١٣٩ (٣٢) المنتظم ٩ ـ ١٢٠ ، ٢٤٣ ، ابن النجار ٨٣ أ ، ٧٣ أ

(٣٣) المنتظم ٩ ـ ١٢٠ ، ٢١٦ ، الحوادث الجامعة ١٣٩ ذيل طبقات الحنابلة ١ ـ ١٩٩ طبعة لاوست

(٣٤) المنتظم ٩ ـ ٣ (ولاه اخوه القضاء بالرصافة وباب الطاق ومن أعلى بغداد الى الموصل وغيرها من البلاد) ويذكر ايضاً (٩ ـ ١٥٠) كان اليه القضاء بربع باب الطاق وقطعة كبيرة من البلاد نيابة عن اخيه » كذلك الجواهر المضية (١ ـ ٢٨٧)

(٣٥) المنتظم ٩ ـ ٢٠٤ ، ١٠ ـ ١٣٤ ابن الاثير ١٠ ـ ٥٦١ ، ١١ ـ ١٤٦ الجامع المختصر ٢٣ السبكي ٤ ـ ٣٢٢ الجواهر المضية ١ ـ ٣٥٠، ٣٦٢ وقد تردد ذكره عند ابن الدبيثي في معرض تراجم عدد كبير ممن تمت تزكيتهم في زمنه

(٣٦) المنتظم ٩ ـ ٢٢٧ ، ١٠ ـ ١٠٤ ، « يذكر ان الزينبي استنابه دون تعيين المكان» وقد ذكر عرضاً في ١٠ ـ ٤٢، وكان من شهود العديل في زمن الزينبي سنة ٥٣٤ الدبيثي ١ ـ ١٠٠ ب ، ٢ ٥٥ ب

(٣٧) ابن الدبيثي ١٨٨ أ (٣٨) ابن الاثير ١٠ ـ ٢٠٣ .

(٣٩) المنتظم ١٠ ـ ٢٥ « ولي القضاء والحسبة بنهر المعلى » ويذكر في مكان آخر انه توفي سنة ٥٢٧ وانه ولي القضاء بالحريم والحسبة ايضاً (١٠ ـ ٣١) ويذكر ايضاً انه كان في سنة ٥١٣ قاضياً (٩ ـ ٢٢٢) اما السبكي فيذكر انه « ولي القضاء بالحريم الطاهري والحسبة ٤ ـ ٣٨

(٤٠) ابن الدبيثي ٣ ـ ٩٩ أ وهو يذكر ان تزكيته تمت سنة ٥١٧ وانه توفي في سنة ٥١٨ فالراجح انه ولي القضاء بين هذين التاريخين

(٤١) ابن الدبيثي ٢ ـ ٨٩ أ (٤٢) المنتظم ١٠ ـ ٢٩ (٤٣) الجواهر المضية ١ ـ ٢٧٠
وقد ناب في القضاء عن ابن الزينبي محمد بن الحسين بن المعلم الحنفي ، المنتظم ١٠ ـ ٦١ المختصر المحتاج اليه ٢٧ ولكن لا نعلم مكان نيابته

الخليفة	قاضي القضاة	ربع الكرخ ـ الجانب الغربي	حريم دار الخلافة	باب الازج	باب الطاق
الراشد ٥٢٩		عبد الله بن محمد بن طلحة ، الدامغاني[44]	محمد بن احمد بن ابي طاهر الكرخي[45]		
المقتفي ٥٣٠		محمد بن محمد بن محمد بن عبدالله بن احمد البيضاوي[47] ٥٣٧_٥٤٦	محمد بن عبدالواحد بن محمد، بن الصباغ[53]	محمد بن محمد بن محمد الحسن ، ابن الفراء[55] ٥٣٣_٥٣٧	
		احمد بن علي بن محمد[48] ٥٤٠	٥٣٢	عبدالواحد بن احمد الثقفي[56] ٥٤٠	
	علي بن احمد ، ابو الحسن الدامغاني[46] ٥٤٣_٥٥٥	عبدالله بن احمد بن علي ، ابو جعفر الدامغاني[48]		احمد بن علي بن احمد ، ابو الحسن الدامغاني[57] ٥٤٣	
		محمد بن احمد بن علي، ابو منصور الدامغاني[49] ٥٤٣_٥٤٦		محمد بن طاهر الخوارزمي[58] ٥٤٣_٥٤٥	
		الحسن بن احمد بن علي ، ابو محمد الدامغاني[50] ٥٤٦_٥٥٥	عبد الله بن محمد بن احمد الكرخي[54] ٥٥٥_٥٥٧		محمد بن طاهر الخوارزمي[60] ٥٤٥_٥٤٦
		محمد بن علي بن احمد[51]		ابن المرخم[59] ٥٥٥	محمد بن احمد بن محمد، ابو الفضل[61] ٥٥٥
		الحسين بن علي بن محمد، ابو نصر[52]			

(٤٤) المنتظم ٩ ـ ٢٣٢ الجواهر المضية ١ ـ ٢٨٩ عن ابن النجار (استناب عبد الله بن محمد بن محمد البيضاوي)

(٤٥) يذكر ابن الجوزي ان محمد بن احمد بن محمد أبو طاهر الكرخي المتوفي سنة ٥٥٦ ولي قضاء باب الازج وقضاء واسط وقضاء الحريم وقد ولي في زمن خمسة خلفاء : المستظهر والمسترشد والراشد والمقتفي والمستنجد ، وهو الذي حكم بفسخ ولاية الراشد « (المنتظم ١٠ ـ ٢٠٢) ويذكر ايضاً انه ولي واسط سنة ٥٢٢ (١٠ ـ ٩) كما يذكر ان الذين شهدوا على عزل الراشد « ابن الكرخي والهيتي وابن البيضاوي ، ونقيب الطالبين وابن الرزاز ، وابن شافع وروح ابن الحديثي وقالوا ان ابن البيضاوي شهد مكرهاً وحكم ابن الكرخي قاضي البلد بخلعه »(١٠ ـ ٦٠) وهـذا يدل على ان ابن الكرخي كان من قضاة بغداد آنذاك . ومما يؤيد هذا ان ابن الدبيثي يذكر في مواضع مختلفة من كتابه شهادة ابن الكرخي على تزكية عدد من الشهود بين سنتي ٥٢٧ ـ ٥٣٥ (٢ ـ ٥ ب ، ١١٦ ب ، ١٤٠ ب ١٥٢ أ ٣ ٥٥ ب ، ٦٩ ب ، ١١٩ ب مما يرجح انه كان في تلك الفترة قاضياً ببغـداد ، غير ان المصادر لم تذكر زمن او مكان حكمه في بغداد . ويلاحظ ان ابن الدبيثي لم يذكر انه كان يشـغل منصب القضاء خلال ذلك ، وان كان كلام ابن الجوزي (١٠ ـ ٢٠٢) يدل على انه استمر في اشغال القضاء .

(٤٦) المنتظم ٢٠ ـ ١٣٤ ، ١٩٥ ابن الاثير ١٠ ـ ١٣٤ ، ٥١٣ ، ١١ ـ ١٤٦ ، ٢٥٠ الجامع المختصر ٢٣ ، ٥٥ ، ١٣٩ ، ١٤٦ ابن الدبيثي ١ ـ ٢١٣ أ ، ٢ ـ ٥ ب العسجد المسبوك ١٣٨ أ الجواهر المضية ١ ـ ٣٥٠ ابن النجار ١٦٩

(٤٧) البنداري : تاريخ بغداد ٥٧ ب

(٤٨) الدبيثي ٢ ـ ٢١٣ الجواهر المضية ١ ـ ٣٥٠ (عبد الله بن احمد ولي ربع الكرخ بعد وفاة ابيه) . ابن النجار ١٦٩

(٤٩) ابن الدبيثي ١ ـ ٥ ب ، ويذكر في ١ ـ ٢١٣ أنه استنابه في الحكم بحريم دار الخلافة الى ان عزل سنة ٥٥٥ . الجواهر المضية ٢ ـ ١٩

(٥٠) ابن الدبيثي ٢ ـ ٣ ب الجواهر المضية ١ ـ ١٨٩

(٥١) المختصر المحتاج اليه من ابن الدبيثي ١٦٥ الجواهر المضية ٢ ـ ٩٦ (عن ابن النجار)

(٥٢) ابن الدبيثي ٢ ـ ١٠ ب المختصر المحتاج اليه ٢٨٢ (بالجانب الغربي سنة ٥٧٥) الجواهر المضية ١ ـ ١٩٩ (بربع الكرخ) .

(٥٣) ابن الدبيثي ٢ ـ ٧٣ أ (تمت تزكيته سنة ٥٣٢ ، وكان على القضاء بباب النوبي ، دون ذكر سنة توليته

(٥٤) الدبيثي ١ ـ ١٠٠ ب (تولي القضاء بباب النوبي من بعد وفاة أبيه . الى ان توفي سنة ٥٥٧)

(٥٥) الدبيثي ٢ ـ ١١٦ ب

(٥٦) الجواهر المضية ١ ـ ٣٣٢ عن ابن النجار « القضاء بباب الازج وطريق خراسان »

(٥٧) المنتظم ١٠/١١٧

(٥٨) الجواهر المضية ٢ ـ ٦٢ دون تعيين المكان

(٥٩) المنتظم ١٠ ـ ١٩٥

(٦٠) الجواهر المضية ٢ ـ ٦٢

(٦١) ابن الدبيثي ١ ـ ١١٥ب

الخليفة	قاضي القضاة	ربع الكرخ ـ الجانب الغربي	حريم دار الخلافة	باب الازج	باب الطاق
المستنجد ٥٥٥	عبد الواحد ، الثقفي[٦٢] ٥٥٥	ابو جعفر علي بن عبدالرحمن بن مبادر[٦٤] ٥٥٥ (ت ٥٦٣)		ابن الثقفي الصغير[٦٧]	محمد بن عبد الله ... البيضاوي[٦٩] ٥٥٥_٨
	جعفر بن عبد الواحد الثقفي[٦٣] ٥٥٦_٥٦٣	عبدالله بن عبدالواحد[٦٥]	الحسين بن القاسم الشهرزوري[٦٦] ٥٥٦_٧	احمد بن عبدالباقي القرشي[٦٨]	القاسم بن علي ابو نصر الزينبي[٧٠] ٥٥٦
المستضيء ٥٦٦	روح بن احمد الحديثي[٧١] ٥٦٦ _ ٥٧٠	احمد بن عبدالله بن احمد البندنيجي[٧٣] ٥٦٦_٥٧٣	عمر بن علي بن خضر[٧٥] ٥٦٦		
			عبد الملك بن روح بن احمد[٧٦] ٥٦٦_٥٦٩		
			ابراهيم بن عبدالله بن احمد الرطبي[٧٧] ٥٦٨_٥٧٠		
	علي احمد ابو الحسن الدامغاني[٧٢] ٥٧٠_٥٨٤	عبدالله بن احمد بن عبدالله البندنيجي[٧٤] ٥٧٣_٥٧٥	الحسين بن احمد ، ابو المظفر الدامغاني[٧٨]	ابراهيم بن عبدالله بن احمد الرطبي[٧٩] ٥٧٠_٥٧٧	

(٦٢) المنتظم ١٠ ـ ١٩٠ ـ ٦ ابن الاثير ١١ ـ ٢٥٨ الجواهر المضية ١ ـ ١٧٩

(٦٣) المنتظم ١٠ ـ ١٩٦ ، ٢٢٢ ، ٢٢٤ ، الجامع المختصر ٧٤ ابن الدبيثي ١ ـ ٢٧٢ . ٣٠ ـ ١٤٤ أ ابن الاثير ١١ ـ ٣٣٢ الجواهر المضية ١ ـ ١٧٩

(٦٤) طبقات الشافعية للاسنوي ١١٣ أ (تولي قضاء ربع الكرخ ثم عزل وسجن الى ان مات سنة ٥٦٣ ، (لايعين زمن التولية)

(٦٥) المنتظم ١٠ ـ ١٩٩ الجواهر المضية ١ ـ ٢٢٧ (دون تعيين المكان)

(٦٦) ابن الدبيثي ٣ ـ ١٨٩ ب السبكي ٤ ـ ٢١١ (٦٧) المنتظم ١٠ ـ ١٩٤

(٦٨) ابن الدبيثي ٢/١٣٥ « هو ابن عم احمد بن موهوب المتوفي سنة ٥٦ » ولا يذكر سنة توليته .

(٦٩) الجواهر المضية ٢/٦٩ (بربع سوق الثلاثاء) . (٧٠) الجواهر المضية ٤١١/١ (ولاة المستنجد قضاء بغداد) تاج التراجم ٥١

(٧١) المنتظم ١٠/٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٥٥ ابن الدبيثي ١/٥٢ أ

(٧٢) المنتظم ١٠/٢٥٠ ابن الدبيثي ١/٢١٣ الجامع المختصر ٧٣ ، ابن النجار ١٧٠ أ المسجد المسبوك ١٣٨ أ

(٧٣) الجواهر المضية ١/٧١ « القضاء والحسبة بالجانب الغربي » (٧٤) الجواهر المضية ١/٢٧٠

(٧٥) ابن الدبيثي ١/١٩٦ ب (تمت تزكيته سنة ٥٦٦) ويقول ابن النجار انه ولي القضاء بدار الخلافة ثم القضاء بربع سوق الثلاثاء (١١٣ ب) انظر ايضا ابن الاثير ٤٦١/١١ (٧٦) ابن الدبيثي ١/٥٢ ب ، ١/١٣٧ ب ابن النجار ٧٦ ، ١١٢ ب

(٧٧) ابن الدبيثي ٣/٨٩ ب (٧٨) ابن الدبيثي ٢/٢١٣ الجواهر المضية ١/ ٢٠٧ (استنابه اخوه ابو الحسن في الحكم بحريم دار الخلافة وما يليها

(٧٩) ابن الدبيثي ٣/٨٩ ب

الخليفة	قاضي القضاة	الجانب الغربي	حريم دار الخلافة	قضاة في باب الأزج اماكن منوعة
الناصر ٥٧٥	علي بن احمد ابو الحسن الدامغاني ٥٧٠_٥٨٤	عبد الله بن عبد الواحد[٨٩] ٥٧٦_٥٨٠	عبدالله بن محمد بن الساوى[٩٥] ٥٨٤ محمد بن علي بن احمد الدامغاني[٩٦] محمد بن الحسن بن محمد بن زرقان[٩٧]	محمد بن روح بن احمد[١١٠] ٥٧٧_٨
	علي بن علي ، ابو طالب البخاري[٨٠] ٥٨٤_٥٨٦	عبد الرحمن بن احمد بن محمد العمري[٩٠] ٥٨٣_٥٨٤ ، ٥٨٦		
	محمد بن جعفر ، فخر الدين العباسي[٨١] ٥٨٦_٥٨٨		يحيي بن الربيع ، ابو علي الواسطي[٩٨]	
		علي بن عبد الرشيد الهمداني[٩١] ٥٨٦_٥٩٨	عبدالله بن الحسين ابو القاسم الدامغاني[٩٩] ٥٨٦_٥٩٤ (ينيب عنه عبدالله بن محمد الساوى[١٠٠])	
	علي بن علي ، ابو طالب البخاري[٨٢] ٥٨٨_٥٩٥	احمد بن علي ، ابو الفضل البخاري[٩٢]	عبد السلام بن اسماعيل .. ابن اللمغاني[١٠١] ٥٩٥ احمد بن علي ، ابو الفضل البخاري[١٠٢] ٥٩٣	
	احمد بن علي ، ابو الفضل البخاري[٨٣] ٥٩٥		محمد بن القاسم بن هبة الله التكريتي[١٠٣]	
	القاسم بن يحيي الشهرزوري[٨٤] ٥٩٥_٥٩٧	نصر الله بن علي بن عبد الرشيد[٩٥]	احمد بن نصر بن الحسين الانباري[١٠٤] ٥٩٧_٥٩٩	
	علي بن عبدالله بن سلمان الحلى[٩٥] ٥٩٨_٦٠٠		عبد السلام بن اسماعيل .. ابن اللمغاني[١٠٥] ٥٩٨_٦٠٥	عبداللطيف ابن البخاري[١١١] ٦٠١_٦١١
	عبدالله بن الحسين ، ابو القاسم الدامغاني[٨٦] ٦٠٣_٦١١	علي بن روح النهرواني[٩٣]	الحسن بن عبدالسلام ابن اللمغاني[١٠٦] ٦٠٥	يحيى بن المظفر ، ابن الحبير[١١٢]
	محمد بن احمد الزنجاني[٨٧] ٦١١_٦١٥	احمد بن محمود بن احمد بن عبدالله الواسطي[٩٤] ٦١٤_٦١٦	عبد الرحمن بن اللمغاني[١٠٩]	
	محمد بن يحيي بن علي ، ابن فضلان[٨٨] ٦١٦_٦٢٢			محمد بن يحيي بن المظفر .. ابن الحبير[١١٣]

(٨٠) الجامع المختصر ، وابن الاثير ١٢/١٣٠ (يذكر وفاته سنة ٥٩٥) ابن الدبيثي ٣/(١٥١ ، ٢٢٢ الذهبي تاريخ =

= الاسلام ٨/١٣ أ ابن الفوطي : تلخيص مجمع الالقاب ٤ـ٢/٧٨٥

(٨١) ابن الدبيثي ١/١٩١ أ ، ٨٨ ب الجامع المختصر ٩ـ١٠ الذهبي ٨/٢٠ أ المختصر المحتاج اليه ٥٦ (٣٠) البداية والنهاية ١٣/٢٢

(٨٢) ابن الدبيثي ١/٩١ أ الجواهر المضية ١/٨٢ انظر ايضا البداية والنهاية ١٣/١٥

(٨٣) الجامع المختصر ١١٣ الجواهر المضية ١/٨٢ المختصر المحتاج اليه ٣٨٩ (١٩١)

(٨٤) الجامع المختصر ١/٤٥ ، ١٠٢ ـ ٣ البداية والنهاية ١٣/٢٠

(٨٥) الجامع المختصر ٨٠ ، ١١٥ ابن الفوطي ، تلخيص مجمع ٤ـ٢/٨٨٤ . الجواهر المضية ١/٣٦٤ المسجد المسبوك ١٣٨ أ البداية والنهاية ١٣/٣٧

(٨٦) الجامع المختصر ٢٠١ ابن الدبيثي ١/٩١ أ ، ٢/٤٢ ب مرآة الزمان ٨/٥٢٩ المختصر المحتاج اليه ٧٧١ (١٤٢) تلخيص مجمع الالقاب ٤ـ٢/٧٤٨ شذرات الذهب ٥/٦٣ الذهبي ٨/٨٤ أ (٨٧) مرآة الزمان ٨/٥٦٩ . وانظر ايضاً ابن الدبيثي ١/٧٠ أ ، ١٦٩ أ ، ٢١٧ ب ، ٢/٢٢ ب ٢٥ ب

(٨٨) السبكي ٥/٤٤ الحوادث الجامعة ٦٤ . شذرات الذهب ٥/١٤٦

(٨٩) الجواهر المضية ١/٢٧٧ « القضاء والحسبة بالجانب الغربي من بغداد والبلاد المزيدية والكوفة » (٩٠) المختصر المحتاج اليه ٣٨/١ الاسنوي ١٨٠ ب

(٩١) المختصر المحتاج اليه ٨٣٨ الاسنوي ١٨٤ ب الجامع المختصر ٢٨١ـ٢ يذكر وفاته سنة ٦٠٦ بعد ان عزل عن نيابة اخيه شذرات الذهب ٥/٩٥

(٩٢) الجواهر المضية ١/٨٢ (٩٣) ابن الدبيثي ١/٩١ أ لما ولي ابوالقاسم الدامغاني جعل « نوابه بمدينة السلام اخوه القاضي ابو عبدالله محمد والقاضي ابو الحسن علي بن روح النهرواني » ويذكر الجامع المختصر ان ابا القاسم الدامغاني استناب سنة ٦٠٤ ابا الحسن علي بن روح في الحكم عنه بجانبي بغداد (٢٣٧)

(٩٤) ابن الدبيثي ٣/٦٤ ب الاسنوي ١٨٤ ب تلخيص مجمع الالقاب ٤ـ١/١٨ ، ٤ـ٢ ٩٦ (بالجانب الغربي) الجامع المختصر : ٢٩٠ تلخيص مجمع الالقاب ٤ـ٢/٤٢٦ ويذكر في ٥ /١٦٥ ان «الحسن بن نصر الله تولى قضاء الجانب الغربي هو وابوه وجده وانه ولد سنة ٦١٨ .

(٩٥) ابن الدبيثي ١/٢١٣ أ (دون تعيين المكان) الجامع المختصر ٢٣ « ولاه قاضي القضاة علي بن الدامغاني القضاء بحريم دار الخلافة المعظمة وما يليها فلم يزل على ذلك الى ان توفي قاضي القضاة المذكور » (٩٦) ابن الدبيثي ٢/٩٤ أ الجواهر المضية ٢ /٩٦ (دون تعيين المكان) .

(٩٧) ابن الدبيثي ٢ـ٣٥ ب « استنابه اقضى القضاة ابو طالب علي بن علي البخاري . وقبل شهادته سنة ٥٨٣ . . الى سنة ٥٨٤ » المختصر المحتاج اليه ٦٦ (٣٥) (٩٨) الجامع المختصر ٢٩٧ (٩٩) ابن الدبيثي ١ـ٩١ أ « تولى اولا القضاء والحكم بمدينة السلام في رجب سنة ٥٨٦ . . ولما توفي قاضي القضاة العباسي ... انفرد القاضي ابو القاسم هذا بالقضاء والحكم بمدينة السلام الى ان ولي قاضي القضاة ابو طالب علي بن علي بن البخاري المرة الثانية وهو على حكمه وقضائه وتوفي قاضي القضاة ابو طالب هذا سنة ٥٩٣ فانفرد القاضي ابو القاسم ايضا بالحكم ببغداد الى ان عزل سنة ٥٩٤ وكانت ولايته ثمان سنين الجامع المختصر ٢٠١ (١٠٠) الجامع المختصر ٢٣ « استخلفه القاضي عبدالله بن الحسين الدامغاني على الحكم بمدينة السلام في سنة ٥٨٦ فكان على ذلك الى ان عزل القاضي عبدالله بن الحسين المذكور في رجب ٩٤ (٥)

(١٠١) الجامع المختصر ٢٧٦ « ناب عن قاضي القضاة ابي طالب ... في الانكحة والمطالبات» ابن الدبيثي ١ـ١٤٢ أ دون تعيين الزمن

(١٠٢) ابن الدبيثي ٣ـ٣٩ ب الجامع المختصر ١١٣ المختصر المحتاج اليه ٢٦٤ (١٣٧ـ٨) الجواهر المضية ١ـ٣٢٥

(١٠٣) الوافي ٤ـ٢٣٩ (١٠٤) ابن الدبيثي ٣ـ٧٢ ب (١٠٥) ابن الدبيثي ١ـ١٤٢ أ الجامع المختصر ٨٠ ، ٢٧٦ « في عقود الانكحة والمطالبات بدار الخلافة المعظمة (١٠٦) الجامع المختصر ٨٠ « علي بن سلمان الحلي . . استناب في الحكم عنه والدكال الدين عبدالرحمن بن عبدالسلام بن اللمغاني ثم ولده الحسين ، ولم يأذن لهما في سماع بينة ولا اسجال »

(١٠٨) ابن الدبيثي ٩١ أ الجامع المختصر ٢٠٢ (ولا يعينان المكان ابن النجار ٤٢ المختصر المحتاج اليه ٧٨ (٤٠) الجواهر المضية ٢ـ٤٨

(١٠٩) تلخيص مجمع الالقاب ٥ـ٩٥ (ناب عن الزنجاني وابن فضل الله والحلي وعبدالرحمن بن مقبل (دون تعيين المكان) المسجد المسبوك ١٧٩ ب شذرات الذهب ٥ـ٦١ وعن نيابته عن ابن مقبل الحوادث الجامعة ٧٢ البداية والنهاية ١٣ـ١٨١

(١١٠) ابن الدبيثي ٢ـ٤٩ ب المختصر المحتاج اليه (اضافه مصطفى جواد ٨٩٢)

(١١١) الجامع المختصر ١٤٩ ويذكر ابن الدبيثي ١ـ١٦٣ ب (تولى اولا القضاء بربع باب الازج سنة ٦٠١ ثم ولي القضاء والحكم بجميع شرقي مدينة السلام سنة ٦٠٨ ... فلم يزل على ذلك الى ان ولي صدرية المخزن المعمور والنظر في اعماله سنة ٦١١) المسجد المسبوك ١٨٤ ب .

(١١٢) ذيل طبقات الحنابلة ٢ـ٦٢ طبعة الفقي) شذرات الذهب ٥ـ٣١ دون تعيين المكان او السنة

(١١٣) طبقات الشافعية للسبكي ٥ـ٤٤ شذرات الذهب ٥ـ٢٠٠ لم تذكر المصادر محل تعيينه وتعيين من قبله

الخليفة	قاضي القضاة	الجانب الغربي	حريم دار الخلافة
الظاهر ٦٢٢	نصر بن عبدالرزاق ، ابو صالح الجيلي[114] ٦٢٢_٦٢٣	كذلك	محمد بن نصر الجيلي[121] عبد الرحمن بن علي بن احمد التاترايا[122] عبد الرحمن بن مقبل الواسطي[123]
المستنصر ٦٢٣	محمود بن احمد بن بختيار الزنجاني[115] عبدالرحمن بن مقبل الواسطي[116] ٦٣٣ (نائباه عبدالرحمن بن عبدالسلام بن اللمغاني وعبدالرحمن بن يحيي التكريتي[124]) عبد الرحمن بن عبد السلام ، اللمغاني[117] ٦٣٣_٦٤٤		
المستعصم ٦٤٠	سراج الدين النهرقلي[118] ٦٥٤ عبد الله بن المبارك ، نجم الدين البادرائي[119] ٦٥٥ (١٥) يوماً نظام الدين عبدالمنعم البندنيجي[120] ٦٩٨_٦٥٥	فخر الدين بن نصر الدين بن علي ابن عبدالرشيد[125] ٦٤٢ عزالدين احمد بن محمود الزنجاني[128] ٦٥٥	نظام الدين عبدالمنعم البندنيجي[127] ٦٥٥ فخر الدين عبدالله بن عبد الجليل الطهراني[129]



(١١٤) الحوادث الجامعة ٨٦ ، ٥٧ ، ١٥٧ ، العسجد المسبوك ١٤٠ أ ، ١٥٢ أ شذرات الذهب ٥ ـ ١٦١ .

(١١٥) الحوادث الجامعة ٨٤ـ١٥٧ العسجد المسبوك ١٦٠ أ ، ١٩٣ أ تاريخ علماء المستنصرية لناجي معروف ١ـ٢١٢

(١١٦) الحوادث الجامعة ٨٤ ، ١٥٧ العسجد المسبوك ١٦٠ أ البداية والنهاية ٣ـ١٠٨

(١١٧) الحوادث الجامعة ١٥٧ العسجد المسبوك ١٦٠ أ تلخيص مجمع الالقاب ٥ـ١٩٥ . تاريخ علماء المستنصرية ١ ـ ١٢٤ البداية والنهاية ١٣ـ١٨١ (لقب اقضى القضاة وتوفي سنة ٦٤٩)

(١١٨) الحوادث الجامعة ٢٦٢ ، ٢٧٦ ، ٣١٦

(١١٩) الحوادث الجامعة ٣٢٢ السبكي ٥ـ٩٥ . شذرات الذهب ٥ـ٢٦٩ اليونيني ١/٧١ البداية والنهاية ١٣ـ ١٩٦

(١٢٠) الحوادث الجامعة ٣٤٣

(١٢١) شذرات الذهب ٥ـ٢٨٥ ، وينقل السبكي عن ابن النجار انه ناب عن ابى صالح الجيلي بحريم دار الخلافة (٥ـ٧١) ذيل طبقات الحنابلة ٢ـ٢٦٥

(١٢٢) ذيل طبقات الحنابلة ٢ـ١٧٣ (١٢٣) شذرات الذهب ٥ـ٢٠٤ السبكي ٥ـ٧١ عن ابن النجار، ابن كثير ١٣ـ ١٠٨

(١٢٤) الحوادث الجامعة ٧٢ (لايعين مكان عمل كل منهما، ويذكر الصفدي انه استناب محمد علي ابن نصر الابري في عقود الانكحة والطلاق والديون (الوافي ٤ـ١٥٥)

(١٢٥) الحوادث الجامعة ٢٩٠ تلخيص مجمع الالقاب ٤ـ٣/٤٢٦ ويقول في ٥/١٦٥ أن «الحسن بن نصر الله تولى قضاء الجانب الغربي هو وابوه وجده وانه ولد سنة ٦١٨ »

(١٢٦) الحوادث الجامعة ٣٢٣ ، ٣٦٣ (١٢٧) الحوادث الجامعة ٣٦٣ (١٢٨) الحوادث الجامعة ٣٢٣ ، ٣٤٣

(١٢٩) الحوادث الجامعة ٣٦٣ (استنابه نظام الدين دون تعيين زمن او مكان الاستنابه)